

وتعاونوا على البر والتقوى ﴿قرآن كريم﴾

كتاب التعاون

آفة في عون العبد مادام
العبد في عون أخيه
«حديث شريف»

تأليف

مكي أحمد الدردري

دكتور في الحقوق ولسان في العلوم السياسية

(قررت وزارة المعارف المصرية تدريس هذا الكتاب لمدارس المعلمين الأولية)

(الطبعة الثالثة)

مطبعة مصر شركة كاتساحر مصر
١٩٢٧ - ١٣٤٦ م

الثنى ١٥٠ ملياً



Library Alexandria



روبرت أرون (أبو التعاون)

(١٨٥٨ - ١٧٧١)

وتساونوا على البر والتقوى «قرآن كريم»

كِتَابُ التَّجَاوُزِ

الله في عون العبد مادام
العبد في عون أخيه
«حديث شريف»

تأليف

يحيى أحمد الدرديري

دكتور في الحقوق وإستاذ في العلوم السياسية

(قررت وزارة المعارف العمومية تدريس هذا الكتاب لمدارس المعلمين الأولية)

(الطبعة الثالثة)

مطبعة مصر شرسة مصر

١٩٤٦ - ١٩٢٧ م

الثنى ١٥٠ ملجأ

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

فهرست الكتاب

صفحة

٨ مقدمة الطبعة الاولى والثانية.....

١٤ تمهيد :

علاقة التعاون بعلم الاجتماع — علاقة التعاون بعلم الاقتصاد —
تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بالتعاون —
تعريف علم الاقتصاد — المقصود من الانتاج — مصادر الانتاج —
الطبيعة — العمل — رأس المال — الادخار — مظاهر رأس
المال في المجتمعات الحاضرة — حدود الانتاج — ماهية الفائدة
التيقة وحدودها — الطلب والعرض — المزاوجة — الثمن —
النقد — ماهية التسيئة (التسليف) — المصاريف (التنوك) .

الكتاب الاول — التعاون في أوروبا

٢٩ الفصل الاول — نظرة عامة في التعاون :

التعاون كقريضة حيوية — التعاون عند قدماء المصريين —
التعاون والدين .

٣٩ الفصل الثاني — لمحة تاريخية عن التعاون :

نشأته — بواعثه — تطورات — انتشاره — ثماره في أوروبا .

٥٣ الفصل الثالث — غاية التعاون المادية والأدبية :

الغاية المادية : أن يعيش الانسان في بيئة حسنة — أن يمتدح على دفع ثمن
الأشياء فوراً — أن يقتصد بدون عناء — تسهيل ادارة العمل —

صحيفة

تيسير الحصول على الملكية — إيجاد ملكية مشتركة للانفراد المتعاونين —
تعميد الثمن الحقيقي للأشياء — حذف الفوائد — تحسين حالة العمال
والزراع الأدبية — محاربة المخور — نشر التعليم — قطع
للشاحنات — ادخال المرأة في المسائل الاجتماعية — المثل
الصالح للاقتداء به .

الفصل الرابع — وسائل التعاون لتحقيق غايته المادية
والأدبية:

٥٨

الجماعات التعاونية وأنواعها : التعاون في الإنتاج — التعاون
في الاستهلاك — التعاون في التسليف — التعاون في الزراعة

٦٢

الفصل الخامس — أساس التعاون وشعاره :

الأشخاص — رأس المال — المجهود المشترك — الاشتراك
في المهنة — المبادئ التي تدير عليها الجماعة .

٦٧

الفصل السادس — جماعات التعاون وطرق تسييرها :

التعاون التجاري (التعاون في الاستهلاك) .

التعاون في المجلات — جماعات الاستهلاك (التوريد)
والتوزيع) — جماعة روتشديل — غرض الجماعة — تكوين
الجماعة وإدارتها ونظامها — القواعد التي تدير عليها الجماعة —
انتشار جماعات روتشديل .

٧٨

الفصل السابع — التعاون الصناعي (التعاون في الإنتاج) :

الجماعة الصناعية التعاونية — تحالف الجماعات الصناعية التعاونية .

٨٤

الفصل الثامن — التعاون المالي (التسليف والاقتراض) :

التعاون في ألمانيا — جماعات شلس ورينغن .
للمصارف (البوك) التعاونية لتسليف صغار الصناع والتجار حسب
طريقة شلس ديلتش — إدارة المصرف — ثمار أعمال مصارف
شلس .

مصحفة

الفصل التاسع — المصارف (البنوك) التعاونية لتسليف

٩٠ الزراع على حسب طريقة ريفين :

المبادئ الرئيسية لمصارف (بنوك) ريفين — رأس مال للمصرف
التعاوني وأمواله الاحتياطية — ادارة أعمال مصارف ريفين —
الجنة الادارية — لجنة المراقبة — الجمعية العمومية .

٩٩ الفصل العاشر — مصارف التعاون المركبة :

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات العامة — الاتحادات
المحلية — ادارة الاتحاد .

١٠٣ الفصل الحادى عشر — الاتحادات العامة .

١٠٨ الفصل الثانى عشر — التعاون الزراعى فى فرنسا :

التعاون الزراعى — نشأتها — تعريف التعاون الزراعى — كيفية
تأسيس التعاون — أعضاء التعاون — حقوق التعاون — ادارة
التعاون — الموارد المالية للتعاون — أعمال التعاون — انتشار
التعاون فى فرنسا — اتحاد التعاون .

١١٦ الفصل الثالث عشر — التسليف الزراعى فى فرنسا :

مبادئ التسليف التعاونية — تكوين مبادئ التسليف — رأس
مال الصندوق — ادارة الصندوق — مبادئ التسليف المركبة .

١٢٢ الفصل الرابع عشر — التأمين :

تعريفه — أنواعه — جماعات التأمين الزراعى التعاونى
فى فرنسا — ادارة الجمعية — الاتحاد الوطنى للتعاون الزراعى
فى فرنسا .

صيفة

الفصل الخامس عشر — التعاون في صناعة الزبدة وجمع
البيض وبيعه .

١٢٩

الفصل السادس عشر — جماعات الميراث .

١٣٢

الفصل السابع عشر — أسباب نجاح جماعات التعاون
في أوروبا :

١٣٤

الأخلاق — العلم — نمر الدعوة (البروليتاريا) .

الكتاب الثاني — التعاون في مصر

الفصل الأول — حاجة مصر الى التعاون لاصلاح النظم

١٤٣

الاقتصادية :

سوء النظام الزراعي — التليف الزراعي التعاوني — بنك مصر
يسد فراغا — سوء النظام الصناعي — سوء النظام التجاري .

الفصل الثاني — موجز تاريخ الحركة التعاونية في مصر : ١٥٧

دعوة عمر بك لطفى الى التعاون — أنواع تعاونيات التعاون التي
تأسست — التعاونيات الزراعية — شركات التعاون للنزل .

١٦٣

الفصل الثالث — قانون التعاون لسنة ١٩٢٣

تأسيس الشركات الزراعية التعاونية — رأس مال الشركة —
انحلال الشركة وتصفيتها .

١٦٦

الفصل الرابع — الحكومة وتنظيم الحركة :

الأسباب التي دعت لذلك .

صفحة

- ١٦٨ الفصل الخامس — كيفية نشر الدعوة التعاونية :
انتخاب الرجال الأكفاء — فتح مدارس ليلية ونهارية —
لغير الكتب والمجلات .
- الفصل السادس — كيفية إنشاء جماعات التعاون وتسييرها
والإشراف عليها : ١٧١
كيف تؤسس الحركة التعاونية — تعليمات إدارية وحماية
لتنظيم الحركة — تعليمات لاستخراج سندات الحصص والتنازل عنها
- ١٩٥ الفصل السابع — عقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي
١٩٩ الفصل الثامن — النظام الداخلي للشركة :
الباب الأول : تسمية الشركة . ميثاقها . الغرض منها .
أعمالها — الباب الثاني : رأس مال الشركة . الشركاء . شروط
القبول والاستقالة والفصل من الشركة — الباب الثالث : الإدارة —
الباب الرابع : المراقب — الباب الخامس : الجمعية العمومية —
الباب السادس : الحسابات السنوية . توزيع الأرباح . المال
الاحتياطي — الباب السابع : حل الشركة وتصفيتها .
- ١٥١ الفصل التاسع — حالة الجماعات التعاونية في الوقت الحاضر
الفصل العاشر — دور المرأة في الحركة التعاونية في الخارج
وما يرجح أن يكون في بلادنا منه . ٢٢٠
- ملحق القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ٢٢٨
ملحق مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية
المراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الاولى والثانية

لا يخفى مالمعامل الاقتصادي من أثر في حياة الأمة السياسية والاجتماعية . فاذا حسنت الحالة الاقتصادية العامة كان ذلك من دواعي الطمأنينة والسلام ، وعلى العكس اذا ساءت كان ذلك باعثاً على القلق والاضطراب

بين عقائدنا وحاجياتنا ورغباتنا صلة دائمة تحمل على البحث عن السعادة والفرار من الألم . هذه الأسباب هي التي تحرك دائماً كل كائن حي ، لتمييز بين الحيوان والانسان . فالجمعية الحيوانية والجمعية الانسانية تظهر حركاتها في أعمال متباعدة أو غير متباعدة في حياة أو اضمحلال (١) .

من خير الوسائل لإصلاح حال الجماعات الفقيرة ، التعاون ، وهو مذهب اقتصادي اجتماعي ظهر في منتصف القرن التاسع عشر . "وله معنى خاص غير المعنى المادي . وهو يعتبر من الوجهة الديموقراطية ، — وعلى الخصوص من وجهة المال — أنه مظهر جديد للجماعة الذين

(١) كتاب الاستاذ وليم دي جريف : تطور العقائد والمذاهب السياسية ص ١٢

يعملون على استغلال مدخراتهم القليلة بأن يصحاشوا الوسيط وذلك بأن يكونوا لهم أولا ملكية مشتركة ليصلوا ثانية الى اقتناء الملكية الفردية بواسطة ما يربحونه من القوائد المشتركة^(١).

الغاية التي يرمى التعاون الى تحقيقها فلخصها فيما يأتي :

(١) إن الجماعة المتعاونين يسعون لتحقيق التحرير الاقتصادي من طائفة معينة وم الوسطاء لكي يقوم المتعاونون بما يلزمهم من شراء حاجياتهم من المنتج الاصلى أو تقوم الجماعة بما هو أجدى عليهم من ذلك وهو أن يهبثوا لهم وسائل صنعها بأنفسهم .

(٢) ترمي الجماعة المتعاونون الى تحقيق هذه الفكرة وهي : أن يعيش الفرد للجماعة ، والجماعة للفرد . بدلا من أن يعيش الفرد لنفسه وأن يحمل التضامن بين الأفراد محل التزاحم .

(٣) ليس من غرض الجماعة المتعاونين إلغاء الملكية الفردية ، بل على العكس يسعون الى تميمها بواسطة ما يدخره الافراد من الربح الذي يعود عليهم كل سنة والذي تعمل له جماعة التعاون ، كما أنه توجد ملكية مشتركة بجانب الملكية الفردية تستغل لصالح الجميع .

(٤) ليس من غرض الجماعة المتعاونين محو رأس المال ، بل الغرض نزع سلطته عن العمل . ويصبح هذا الاخير له السلطة ، ومثل

(١) القاموس الجديد — الاقتصادى السياسى لليون سى ويوسف شاملى جزء ١

من طبعة سنة ١٨٩١

ذلك اذا أراد جماعة من العمال أن يقيموا مصنعا يشتغلون فيه بأنفسهم ، فهم يكتنون لهم رأس المال إلا أن العمال يهيمنون عليه ويشغلونه لمصلحتهم وما فيه فائدتهم .

(٥) ترمى الجماعة المتعاونون الى تحقيق غرض أدنى كبير الفائدة والنفع للأعضاء ، وهو تهذيب العضو بواسطة الجماعة . وأن يعمل كل فرد لمنفعة الجميع ، وأن يحل الواجب محل التنافس ، والمحبة مكان البغضاء ، ومنع المشاكل الناجمة عن الأثرة والأناية . فجماعة التعاون في الاستهلاك ، يمنعون المشاكل بين البائع والمستهلك ، لأن كليهما عضو في الجماعة ، وكلاهما يعمل لما فيه صالح الجميع . فالتعاون نظام سعادة وسلام .

سمى الإنسان لحبر جميع الطبقات من الأمة عامة ، وطبقة المزارعين والصناع خاصة إنما هو من الفروض الانسانية لا يشعر بها إلا كل إنسان كبير القلب ، على الهمة ، سليم الوجدان . هذا السمي يؤدي في الغالب الى دفع ضرور الفقر ، وآلام الحاجة ، وتسكين لذعات الاضطراب الذي كثيرا ما يدفع الانسان الى ارتكاب الصعاب من الأمور . وهو عالم بارتكابها ، ويجاوز حدود الآداب وهو كاره لتجاوزها ، والعبث بصالح الجماعة إذعانا لسلطان الحاجة . فتزعزع أركان الطمأنينة والسلام في البلاد .

واجب على الانسان أن يضع نصب عينيه غرضاً سامياً يسعى اليه .
 وإن من أنبل الأغراض وأشرفها السعى لصالح الجميع . وقد قال
 عليه الصلاة والسلام : " خير الناس أنفعهم للناس " . وإن إنساناً
 يعيش بلا غاية يسعى اليها إنما ينزل بنفسه الى مصاف الحيوان
 والجماد . قال نيتشيه أحد كبار فلاسفة الألمان : " إذا لم يكن
 للإنسان غرض ثابت في الحياة يمدّها كما يمدّها الخلاء الغابات والفضاب
 (كما هو الحال في أوروبا) فإن ارادته غير الواعية تبقى قلقة وفي حالة
 ذهول ، تهبجها الشهوات وهو لا يعرف السعادة ولا يسعى اليها " .
 إن مقياس الوطنية الصحيحة هو العمل النافع للبلاد ، ومقياس
 العمل الفائدة التي تعود على الوطن وأهله :



تدريس التعاون في المدارس ، إنما هو فتح باب جديد للإصلاح
 الاجتماعي ، ودعوة للراغبين في العمل . وواجب المعلمين أن يأخذوا
 بقسط وافر منه لتشييد مجد الأمة الدائر ، وإقامة صروح سعادتها
 المتهندمة . وذلك لا يتأتى إلا بأن يملك أبناء الأمة جميع مرافقها
 الاقتصادية حتى لا يكون للأجنبي عليها سلطان . وإن في التعاون
 ونشره وغير وسيلة لتحقيق العامل الأساسي في سعادة الأمة ورفقها .
 وقد وضعنا هذا المؤلف في التعاون حسب برنامج وزارة المعارف
 لمدارس المعلمين الأولية في كتابين : الأول ليمتدّ به الطالب الى المبادئ

التعاونية الأساسية. وقد ضربنا الأمثال على أثر التعاون وانتشاره في أمهات الممالك المتعدنة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا في الكتاب الأول. كما خصصنا الكتاب الثاني للتعاون في مصر وكيفية تأسيس الشركات التعاونية حسب قانون سنة ١٩٢٣ حتى نجتمع بين القائدين: العلم، والعمل. ليهتدي به الزارع والصانع والتاجر الصغير لتأسيس الجماعات التعاونية.

وقبل ختام كلمتنا هذه نتقدم بواجب الشكر الوافر لكل من أمدونا بمصانحهم، ومساعدتهم الأدبية. ونخص بالذكر منهم حضرة صاحب العزة فضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويز بك مراقب التعليم الأولى بوزارة المعارف الذي له الفضل الأكبر في تشجيع حركة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصاً التعاون وتسميم نشره، وبذل قمارى جهده ونفسه لكل ما فيه خير أمتنا وسعادتها، فكان في عمله قدوة صالحة، ومثلاً أعلى للاقتداء به.

وكذلك نشكر رجال قسم التعاون بوزارة الزراعة على ما قدموه لنا من المعلومات، وننتذر لكل من نسينا شكره. ونرجو من الله التوفيق لما فيه الخير والصالح.

الدكتور

يحيى أحمد السرديري

مقدمة الطبعة الثالثة

أنما لقيه هذا الكتاب من إقبال الجمهور عليه حملى على بذل الجهد فى توسيعه فزدت عليه مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية حسب ما قدمته اللجنة التشريعية للبرلمان المصرى وانى أمسك القلم عن مناقشة اللجنة وكذلك عن أوجه الخلاف القائمة حول هذا المشروع حتى ينتهى البرلمان من النظر فيه وهو صاحب القول الفصل حيث تم طبع هذا الكتاب والمشروع لا يزال معروضا أمام مجلس النواب وتتمشأن أن يتاح لنا ابداء رأينا فى هوادة ووضوح فى الطبعة المقبلة والله الهادى الى أقوم سبيل (١)

الدكتور

يحيى احمد الدرديرى

يونيه سنة ١٩٢٧

(١) قامت وزارة الزراعة فى صيف العام الماضى بتأليف لجنة للتعاون الاستشارية العليا مكونة من حضرات صاحب للمالى محمد فتح الله باشا بركات وزير الزراعة رئيسا. وعضوية اصحاب السعادة والمزة : رشوان باشا محفوظ واحمد حمدي بك سيف النصر . والرحوم بدرخان بك على ومحمد طلعت بك حرب والدكتور ابراهيم رشاد ومحمد نجيب شاهين بك والاستاذ حسن نافع - وقد ضمت اللجنة اليها كل من حضرات اصحاب السعادة والمزة : حسن سعيد باشا ويوسف نحاس بك . والدكتور ايزاك ليفى والدكتور فؤاد بك سلطان وفؤاد بك اباطه والدكتور يحيى احمد الدرديرى والدكتور محمد ابو طائفة والدكتور توفيق احمد وفتح الله حنايه افندى والاستاذ عبد الله حسين والاستاذ عزيز مريم . وقد اتفقوا فيما بينهم الى بلان فرعية لوضع المشروع وكان مجموع جلسات اللجان الفرعية سبعا وستين جلسة وقد قدمت اللجنة العليا مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية فى اواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ الى اللجنة التشريعية لوضعه فى الهيئة القانونية ثم قدمته هذه بدورها الى مجلس الوزراء فى اواخر مايو سنة ١٩٢٧ وهذا ختمه الى البرلمان فى اواخر شهر يونيه سنة ١٩٢٧

تمهيد

علاقة التعاون بعلم الاجتماع — علاقة التعاون بعلم الاقتصاد —
تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بالتعاون .
تعريف علم الاقتصاد — المقصود من الإنتاج — مصادر
الإنتاج — الطبيعة — العمل — رأس المال — الادخار —
مظاهر رأس المال في المجتمعات الحاضرة — حدود الإنتاج —
ماهية الفائدة — القيمة وحدودها — الطب والمرض — المزاحمة —
التمن — النقد — ماهية النسبته (التسليف) — المصارف (البنوك) :



لما كان طلبة مدارس المعلمين الأولية ليس لهم إلمام بعلاقة
العلوم الجديدة بعضها ببعض ، رأينا قبل البدء في الكلام على التعاون ،
أن نذكر علاقة التعاون بعلم الاجتماع ، والاقتصاد من جهة . كما نذكر
أيضا تعريف المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بموضوع
الكتاب من جهة أخرى ، دون أن نعرض للتفصيل ، حتى يسهل
على قارئ الكتاب أن يفهم معاني الكلمات الاقتصادية التي كثيرا
ما يختلف معناها الاقتصادي عن مدلولها في العرف العام .



علاقة التعاون بعلم الاجتماع — التعاون هو أحد النظم الاقتصادية الاجتماعية ، وجد لتحسين حالة الطبقات الفقيرة من الأمة بواسطة محض جهودهم . وله صلة بالنظام الاجتماعي ، لأنه يعمل على إصلاح شؤون طائفة من الناس وترقيتهم من الوجهة المادية والأدبية . فهو لذلك عامل هام من العوامل الاجتماعية لرفق الأمة واصلاحها .

تساءل أحد علماء الاجتماع والفلسفة الأستاذ فويله (Fouillee) عما اذا كان لعلم الاجتماع العملي غاية ؟

وقد ردت بالإيجاب ، فقال : تقدم العلم ، وتقدم الفن ، وتقدم الحقوق ، وتقدم توزيع العمل ، وتقدم التعاون ، وتحسين العلاقات بين أفراد الجمعية الواحدة من جهة وعلاقتها مع الجمعيات المجاورة من جهة أخرى ، ونشر السلام الدولي العام . هذه هي الغايات التي ترمى اليها الجماعات .

فالتعاون كما ذكر ، وسيلة من وسائل الاصلاح الاجتماعي ؛ وهو فرع من فروع علم الاجتماع العملي .

علاقة التعاون بعلم الاقتصاد — الاقتصاد هو درس الحاجيات المعيشية للإنسان ، والتعاون هو إحدى الطرق الموصلة للحصول على بعض هذه الحاجيات — والتعاون وان كان نظاماً حديثاً خاصاً إلا أنه خاضع لقواعد علم الاقتصاد .

تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة

التي لها علاقة بالتعاون

تعريف علم الاقتصاد^(١) — الاقتصاد هو علم يضم بين دفتيه جميع السنن (القوانين) العامة التي يجرى عليها إنتاج الأرزاق ، وتوزيعها ، وتداولها ، واستهلاكها . وسيله في معرفة كل ذلك هو الاستقصاء أو المراقبة .

ومن فوائد المراقبة أنها ترينا ، على طريق المثال في أى الأحوال يكون العمل منتجا ، وما منفعة رأس المال ، وما الأسباب التي تربو معها قيمة النقد أو تنقص ، وما البواعث الاجتماعية التي تؤثر في الأجور والمكاسب صعودا أو هبوطا ، وما الأسباب التي تدعو الى ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه ؟ ... الخ .

وليسست الأمور التي ترتبط بأحداث الأرزاق أو تداولها في مجتمع ما من محض المصادفة والاتفاق . بل هي نتائج نظام يكاد يكون ثابتا ، وكل ما يؤثر فيها ، فتأثيره متشابه فيها جميعا لأن مرجعه الى أسباب واحدة ، وما ل هذه الأسباب إما طبيعة الأشياء نفسها ، أو الأصل الذي يتخير في الفطرة البشرية فانه اذا كان الاكثار من ضرب

(١) رأينا أن تأخذ هذه المعلومات من كتاب الموجز في الاقتصاد لمؤلفه الشهير لروابويه الذي عربه الفاضل حافظ بك ابراهيم وخليل بك مطران .

السكك (النقود) ينقص من قيمتها ويضعف من قوتها البديلة . وإذا كان الادخار يوفر في الأمة وسائل الإنتاج . فيتوفر بمقدارها قبول الأمة للنجاح والفلاح . وإذا كان تقدير الأجر يجعل مناسبا تدريجيا لهمة العامل فتشتد بذلك عزيمته ، فلا يقال : ان هذه الأسباب أو مسبباتها حقائق عارضة ، متقلبة تبعاً للأمكنة والأزمنة ، بل هي قوانين ثابتة لا تتغير نتائجها عند كل قوم وفي كل عصر وجيل .

المقصود من الإنتاج — ينتج الانسان لقضاء حاجته . ومنشأ تلك الحاجات من الطبيعة البشرية ، فيما ينتابها من ضرورات وشهوات ، وأذواق . سواء أكانت تلك المطالب كلها أولية فطرية ، أم كانت صناعية متعددة بفعل الحضارة على كرور الاحقاب .

مصادر الإنتاج — للإنتاج ثلاثة مصادر : الطبيعة ، عمل الانسان ، رأس المال .

١ — الطبيعة

الطبيعة أول مصادر الإنتاج ، ومعنى الطبيعة لا يقتصر على الأرض والتربة بل يتناول ما يحيط بالانسان ، وما في ذلك المحيط من القوى .

٢ — العمل

العمل هو المنصر الثاني في الإنتاج ، وهو الفاعل المدرب الذي يقود الطبيعة وزيدها خصبا باستقصائه سننها . وبحويله قوى المادة المنتجة الى مصلحة الانسان .

معنى العمل اقتصاديا — العمل بالمعنى الاقتصادي لا يكون عملا الا اذا توفرت فيه شرائط : منها أن يكون وسيلة لا غاية. ومنها ألا يكون متقطعا بل متصلا بسلسلة من أمثاله . وأن يثار عليه صاحبه بنظام وتدبر ليدرك منه غرضا معلوما . فكل مجهود يبذل تباعا لتحقيق أمنية منتجة أى لقضاء حاجات الانسان يكون عملا.

٣ — رأس المال

رأس المال هو العمل المتراكم على ذمة الإنتاج الآجل . وهو أحد المصادر الثلاثة للإنتاج، وصنواه الطبيعة والعمل . وإنما يكون رأس المال من نوعين ليس غير، وهما النخائر والأدوات اللذان هما من نتاج الكد والادخار .

الادخار — الادخار على نوعين : إما الاكتناز ، وهو أن يدفن الانسان نقودا ذهبية كانت أو فضية، فلا ينتفع بها المجتمع، وإما إحداث أدوات للعمل ، أو إنتاج أرزاق ثابتة ، كالآلات الصناعية أو المباني الخ. أو إقراض النقود للشركات أو الحكومة تستخدمها في سبيل الإنتاج .

فتكوين رأس المال في المجتمعات الحاضرة إنما يتم بالألا ينفق الانسان كل دخله . وبأن يستخدم ما يجنيه من المال في أمور تعود عليه بالنفع العميم .

كل مدخر عن فطنة فهو رأس مال .

وإذا أخطأ المدخر الموضع الذي يأمن فيه على ماله وابتلع به
ف رأس ماله ضائع عليه وعلى المجتمع مما . ومذخوره يكون أشبه بالجنين
الذي ولد ميتا .

لما كان رأس المال على توالى الزمن قد ضاعف القوى المنتجة
فى الانسان، كانت الأمة التى تذخروتنى ذخائرها أنعم عباشمن الأمم
التي لاتتبع ذلك المنهج .

مظاهر رأس المال فى المجتمعات الحاضرة

- (١) المحسنات الناتجة للزراعة مثل التسبيخ ، والتجفيف ،
والزئى، وغرس الأشجار ، ووضع الاسمدة المتجددة الخ .
- (٢) المباني بأنواعها .
- (٣) الأدوات والآلات بصنوفها .
- (٤) السوائى .
- (٥) المواد الأولى مما تستغرقه الصناعة، كالقطن، والصوف ،
والزيت ، والفحم .
- (٦) الميرة التى يعال بها الخدمة المنتجون الى أن يتم الانتاج .
- (٧) النقود .

(٨) بعض الزايا . وبعض المرافق المنوية كالحذق والتأدب
(طلب العلم والفن) .

حدود الانتاج — اثنان من مصادر الانتاج الثلاثة يقبلان
النمو بلا انقطاع : وهما : العمل ، ورأس المال .

(١) العمل ينمو إما تبعاً لازدياد السكان ، وإما لازدياد ما ينتجه
الفرد منه . وهذا يتأتى من مهارة الرجل أو سمة معارفه .

(٢) رأس المال ينمو بلا تحديد ، سواء في كميته أو في صناعته :
أما في كميته فلأن الادخار يتراد كل يوم بين الائتم التي يعم فيها . وأما
في صناعته فلأن كل مستجد من المال المدخر يندمج في آلات أعظم
منه قوة وأحكم تركيباً من الآلات السابقة .

بقي المنصر الثالث وهو الطيعة فهذا باعتباره مادة وهيولى لا يزيد
ولا ينقص بفعل الانسان . بل تظل أبعاده ، أبعاده ، وخصائصه ،
خصائصه .

ماهية الفائدة (الربح) — تبيننا فيما تقدم ما لرأس المال من
جليل الشأن في الانتاج . وهنا يسوغ القول بأن المكافأة له واجبة .
وتلك المكافأة هي التي يدعونها بالفائدة (الربح) .

جرت العادة أن يكون للفائدة أربعة أو خمسة أو ستة في المائة ،
تبعاً للمكان والزمان .

فالقترض لرأس المال الذى ينتفع به مدى سنة مثلا يردّه الى مقرضه ، وقد أضاف الى كل مائة فرنك منه أربعة فرنكات أو خمسة أو ستة . فالمائة فرنك المقرضة التى يجب إيفائها فى الأجل المضروب هى رأس المال ، والأربعة أو الخمسة أو الستة الفرنكات التى يعين دفعها علاوة عليها عن كل عام من أعوام بقائها فى ذمة المقرض ، هى الفائدة .

تسمى أناس ، بعضهم من الفلاسفة ، وبعضهم من أساتذة الأديان ، وبعضهم من الاشتراكيين ، لنفى مشروعية الفائدة ، فقالوا بقول الذين تهدّموم فى هذا المعنى ، وعلة ذلك أنه قد تشابه عليهم رأس المال والنقد .

مع أن النقد ليس فى حقيقته إلا ممثلا لرأس المال ومعوانا على نقل التصرف فيه من إنسان إلى آخر . فما زعموه هو أن المائة فرنك ، ذهباً كانت أو فضة ، تبقى آخر السنة كما كانت أو لها لا تلد ولا تزيد . أما الفائدة فنقد يلد نقدا ، وهذا مخالف للطبيعة . ذلك زعمهم ، وهو خطأ بين تتحتم إزالته ، إذ لا يبنى الخلطين رأس المال والنقد . نعم ان الرجل اذا اقترض من آخر ألف فرنك أو عشرة آلاف فرنك قائما يلقاها منه سكة أو ورقا أو إحالة على مصرف ، غير أن هذه ظواهر لا يصح الأخذ بها ، لأن ما تلقاه المقرض هو فى واقع الأمر

ما يملكه المقرض من سبيل ادخاره من عمله السابق مع كبح نفسه، على أن يتناول من الموجودات الاجتماعية ما فيه الكفاية من كل شيء إلى قدر معلوم. والمقرض إنما استبدل تلك النقود ماشاء من بيت، أو قبح، أو حقيل أو عارث، أو مواش، أو أدوات عمل. فرأس المال بأخص معناه ليس إلا الذخائر أو أدوات العمل.

كانت أعلام النصرانية قديما لا يميلون إلى المعاملة بالفائدة لاختلاط رأس المال والنقد في أذهانهم.

وقد ظل الناس على هذا التأيي إلى أن وجد في الفرقتين المكونتين للمسيحية، أيان مجيزان، وتأويلان شرعيان بمعنى الترخيص: أحدهما (لكلويين) من زعماء البروتستانتية، والآخر من اليسوعيين (الجزويت) وكلاهما مجمع على أن المعاملة بالفائدة حادثة طبيعية لا ينافي العدل.

قال كلويين: إن النقود لا تلد نقودا وهذا مما لا عمل للمنازعة فيه. وإنما النقود وسيلة يشتري بها طورا حقيل، ومنه يستفاد ربح صاف بعد طرح النفقات. وتارة بناء، ومنه تستفاد الاجارات. وأتافرة، ومن لبنها يستفاد ما يزيد عن علفها والقيام عليها الخ.

فكلويين قد أبصر حقيقة رأس المال الذي يجلب بالنقود، وتبين أن النقود نفسها ليست إلا وسيلة لجلبه.

القيمة وحدودها — الطلب والعرض

القيمة هي قوة قابلية الشيء لأن يستبدل بشيء أو أشياء أخرى .
مثالها — أن هكتو لتر قمح يبدل خروفا متوسط الحجم أو عشرة كيلو
غرامات من الصوف أو عشرين كيلو غراما من السكر . وتلك القيمة
لا تكون ثابتة ولا واحدة بل تتنوع بتنوع الأحوال الخارجية وبالتبعة
لتأثيرات العقل .

لابد من اجتماع خلال ثلاث في الشيء لتكون له قيمة :
الأولى أن يكون الشيء موافقا لرغبة من رغبات الانسان . الثانية
أن يكون دون اقتنائه عناء . والثالثة أن يجسر قتل الاستمتاع من
واحد الى آخر .

الحصول على القيمة الحقيقية لا يتم إلا بـ تعاون إرادتين : إرادة
الذي يملك شيئا ويعطيه عنه قسا ، وإرادة الذي لا يملك ذلك الشيء
ويود لو فاز به .

الطلب والعرض — العرض والطلب هما اللذان يتبين
القيمة .

العرض يقوم بتمثيله أولئك الذين يملكون الشيء ويرغبون
في الخروج عنه بديل منه . والطلب يقوم بتمثيله أولئك الذين
يحتاجون الى شيء ويتمنون اقتنائه .

إذا أناف (زاد) المرض على الطلب على ما هو مشاهد من أن الذين يريدون بيع قحهم أكثر من الذين يوحون شراءه ، كان الشيء (وهو القمح في هذا المثل) نازعا بضمنه الى الانخفاض . وإذا كان الطلب منيفا (زائدا) على المرض نزع الشيء بضمنه الى الارتفاع . وهذا التدرج صعودا وهبوطا ، يستمر الى أن تدرك الدرجة التي تتوازن معها القيمة بين المرض والطلب .

القيمة يحدّها التوافق بين قوة الالتماس لها وصعوبة الظفر بها .
صعوبة الظفر بالأشياء تربط حملة بنفقات الإنتاج وبما يبذل من المجهود ، وما ينفق من التعب ، ويضاع من المال والوقت دون إيجادها ، ودون حملها الى السوق أو الى دار طالها .

المزاحمة — المزاحمة هي النزاع القائم بين المنتجين في سبيل بيع منتجاتهم بما يعود عليهم بالربح .

وهي القوة الكبرى والمنظمة العليا لأعمال العالم الاقتصادي .
فهي التي ترجع بقيمة البضائع — إلا ما هو مستثنى منها (كالأشياء المحتكرة أو النادرة) — الى مقدار ما أُنفق على إنتاجها أو استصناعها مما يدخل فيه ثمن المادة الأولى . وأجر اليد العاملة وقائدة رأس المال واستهلاكه ورجح المستحدث .

الثمن — الطريقة التي ارتقت اليها المقايضة في تعامل الحضريين هي دخول النقد وسيطا بين المقايضات . وكل قيمة قدرت بالنقد ، تسمى حينئذ بالثمن .

النقد — النقد ميار وبدل في آن واحد .

لا جرم أن أصلح النقد ما توفرت فيه القيمة الذاتية ، بمعنى أنه يكون شيئا وافيا بحاجة من حاجات الانسان، وأن يكون سهل التداول صعب الابداد .

ومن هنا جاءت تسميتهم النقد بالبضاعة . إذ لو لم تكن له قيمة ذاتية ، ولم يكن صعب الانتاج على النفقة في الاستخراج لكان في مقدرة أولى السلطان أن يستكثروا من مقاديره ما شاءوا . ولأصبحت المعاملات بذلك قائمة على أساس غير متين .

الشرائط الأساسية لجودة النقد — ان الشرائط التي تجعل المعادن خير ما يستخدم للسكة أهمها ما يلي :

(١) ان المعادن ذات فائدة بذاتها ، لأن منها ما يفي بحاجات الانسان ، كالحديد، والنحاس، وما يستخدمان في الصناعة على صورة لاتخصي . ومنها ما يلائم ذوق الانسان كالذهب والفضة . وهما مع ارتفاع الصناعة، هما يوافقان ميلا من أشد الميول وأعمها في النوع البشري وهو الكلف بالزينة والتحلية .

(٢) سلامة المعادن، ولا سيما المعادن الكريمة كالذهب والفضة من الأعراض المتلفة .

(٣) غلاء قيمتها مع قلّة زيتها وسهولة حملها وخصوصا في الذهب والفضة .

(٤) التساوى النسبى في القيمة أى في تفقات الانتاج .

(٥) للمعادن الكريمة ميزة أخرى وهي قبولها للتقسيم، بحيث لا ينقص ثمن المجموع من أجزائها وهي منفصلة عن ثمنه وهي متصلة .

(٦) صعوبة التزييف .

النسيئة (التسليف) — النسيئة هي الاجازة لطالب أن يستعمل أصل مال يملكه غيره ، على أن يصعد برده ذاتا أو برده ما يبادل له إما في أجل مسمى وإما حين يستعيد صاحبه

ولما كان الائتمان عملا اقتصاديا لاميرة ، ولا احسانا . وكانت رؤوس الأموال على ماسلف يباينه ثمرة بين أيدي الذين يحسنون تصرفها ، وجب على المقرض وهو الذى يؤتمن أن يرد أصل المال (أى رأس المال) في الأحوال العادية مضاعفا اليه فائدة متفق عليها من قبل

تلك الفائدة تقابل من جهة الربح الذى ينتجه الأصل المقرض . ومن جهة أخرى عوض المخدورات التى يتعرض لها الدائن ، مثل

ضياح أصل ما له عليه ، أو عدم رجوعه اليه في الموعد المؤقت ، وذلك فيما إذا كان المستدين لم يحسن تدبير عمله أو طرأ عليه عسر أو خربت ذمته

فالنسيئة (التسليف) أو الاقتراض إنما هي الثقة من واحد بأخر كما يدل عليه اسم الائتمان ، وهو في الفرنسية كريدت (Credit) على أن هذه الثقة من واحد بأخر يجب أن تصدر عن روية وأن تشمل بالحيلة وتؤيد بالضمان حذرا من الغش والخدعة .

الائتمان الذاتي والائتمان المينى — الائتمان يكون إما للمقترض بذاته وإما لشيء يرهن بقراض بين المتعاملين ليضمن به رد الحق . والنوع الأول يقال له : الائتمان الذاتي . والنوع الثانى يقال له : الائتمان المينى :

المصارف (البنوك) المناسىء .

ضروب أعمالها — من طبيعة المدينة أن كل عمل تظهر قائدته وبكبر شأنه في المجتمع يولد على التحدى حرفة خاصة ، على هذا تكونت المصارف جاعلة مدار عملها الأصلي على توزيع الائتمان . ومن هنا جاء أن الصيارفة ليسوا إلا باعة نسيئة قاتهم يطلقون أموال الذين لم يعرفوا كيف يستخدمونها ويقرضون تلك الأموال إلى الذين لا يملكون منها شيئا أو لا يملكون منها الكفاية لكنهم يحسنون استثمارها .

لتجارة الصيرفة ثلاثة فروع من الأعمال :

- (١) اقراض رؤوس الأموال لأشخاص محتاجين إليها يقدمون ما يضمن وقاءها . وهذه هي النسبة على الحقيقة .
 - (٢) نقل رؤوس الأموال من بلد الى بلد كنقلها من مصر الى الاسكندرية أو من مصر الى انجلترا أو أمريكا .
 - (٣) تلقي ودائع العملاء ، والأداء عنهم والمعاوضة بين حساب كل عميل وآخر من عملاء المصرف .
-

الكتاب الأول

التعاون في أوروبا

الفصل الأول

نظرة عامة في التعاون

التعاون كغريزة حيوية

إن اجتماع الجهود لدفع الشر أو جلب الخير ليس خاصة من خواص الانسان وحده بل يشاركه في ذلك كثير من أنواع الحيوانات سواء في ذلك صغارها وكبارها . فان تصامم القوى الصغيرة فضلا عما فيه من حفظ النوع هو الوسيلة الى النجاح والتغلب على عوادي الحياة وشرورها ، وكذلك هو سبيل الوصول الى أكبر نصيب من رغد العيش ، والطمأنينة في الحياة .

تجد التعاون بهذا المعنى عند النمل ، والنحل ، والسوس ، وكثير من أنواع الطيور المتوحشة ، وكذلك عند كثير من الحيوانات ذات الثدي كالوعول والفيلة والقردة وغيرها مما يطول استقصاؤه . ومن

أراد التوسع فليرجع الى ما كتبه أفاضل علماء الاجتماع مثل (أسبناس) في كتابه "مجميات الحيوان" (Espinass : Sociétés Animales) و (فرل) في كتابه "مجميات النمل". ولويس فيجيه وما كتبه عن الحشرات .

فجماعة النمل تعيش متضامنة ، موزعة العمل فيما بينها ، وكل فرد يعيش لحياة المجموع وسعادته . كما أن المجموع يعمل لحماية الفرد ، وسعادته . وقد اتخذت سويسرا هذا المبدأ شعارا لها . وهو الفرد للجماعة والجماعة للفرد (Un pour tous et Tous pour un) ووصف الاستاذ لويس فيجيه لنا حياة النمل العامل وصفا فيه عبء وعظمة نجتزئ منه بما يأتي : يعرف النمل باجتهاده ونشاطه وسهره على صالح الجماعة وصيانه لها . فهو يسهر على تربية صغار النمل والبه يرجع القول الفصل في إعلان الحرب وعقد الصلح على الفصائل الأخرى التي من نوعه . والنمل العامل يسهر على مصلحة الجماعة وحراستها وترى الفريق العامل حينئذ يشعر بخطره يحمل على اكتافه الصغار، والمرضى، والمعجزة، والقواعد، وكذلك ما يدخره جميعا، وإذا عجزت احداها عن المشي حملتها رفيقتها على ظهرها، وكذلك تقدم لمساعدتها اذا جرحت أو لم تاترها حتى تصل الى مكان حريز للمناة بها ١٥ .

إن تضامن جماعة صغار الحيوان في الحياة يقدم لنا دليلاً محسوساً على دحض نظرية القائمين : إن الحياة للأقوى الذي يفرد بالبقاء والسلطان وأن الضعيف حكم عليه بالتلاشي والفتاة. فالتعاون بين صغار الجماعات من الحيوان وغيره . والاتحاد والتضامن بينها أبداً من ضعفها قوة حتى صارت قادرة على مقاومة صروف الحياة والقوى المحيطة بها والاحتفاظ بحياتها ونوعها واستقلالها .

وقد دلل البرنس كرياتكين بكثير من مشاهداته في سيبيريا على أن الصحراء الخيفة والغفار الشاسعة لا يمكن للحيوانات اجتيازها إلا بجماعة. فالذئاب والوعول والوحوش والطيور وغيرها تجتاز هذه الصحراوات جماعة متمانة على مقابلة المخاطر والخواف .

ويمكننا أن نقول : إن عنصر التعاون في الاتحاد والتضامن هو سر الفوز والنجاح في الحياة .

قال العلامة ألفرد فويله : أكبر قوة هادمة في العالم الأدنى والاجتماعى هي الأنثرة (حب الذات) كما أن أكبر قوة للنظام هي التضامن .

التعاون عند قدماء المصريين

ورد اسم شركات التعاون في أوراق البردى ، مما ترجمه منه الأستاذ ريفليو — الى الفرنسية — قول الملك رمسيس الثالث يصف أعماله وما قام به من الخدمات نحو شعبه :

«كنت أعول الضعفاء والمساكين بواسطة حوانيت شركات»
 «التعاون جعلت الرخاء يعم الناس جميعا. وكان الرخاء الى هذا»
 «الحين منهوك الحال. وكانت الأرض في (عهدي) ملاءى بالخيرات»
 «من المزروعات وغيرها تحت حكمي عملت الخير ابتغاء وجه الله»
 «ومصلحة الأمة لا أريد على ذلك من أحد جزاء ولا شكورا وعلى»
 «هذا السبيل قضيت حكمي» .

من هذا يتبين لنا أن المصريين كانوا يدركون في تلك المصو
 الر الحالية قائدة التعاون. وفيما اتخذ الملك رمسيس الثالث منهجا له أقصى
 ما يمكن أن يدركه الانسان من التعاون في الوقت الحاضر .

وفي هذا الموضوع يمرض لنا هذا السؤال: هل كانت كل أنواع
 التعاون موجودة في قديم الزمان كما هي موجودة الآن؟ والجواب على
 ذلك أن ما وصل الى علمنا انما هو وجود جماعات (شركات) تعاون
 للإنتاج . وتلخص هنا عن دائرة المعارف الفرنسية ما جاء في الجزء
 الثاني عشر صفحة ٨٧٩ تحت عنوان "جماعات تعاون الإنتاج"
 ما يأتي :

"كانت قد وجدت جماعات من الممال في مصر القديمة وبلاد
 الكلدانيين وما وجد من الاحجار في بابل ومن أوراق البردي في مصر
 التي ترجمت. تسمح لنا أن نؤكد أنه بالرغم من انتشار الرق في الجماعات
 المتحضرة في أراضى ما بين النهرين وفي وادي النيل كان يوجد كثير

من جماعات العمال الفقراء الذين تضطرم مهنتهم الى أن يشتركوا في الحصول على عيشهم". ويقول هذا الكاتب: إنه قابل الأستاذ ريفيليو مدرس علم الآثار المصرية القديمة في اللوفر بباريس. وأن هذا الأخير أخبره أنه يوجد في أوراق البردى التي ترجمت كثير من الوثائق التي تثبت وجود كثير من جماعات العمال في مصر القديمة وهي معدة للنشر.

فإذا تتبعنا ما عثر عليه وترجم من أوراق البردى وجدنا معنى التعاون في كثير من أقوال الأفراد والزعماء. التعاون الذي أساسه بذل المعونة والاحسان للضعفاء، وحمايتهم من الأقوياء لتوطيد دعائم النظام والعدل من جهة. وتبادل المعونة والفائدة من سبيل اشتراك مجهودات العمال أنفسهم من جهة أخرى.

جاء في المجلد الخامس من مجلة علم الآثار المصرية بقلم الأستاذ ريفيليو مترجمة عن أوراق البردى ما يأتي :

" الى الكهنة يرجع الحكم الفصل بين المتخاصمين. وهم يعاونون الضعيف. وكذلك للكهنة أن يتدخلوا لصالح المنبوذين ويدافعوا عن حقهم أمام الملك والحكام (المديرين) كما يدل على ذلك فرمان رشيد وهذا العمل يظهر شيئا طبيعيا حينما نعرف ما في كتبهم المقدسة (كتب المصريين) فالجزء ال ١٢٥ من الصلوات يحظر كل الجنايات وكل تمدد وكل سوء خرج عن حدود العمل ويعاقب كل من يكلف عاملا

فوق طاقته كما يقاب المرتكب لشيء من ذلك أشد العقاب ويحظر أيضا أن يترك العامل جوعان أو عطشان أو باكيا .

على هذه المبادئ قام الواجب على كل فرد أن يكف جماع القوى حتى يقف عند حدّه (ص ٣٤) الى أن قال :

”على أنه لم يوجد شعب فهم معنى التضامن وتبادل المعونة فهما صحيحا كما فهمه الشعب المصري . فإذا كان الكلدانيون نظموا الجمعيات التجارية الحرة . فإن الكهنة المصريين هم أول من وضع أساس جماعات الحرف الصناعية التي تحمي الفرد حماية فعلية ولم يكن نظام هذه الجماعات قاسيا كنظام الطبقات في الهند . فإن العامل المصري يمكنه أن يتزوج من غير طبقته ويدخل في حرفة أخرى (غير حرفته) نظير أن يترك ما ورثه عن أبيه“ .

الاحسان في المعاملة والعدل في الحكم ، والرحمة بالضعفاء والعمال منميزات الأدب والشرائع المصرية في العهد الفابر ، لأن السلام لا يمكن أن تتوطد دعائمه إلا على ما ذكرنا . قال العالم المصري القديم فتاح حنب : ” لا تنهب قلب العامل المجتهد أى لا تثقل عليه العمل وتضنيه بغير حق لأن هذا يجعله يستمد المقاومة كما ينزع منه عاطفة الاحسان ويدفعه الى القتال “ .

التعاون والدين

من أهم العوامل لنجاح المشروعات الاقتصادية وجماعات التعاون النظام والأمن، وتوفر الثقة بين الأفراد، إذ شاهدنا في أيام الاضطرابات والثورات كيف تزعزعت النظم الاقتصادية وتأثرت من جراء ذلك . ولا حاجة بنا الى الإطالة في شرحه .

إنزع من العامل والصانع والتاجر أو أى إنسان أمنه على نفسه وكسبه وعلى عياله ، نجده قد شلت كل قواه وأقعد عن العمل .
إنزع الثقة من بين المتعاملين ، سواء أكانوا فى شركة أم جمعية أم تجارة نجد أن ما يشتركون فيه من عمل انهار من أساسه .

ماهى العوامل التى توجد لنا الطمأنينة وتوفر الثقة بين الأفراد ؟
هى بلا شك عوامل كثيرة أهمها وأساسها العامل الأدبى أو الأخلاقى التى تحت عليها الأديان . وقد قال الامام الفزائى : « الخلق نصف الدين » .

فالأديان على اختلافها أدت الى العالم الانسانى لأجل خدمة تأمر الانسان بفعل الخير وتناه عن الشر . وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه .
وان كان هذا المبدأ لم يعم ، ولم يؤخذ به فى كل وقت ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر ماله من الأثر فى تكويننا الأخلاقى والاجتماعى ومما ملتنا بعضنا لبعض .

وقد جاء في كتاب قواعد الايمان المسيحي ما يأتي: "حب الرب الهك من كل قلبك . ومن كل نفسك . ومن كل قوتك (تنبيه اشترع ص ٦ وع ٥) . قال له يسوع : تحب الرب الهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل فكرك . هذه الوصية العظمى والأولى . والثانية تشبه هذه وهي : أن تحب قريبك مثل نفسك . ففي هاتين الوصيتين الناموس كله والأحكام معلقون (متى ص ٢٢ ع ٣٧ الى ٤٠) لا يكونن لأحد عليكم شيء إلا حب بعضكم بعضاً ، لأن من أحب صاحبه فقد أكمل السنة . أما لا تزن ، لا تقتل ، لا تسرق ، لا تشهد الزور ، لا تشته وما أشبه ذلك من الوصايا . فإنا يتم بهذه الكلمة أن تحب قريبك كما تحب نفسك (رومية ص ١٣ ع ٨ و ٩) ص ٦٨ و ٦٩ والدين الاسلامي يصدق ما سبقه من الأديان في الحث على التمسك بالفضيلة التي هي أساس للمعاملات ، وأساس النهضة الاقتصادية . ولندكر ماورد في القرآن الكريم على سبيل المثال لا الحصر .

قال تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا أَقْوَابَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنٌ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصًّا كُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) .

الفرض من جميع العبادات هو تذكير الانسان بواجباته نحو ربه ونفسه ، ومواطنيه ، والانسانية . وهذه الواجبات تنحصر في مجلتيين .

عمل الخير، والبعد عن الشر. وقد قال عليه الصلاة والسلام: "من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا". وقال تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاهُونَ وَيَنْتَعُونَ الْمَاءُونَ) (الحج).

أبان القرآن الكريم طريق الخير، وحث على فعله بواسطة الاتحاد والتعاون والتعاقد. قال تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) وفي الحديث: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا". وقال تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) وورد في القول المأثور: "الله في عون العبد، مادام العبد في عون أخيه".

لما كان من أهم شروط النجاح للفرد أو الجماعة هو الاقتصاد والتدبير، وعدم الإسراف، لم يفقل الكتاب الكريم ذلك في تأليمه فقال تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) وقال تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) ولم يفقل الكتاب الكريم أيضا تحذير الناس مما يصيبهم من التنازع والشقاق المؤدى إلى الفشل وسوء العاقبة قال تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) .

قال الاقتصادى الكبير العلامة لروا بوليه: "لا ياب على الاقتصاد أنه متاف لمكارم الأخلاق بدعوى اقتصراره على البحث فى إنتاج الأرزاق وحركة تداولها . ولا حجة لما قيل : إنه مذهب للأثرة . بل

إنّ فيه متسعاً للكرم والشعور ولئن قاتته الإحاطة بكل شيء ، فها ذلك
الا لأنه جزء لا أكثر ولا أقل من مجموع المعارف العامة . وبينه وبين
العلوم الاجتماعية ملاءمة وحسن موافقة .

إنّ جلّ مكارم الأخلاق فضائل اقتصادية . وأمثلة ذلك : حب
العمل ، السلطان على النفس ، الجلد ، المثابرة ، الإقسط ، التبصر ،
الرجبة في النسل .

وإنّ رجلاً لا يقصر همه على أفق نفسه بل يطمح بنظره إلى
ذرائع تسلسل منه آخر الدهر ، لأفضل في العوامل الاقتصادية من
الرجل العزب (١) .

مما تقدم نستطيع أن نقول بحق : إن جميع الأديان قد أدت للنهضة
الاقتصادية جليل الخدمات بكونها الخلق الذي هو أساس المعاملات
لدى الانسان . والعمل على نشر روح الثقة بين الناس التي هي من
أكبر أسس النجاح .

(١) كتاب الموجز في الاقتصاد للذكور ص ٢٠ و ٢١

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن التعاون

نشأته ، بواعثه ، تطوّراته ، انتشاره ، ثماره في أوروبا
التعاون نظام اقتصادى اجتماعى فاجه تنظيم الأعمال وتحسين
المعيشة .

موضوع التعاون — تنظيم مجهودات الأفراد المشتركة
وما يملكونه من وسائل مادية أو أدبية وترتيبها للوصول الى أكبر حظ
ممكن من الراحة والسعادة للأفراد الذين اشتركوا فيه بمجهوداتهم وبما
يملكونه من وسائل .

قال الفيلسوف لئارك: "من أجل" تمار التعاون ان يجعل الناس
مهما يكن تأثيرهم بالوراثة والظروف التى يعيشون فيها يعتقدون أن
الاتقان والقسوة كافا وسيبقى جهل . وأن تحسين البيئة الاجتماعية
يمكن أن يحقق من سبيل تغيير النظام المتبع الذى أفسد أخلاق الناس
ومعاملاتهم فى الجمعية البشرية " .

فكرة التعاون قديمة كقدم الانسان . وقد أخذت أشكالا مختلفة
وصورا شتى تبعا للزمان والمكان وحاجة الجماعات الاقتصادية والأدبية
وليس هنا محل لإفاضة القول فيه .

ظهرت فكرة التعاون كنظام اقتصادى اجتماعى فى أوروبا فى بدء القرن التاسع عشر ، على أثر التطور الصناعى الذى نشأ عن اختراع آلات النسيج التى تدار بالبخار فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

لأحاجة بنا الى التعمق فى البحث عن التعاون حسب ما فهمه الآن هل كان موجودا فى أوروبا فى القرون الأولى والوسطى ؟ على أن ما وصل إلينا من التاريخ يدل على أنه لم يكن موجودا على مثال ما هو عليه اليوم وأن جمعيات الحرف والصناعة التى تكونت فى القرون الوسطى كانت غايتها احتكار المهنة والدفاع عنها . وقد قضت عليها الثورة الصناعية فى إنجلترا كما قضت عليها الثورة الفرنسية فى فرنسا . وتحررت الحرف والصناعات من أن يكون لهذه الجمعيات عليها سلطان . كانت حالة أوروبا قبل اختراع آلات النسيج البخارية يسود فيها نظام الاقطاعيات أى حكم الأشراف والنبلاء والكنيسة .

وكان الفلاح أجيرا يشتغل فى فصل الصيف فى أرض مولاه مزارعا ثم كان فى فصل الشتاء حينما تكون الأرض مغطاة بالتلوج ويروده الجو لا تصلح لثاء الزرع يشتغل هو وأولاده فى داره بالفرز والنسيج . فكان الفلاح يقضى حياته نصف سنة فى الزراعة والنصف الآخر فى الصناعة . وقد بقى هذا النظام سائدا الى أواخر القرن الثامن عشر .

وقد قدّم للباحثين الأستاذ لونسكى في كتابه عن التطور الصناعي البلجيكي أمثلة كثيرة عن حالة صناعة النسيج اذ يقول: إن تاجر المصنوعات القطنية كان يقدم المادة الأولية للصناع الذين يشتغلون لحسابهم ويأخذون أجر ما يصنعون . وفي هذه الحالة كانت الصناعة في بعض الأوقات في المقام الثاني للزراعة (١) .

اخترع آلات النسيج البخارية وبناء المصانع الكبيرة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر واتساع دائرة الاستثمار الأوربي، كل ذلك أحدث انقلاباً كبيراً في نظام الهيئة الاجتماعية في كثير من البلاد الغربية ، فان انتشار الصناعة في بلد كسويسرا نقل حالتها من بلاد زراعية الى بلاد صناعية وكذلك اتساع نطاق المصانع في إنجلترا كان له أكبر أثر في حياتها الاجتماعية .

قوبلت آلات النسيج البخارية في أول الأمر بمقاومة عنيفة واستياء من المملّك الذين لم يكبح جماحهم إلا تدخل الحكومة في الأمر . جذبت المصانع كثيراً من الرجال والأطفال والنساء في بادئ الأمر . وذلك لكثرة طلب البضائع في الأسواق الداخلية والخارجية (المستعمرات) وغيرها لخص ثمنها عن البضائع التي تصنع باليد والأنوال .

(١) كتاب التطور الصناعي لمؤلفة دانييل بلت م ١٦ طبع باريس سنة ١٩٢٠

وكانت كثرة الطلب تدعو المصانع الى أن تشتغل ليلا ونهارا على الرغم من أن نظامها الصحى لم يكن صالحا ولم تكن أجور العمال القليلة كافية لتفقات معيشتهم الضرورية . ولم يكن فى ذلك الوقت قوانين لحماية العمال .

قال الأستاذ بلت : " يظهر حقيقة فى بادى الأمر أن كثيرا من رؤساء المصانع رأوا من المهارة والمنفعة أن يكرهوا النساء والأطفال وفى كثير من الأحيان أيضا العمال على أن يطيلوا مدة العمل ، ولجهل الرؤساء بالقوانين الاقتصادية كانوا لا يجمعون فى محل الاعتبار أن من مصلحة العمال أن يرى العامل دائما زميله حسن الصحة ، والأبهرق نفسه بما فوق طاقته فى أعماله اليومية ، خصوصا بالنسبة للبالغين فقد كانت الرؤساء تستعمل معهم القسوة وهذا ما لا نوافق عليه ^(١) ."

يزيد على ذلك أنه حينما تكتفى الأسواق من البضائع كانت المصانع تضطر الى تقليل عملها ، أو تعطيل الفأورية مؤقتا حتى تستهلك البضائع ويحدد الطلب . فيصبح العامل فى هذه الحالة معرضا للعطلة وليس هناك من يقيه شر الفاقة والفقر . فكان العمال من أجل ذلك فى حالة يرثى لها .

ولم يكن الفلاحون من المزارعين أحسن حالا من إخوانهم العمال ، إذ لم يكن عندهم من الوسائل ما يقيهم عادية الآفات الجوية . وتحسن

(١) كتاب التطور الصناعى المذكور ص ١٠٩

أحوالهم الميشية فكان العمال والزرايع يانون من ألم الفقر والبؤس ما يانون .

الاصلاح الاجتماعى — إزاء حالة العمال والزرايع السيئة قام قمر من المصلحين يدعو الى إصلاح حالة هذه الطوائف العسة ، واتخذ كل مصلح من المخطط والنظم مابراه مؤديا الى تحقيق غايته . ونستطيع تلخيص أفكار هؤلاء المصلحين وجمعها تحت نظريتين عامتين :

(١) نظرية الاشتراكية العلمية .

(٢) نظرية التعاون .

ولنتكلم على كل نظرية وظايتها وأثرها فى الهيئة الاجتماعية لنعرف ما تتضمنه من صحة وفساد .

١ — الاشتراكية العلمية

من اكبر دعاة الاشتراكية العلمية كارل ماركس (Karl Marx) (ولد سنة ١٨١٨ ومات سنة ١٨٨٣) وهو ألمانى الأصل . وقد اشتغل بالصحافة بعد أن أتم دراسته العالية . وقد فنى الى انجلترا من جراً آرائه السياسية وعاش فى انجلترا زمنا طويلا شاهد فى خلاله عن كسب الانقلاب الاجتماعى الذى نشأ عن اختراع آلات النسيج البخارية وما يقاسيه العمال من ألم الفقر ، وتعرضهم لكثير من الأمراض الفاتكة وعدم عناية أصحاب المصانع بهم .

رأى كارل ماركس أن سبب شقاء العمال هو مطامع أصحاب رؤوس الأموال ، وجشعهم في الحصول على الثروة ، واستغلالهم الضعفاء في سبيل ذلك . وأنه لا سبيل إلى إصلاح حالة العمال إلا بالقضاء على سبب الشقاء وهو رأس المال . أى عارضة الملكية الفردية من صناعية وزراعية وتجارية . وأن تكون المساواة بين الناس جميعا قانونا عاما . وأن يكون العمل اجباريا على كل فرد قادر يدير هذه الملكية العامة حكومة من العمال والزراع . وبذلك ينصلح حال الطبقة الفقيرة ويقضى على الفقر .

اجتمع في لندن سنة ١٨٤٧ كارل ماركس مع زميله انجل وقر من العمال الانجليز ووضعوا " البرنامج " الذى يسير عليه جماعة العمال للمقاومة (Le Manifeste) . والذى تستمد منه البلشفية جميع مبادئها الأصلية التى تركز عليها الآن . وزعيم البلشفيك لينين لم يكن فى الحقيقة إلا تلميذ لكارل ماركس أكبر رأس مفكر ويد عاملة فى وضع برنامج سنة ١٨٤٧

يرى كارل ماركس أن التطور الاقتصادى من جهة وانتشار الديمقراطية من جهة أخرى كفيلا أن يحقق آمال الاشتراكية المتطرفة لأن التطور الاقتصادى يسير فى طريق أن الملكية الصغيرة لا يمكنها البقاء إزاء الملكيات الكبيرة لما لهذه من وسائل الرقى والنجاح . ولحرمان تلك من هذه الوسائل ، ولذلك فمحتوم — اذا بقى هذا

النظام — أن يستحوذ أصحاب الأملاك الكبيرة على الأملاك الصغيرة. وهكذا يصير شأن كل ملكية كبيرة مع ما هي أصغر منها الى أن تصبح الملكية العامة في يد تفر قليل ويمكن في هذه الحالة نزع الملكية من يد هذا التفر بواسطة البرلمان الذي سيكون جله من المال والفقراء بواسطة انتشار مبادئ الديمقراطية وحرية الانتخاب. وحينئذ يمكن البرلمان أن يصخذ الاجراءات الآتية :

(١) الاجراءات القانونية

- (١) نزع الملكية العقارية من أصحابها وجعلها ملكا للأمة .
- (٢) فرض الضرائب المدارجة (وهي التي تترقى مدارجة في ازدياد الدخل) .
- (٣) تحريم الميراث .

(ب) الاجراءات الاقتصادية

- (١) نزع ملكية المصارف (البنوك) من أصحابها وتوحيدها في بنك أهلى عام تديره الحكومة .
- (٢) نزع ملكية دور الصناعات والتجارة ووسائل النقل والمواصلات من أصحابها لتديرها الحكومة .
- (٣) أن يكون العمل إجباريا على القادرين جميعا وتنظيم جيش من الصناع .

(ج) الاجراءات التهذيبية

- (١) تصميم التعليم بجميع درجاته (من ابتدائي وثانوى وعال) مجانيا.
- (٢) تحريم شغل الأطفال لحين بلوغهم سن الرشد .
- (٣) إدخال الشغل اليدوى فى المدارس ^(١) .

يستند الاشتراكيون ومن على شاكلتهم والبلشفيك أنه بدميرالنظم الحالية تنصلح حالة الطبقة الفقيرة من العمال والزرايع . وهذه فكرة خاطئة . واذا أردنا أن نقيم البرهان القطعى والدليل العملى على فساد الفكرة البلشفية فاماننا حالة روسيا السيئة خير برهان ودليل على ذلك .

أراد لينين وتروتسكى وغيرهم تحقيق هذه الفكرة فى بلادهم لينقذوا الطبقة الفقيرة من الصناع والزرايع من هذه الفقر فأصبحوا فى حالة أكثر بؤسا وأشد شقاء مما كانوا عليه ومات ضحية هذه الفكرة نحو خمسة عشر مليوناً من الاتقس جوعاً وقتلاً من القوضى التى سادت المملكة . ولا تزال روسيا تعاني العذاب الأليم الى الآن من جراء هذه الفكرة . التى لا تتفق وطبيعة الانسان فى هذا العصر .

الاشتراكية العلمية (Collectivisme) وهى أن يملك الناس كل شيء على الشيوع بلا تماوت وطريقة إدارة إنتاجها ونظام الأسعار الناتجة حسب الزمن ومعدل الجهود العملى يدعو الحكومة لأن تملك

(١) البرنامج للاشتراكية (Le Manifeste) .

من السلطة كل ما تملكه الأفراد . وبذلك يلتقي على عاتق الإدارة المكوّنة من أعضاء لا عدّ لهم والذين تموّلهم الحكومة واجب فوق طاقة البشر . ومسئولية ساحقة (١) .

إن من أكبر العوامل في نجاح الأمة ورفاهيتها احترام النفس والمال والمرض والحرية الشخصية ، وتنمية الجهود العاملة وتشجيعها على التمتع بثمار عملها . فإذا وجد أي مانع ينقص الإنسان حقه في أجره على عمله ، امتنع عن الاستمرار في الجهد والاجتهاد حتى لا يدع للغير من كسبه ما يسلبه غيره حق . وبذلك تنحط القوى العاملة في الأمة . وهذا يؤثّر في الثروة العامة فتأخذ في التلاشي والاضمحلال . وتصبح الأمة في حالة من البؤس والشقاء . كما هو مشاهد في روسيا . وكل البلاد التي انتشرت فيها البلشفية ساءت حالتها عما كانت عليه من قبل ، وأصبحت مهددة بالخراب والفساد .

قال شغل: "إذا كان الاشتراكيون يرمون إلى إلغاء حرية حاجيات الإنسان، وجب أن ينظر إليهم كأعداء ألداء لكل حرية، وكل مدنية، وكل نعيم أدبي ومادي (٢) " .

(١) كتاب النظم الاشتراكية والتطور الاقتصادي للاستاذ موريس بورجاس ٦٨

طبع باريس سنة ١٩٠٧

(٢) كتاب النظم الاشتراكية والتطور الاقتصادي للؤلف المذكور ص ٧٣

وقد تحققت نبوءة شغل في بلاد روسيا وكل البلاد التي دخلتها الاشتراكية الشيوعية .

وقال أيضا الاقتصادي الكبير العلامة لروابوليه : اذا كان حق الملكية لا يوجد فالأمة وكذلك الفرد يمرض كلاهما لاختلاس حقه وأن يحتل البلد أى سارق بدعوى أن لا صاحب لها وأنه ملكها بالوراثة فالدعوة للملكية المشاعة هي من الأجراءات التي لا يرضى بها إلا كل انسان قصير النظر ضيق الفكر (١) .

نستنتج مما تقدم أن نظرية الاشتراكية العلمية التي وجدت لاهاذ العمال والزراع من البؤس والشقاء قد أخفقت في غايتها ووسيلتها . وانعكس القصد منها فأصبحت نظرية تخريب وتدمير وشقاء . بجانب هذه النظرية الاشتراكية العلمية التي صارت أداة للبؤس والفوضى ، والاضطراب ، والآلام توجد نظرية أخرى أنتجت الاصلاح المنتظر من تحسين حالة العمال والزراع ، وهي نظرية التعاون .

٢ - أثر التعاون في إصلاح حال العمال

أساس النجاح في كل شيء انما يكون في الاعتماد على النفس ولقد صدق الشاعر العربي إذ يقول :

ماحك جلدك مثل ظفرك * فتسول أنت جميع أمرك

(١) كتاب الاشتراكية العلمية لروابوليه ص ١٥٠ طبع باريس سنة ١٨٨٥

ولما كان معرك الحياة شديدا لا يستطيع الوقوف فيه إلا ذو البأس الشديد وكان اعتماد العامل على مجهوده وحده غير كاف قضى حب البقاء على العمال أن يجمعوا من جهودهم المتفرقة الضعيفة كتلة قوية تنكسر عليها أمواج الحياة وهي باقية كالصخرة سليمة قوية .

جمع العمال جهودهم المتفرقة ليكونوا بها كتلة قوية هي التعاون . وقد دعت حال العمال السيئة التي ذكرنا شيئا منها فيما سبق دعاة الإصلاح الى أن يرفضوا الصوت عاليا بالدعوة الى التعاون والتبشير به وترغيب العمال في الاندماج فيه لما ينتجهم لهم من مآثر طيبة دانية .

ومن أشهر دعاة التعاون في فرنسا (شارل فورييه — Charles Fourier) ولد سنة ١٧٧٢ وتوفي سنة ١٨٣٥ وهو فيلسوف اشتراكي . وفكرة التعاون عنده قائمة على حذف الوسيط . أى تجنب التاجر أو السمسار أو المقاول بأن يشتري المستهلك حاجته عن سبيل جماعته المتعاونين من التاجر الاصيل والمستج مباشرة وبذلك يوفر للجماعة ما يأخذ الوسيط ربها .

وأول من دعا الى التعاون في إنجلترا الدكتور وليم كينج (W. King) (ولد سنة ١٧٧٦ وتوفي سنة ١٨٦٥) وروبرت أون (Robert Owen) (ولد سنة ١٧٧١ وتوفي سنة ١٨٥٨) . سعى أولهما الى نشر فكرة التعاون بقلمه وكتابه الكثيرة في المجلات والمصحف وغيرها . أما الثاني فهو

من مؤسسى الاشتراكية الانجليزية وزعيم النهضة التعاونية الأولى الذى أخرج فكرته الى حيز الوجود بوساطة تجاربه ، وانشاء جماعات تعاونية عدّة فأدخل فيها كثيرا من الاصلاحات فى معاملته ومصانعه فى بلدة نيولانارك (New Lanark) من بلاد اسكتلاند. وهناك بعض اصلاحاته :

- (١) تقليل ساعات العمل من تسع عشرة الى عشر ساعات .
 - (٢) شراء المواد الغذائية للعمال من صنف جيد وثمن معتدل من تاجر الجملة وبيعها لهم بغير فائدة .
 - (٣) فتح مدارس ليلية لتعليم العمال القراءة والكتابة وبعض مبادئ العلوم التى يحتاجون اليها فى حياتهم المعيشية .
 - (٤) بناء بيوت صحية للعمال .
 - (٥) إنشاء نواد ومكاتب لتمضية وقت الفراغ فيما يود على العمال بالنفع .
 - (٦) عدم قبول الأطفال فى المصانع قبل بلوغهم السنة العاشرة .
 - (٧) انشاء مدارس لأولاد العمال يعلمون فيها العلوم فى جزء من النهار ويمارسون الزراعة فى الجزء الباقى .
- وكان ثم (أون) محصورا فى تربية الخلق وتقوية البدن ، عملا بالقول المأثور " العقل السليم ، فى الجسم السليم " .



روبرت أُون
(أبو النعاون)

استمر (أون) على هذا الحال نحو ثلاثين سنة (١٨٠٠ — ١٨٢٨) وقد تعرض لمهاجمة رجال الدين في مشروعاته الإصلاحية لأنه لم يجعل تعليم الدين ضمن برنامج مدارسهم وحملوا عليه حملة شعواء حتى اضطروه الى أن يغادر بلده .

وكان نصيب مشروعاته الإصلاحية بعد مغادرته لبلده الاخفاق، وتلك المشروعات هي التي بذل فيها من الجهود والعناية ما هو خليق بالاكبار والاعجاب . بيد أن الفكرة الإصلاحية وجدت من قلوب العمال الدامية وأنصارهم مرتعاً خصباً فتمت وترعرعت واستوت على سوقها وأثمرت ثمرتها على كثر الفداة ومرء المشى .

واستمر (أون) بعد مغادرته لبلده بمجاهدا في سبيل الإصلاح الاجتماعي وتحسين حالة الطبقة الفقيرة الى أن وافته الأجل بعد أن ترك أثراً خالداً .

(فوريه) و (كنج) و (أون) هؤلاء هم دعاة التعاون في الاستهلاك (التوريد والتوزيع) والتعاون في الإنتاج .

بجانب هؤلاء قام نفر من المصلحين في ألمانيا لتحسين حالة العمال والزراع بواسطة انشاء مصارف (بنوك) التعاون للتسليف والاقتراض يرجع الفضل في تأسيس مصارف التعاون للاقتراض والتسليف الى رجلين من رجال ألمانيا المصلحين الاجتماعيين : أحدهما يسمى فردريك ريفنزن (Frédrick Raiffeisen) (ولد سنة ١٨١٨

وتوفي سنة ١٨٨٨) . وهو أول من أنشأ مصارف التسليف على مبدأ التعاون لحماية صغار الزراع من المرايين .

والثاني يسمى شلس دلتش (Schulze Delitzsch) (ولد سنة ١٨٠٨ وتوفي سنة ١٨٨٣) وهو أول من أنشأ مصارف (بنوك) التسليف على مبادئ التعاون لحماية صغار المال والتجار من المرايين أيضا وقد أثمرت جهود هذين الرجلين وأتت بالغاية المقصودة منها كما سنبينه بعد .

الفصل الثالث

غاية التعاون المادية والأدبية

غاية التعاون هي تحسين حالة الطبقة الفقيرة من الصناعات والزراعة من سبيل :

(١) أن يعيش الإنسان عيشة حسنة، (٢) أن يعود على دفع ثمن الأشياء فوراً، (٣) أن يقتصد بدون عناء (٤) تسهيل إدارة العمل، (٥) تيسير الحصول له على الملكية، (٦) إيجاد ملكية مشتركة للأفراد المتعاونين، (٧) تحديد الثمن الحقيقي للأشياء، (٨) حذف القوائد، تحسين حالة العمال والزراعة الأدبية والاجتماعية، (٩) محاربة المخمور، (١٠) تحرير الشعب بنشر التعليم، (١١) قطع المشاحنات، (١٢) إدخال المرأة في المسائل الاجتماعية، (١٣) سهولة العثور على المثل الصالح للاقتداء به واستشارة الإنسان بمن يثق فيه قسسهل عليه أموره ويعيش دستوريا في حياته .

ولنشرح ما ذكرنا من الفوائد موجزين في القول :

الغاية المادية

(١) أن يعيش الإنسان عيشة حسنة، وذلك لأن جماعات التعاون تنتقي لأعضائها البضاعة الجيدة من المأكل والمشرب والملبس وبذلك

ينجون من الغش ورداءة النوع الذى يبيعه لهم التاجر الصغير الذى.
كل ما يهيمه المكسب من غير مراعاة لمصلحة المستهلك .

(٢) أن يجموّد على دفع ثمن الأشياء فوراً: وذلك فيه مزايا كثيرة. منها
أن يكون العامل دائماً حراً من إلحاح الدائن، وهو التاجر ومضايقته
له. فأخذ الأشياء بالآجل يجعل الانسان أسيراً للتاجر يأخذ البضائع التى.
يقدمها له ولو كانت رديئة وضارة بصحته وهو مدفوع الى قبول ذلك
بالاضطرار . فالمدفع فوراً يطلق العامل من أسر التاجر كما يدفع التاجر
الى أن يقدم له النوع الجيد من البضائع وإلا ذهب عنه الزبون .

(٣) أن يقتصد الانسان بغير عناء : وذلك ينشأ عن حذف
الوسيط أى التاجر الصغير . فالجماعة التعاونية يشترون من تاجر الجملة
أو من المنتج الأصيل ، ويبيعون للأعضاء بضمن السوق وترصد
لحسابهم كل أرباح ما اشتروه وتعطيهم إياه آخر السنة. فإذا كان التاجر
الصغير يبيع بضاعته بمائة قرش رابحاً فيها عشرة قروش ، فهذا الربح
الذى يأخذه التاجر يرصد مباشرة لحساب المستهلك ، وهو عضو
الجماعة ويعطى إياه آخر السنة .

(٤) تسهيل إدارة العمل . وذلك بحذف كل الوسائط التى بين
المنتج والمستهلك . فإذا أردت أن تشتري قمحاً مثلاً فقد تذهب الى
السمسار ليدلك على تاجر: وهذا التاجر يعامل تاجراً آخر أكبر منه.
وهذا بدوره يعامل المنتج الأصيل . وكل هذه الوسائط تريد الربح

فيقلو عليك بذلك الثمن . فالجماعة التعاونية يستغنون عن كل هذه الوسائط ويماملون المنتج الاصلى مباشرة فيسهل عليهم العمل وتوفر لهم الأرباح التى يأخذها الوسطاء .

(٥) سهولة الحصول على الملكية : وذلك بواسطة ما يملكه العضو من الحصص والأسهم سواء أكان ذلك فى جماعة الاستهلاك أو الانتاج الذى يدفع منها على التقسيط ثم يصبح بعد ذلك مالكا لها .

(٦) الحصول على الملكية المشتركة ، وذلك فى جماعات التسليف حسب طريقة ريفيرن كما ستراء فان الأرباح تبقى بغير تقسيم ملكا للأعضاء ولا توزع عليهم أيضا عند انحلال الجماعة بل توارثها جماعات أخرى من نوعها وتبقى لفائدة الأعضاء .

(٧) تحديد الثمن الحقيقى : اذا كان الثمن يحدده قانون الطاب والعرض فان جماعات التعاون يجب عليهم أن يحدوا فى محل الاعتبار أن ثمن البضاعة يجب ألا يكون فيه غبن على صانها . فاذا كانت جماعة الانتاج تورد الى جماعة الاستهلاك فهذه يجب أن توازن بين مصلحة المنتج والمستهلك حتى لا يفن أحدهما .

(٨) حذف الفائدة : لأنه من أصول مبادئ التعاون على خلاف جمعيات رأس المال التجارية أنه يعمل لقضاء حاجات الأعضاء . لا لغرض الربح والفائدة .

الغاية الأدبية والاجتماعية

(٩) محاربة الخمر بواسطة إنشاء نواد وأمكنة صحية كملعب لاجتماع أعضاء الجماعات التعاونية فيها ، وإبعادهم عن حانات الخمر الضارة بصحتهم وأموالهم .

(١٠) تحرير الشعب بنشر التعليم : إذ من غاية التعاون رفع المستوى العلمى للطبقة الفقيرة فتنشأ لتحقيق هذا الغرض مدارس ليلية ونهارية لتعليم العمال وأبنائهم ما يصيرهم بالحياة ويهديهم طريق الحق والصواب ولا سيما مبادئ التعاون وفوائده ، والمبادئ الاقتصادية . قال الأستاذ جيد : التعاون من القوى التهذيبية الكبيرة لما يتطلبه منا من الجهود . وهو يحقق المثل " أن أحسن خدمة لك ، هي التي تؤدى بها بنفسك " (١) .

(١١) قطع المشاحنات . إنما يحقق ذلك بالقضاء على أسباب النزاع القائم بين العامل والوهين (رئيس المصنع) أو المقاول والعامل ، والمقترض والمقرض . فبواسطة جماعات الإنتاج يصبح العامل والوهين واحداً ، وذلك لأنه يدير حركة الجماعة مع إخوانه كذلك في جماعة التسليف إذ المستلف هو نفس المسلف لأن المال مجموع من أعضاء الجماعة ويوزع عليهم حسب حاجة كل فرد منهم . وكذلك في عمليات

(١) كتاب الأستاذ شارل جيد : التعاون ص ٢١١ طبع باريس سنة ١٩١٠

الاستهلاك. فالمستهلك يصبح تاجرا ومستهلكا في آن واحد ، لأنه هو الذي يشتري بضاعته ويبيعها لنفسه .

(١٢) إدخال المرأة في المسائل الاجتماعية : المرأة في العادة لانهم بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وكل ما يهمها بيتها وأولادها وزوجها. ولكن باشتراك المرأة في جماعات التعاون ومساواتها بالرجل ، وانتخابها في مجلس الادارة يجعلها تشعر بالمسؤولية وتهتم بدراسة المسائل الاجتماعية وتكون عضوا عاملا على ترقية شؤون جماعات التعاون^(١).

(١٣) سهولة العثور على المثل الصالح والاعتداء به وذلك لأن ميدان الاجتماع يؤمه كثير من الناس ويمكن الانسان من الاحتكاك بهم. فيعرف صالحهم فيستعين برأيه وصائب فكره .

الفصل الرابع

وسائل التعاون لتحقيق غايته المادية والأدبية

لا يتيسر تحقيق ما يرمى إليه التعاون من الفوائد المادية والأدبية إلا بتأليف الجماعات المصحدة وأن يشتركوا في القيام بأداء ما يريدون تحقيقه . وقد اتخذت الجماعات التعاونية أشكالاً شتى تبعاً للبيئة التي نشأت فيها . ولحاجيات القائمين بتلك الحركة وعوائدهم واستعدادهم . وهذه الأشكال أهمها ما يأتي :

- | | |
|----------------------------|--------------------------|
| (١) التعاون في الإنتاج . | (٣) التعاون في التسليف . |
| (٢) التعاون في الاستهلاك . | (٤) التعاون في الزراعة . |

(١) التعاون في الإنتاج — هو اتحاد جماعة من مهنة واحدة ليشتركوا في الاكتساب برأس المال اللازم للعمل الذي يؤدونه بأنفسهم ويقاضون قائدة معينة على مالهم المكتتب به فضلاً عن أجورهم التي يتناولونها كالمادة . فإذا زاد الربح وزعت الزيادة على جميع العمال بنسبة رواتبهم . وبذلك يحل العمال محل المفاوض . مثال ذلك اتحاد جماعة لحفر الترع والمصارف ، أو اتحاد جماعة من التجارين لأخذ مقولة شبائيك وأبواب عمارة ما ، أو اتحاد جماعة من الزارعين لتأجير أرض لحسابهم وزرعها بأنفسهم وبيع محصولاتها إجماعاً الكسب .

في جماعة التعاون في الإنتاج يشتغلون كعمال وكقاولين في آن واحد. يأخذون المقاتلة ويشغل الأعضاء بأنفسهم كعمال ثم يوزعون الربح عليهم في آخر المقاتلة بعد خصم ما يخص رأس المال (٥ أو ٦ ٪) .

(٢) التعاون في الاستهلاك — هو اتحاد جماعة من

مهنة واحدة ^(١) للاشتراك في شراء السلع وحاجات الأعضاء جملة ثم يعمها للأعضاء كل حسب حاجته بالأسعار الاعتيادية . ثم تخصص قسم من الربح لا يتجاوز خمسة في المائة بالخصم ، ثم توزيع الباقي على المشتركين كل بنسبة قيمة ما اشتراه .

وهذا النوع من التعاون يقصد منه أن يحل المستهلك محل صغار البائعين . وبما أن الربح آت من المستهلكين فيجب أن يعود إليهم في النهاية ، وإدارة هذه الجماعات تكون في يد الأعضاء .

(٣) التعاون في التسليف — هو اتحاد جماعة من مهنة

واحدة للاشتراك بطريق التضامن لتدبير المال اللازم الذي يحتاج إليه الفقراء منهم سواء كانوا من الزراعة أو الصناعات حيث لا وسيلة للفرد إلى الاقتراض منفردا .

إن في تعاون الأفراد واهتمامهم في هيئة جماعة تعاونية ما يسهل عليهم طريق الاقتراض من المصارف بأقل فائدة، وإقراض أعضائها ما يحتاجون إليه من المال ، وهم بذلك يحمون أنفسهم من عسف واستبداد المصارف .

(١) يجوز أن تكون الجماعة التعاونية لاستهلاكية من أفراد من مهن مختلفة وذلك لتشابه حاجيات المستهلكين

جماعات التعاون التي تنشأ لهذا الغرض في القرى تسمى «المصارف (البنوك) القروية» ومهمتها أن تمدّ الفلاحين بالمال .

أما الجماعات التي تنشأ في المدن لهذا الغرض نفسه لفائدة العمال وصغار التجار ومن على شاكلتهم فتسمى في العادة «المصارف (البنوك) الشعبية» .

(٤) التعاون في الزراعة — هو اتحاد جماعة من الزّراع

أو ممن لهم علاقة بمهنة الزراعة للعمل على ما فيه صالحهم . والتعاون في الزراعة يكون في الاستهلاك كشراء البذور والعماد والآلات الزراعية من التاجر الذي يبيع بالجملة ثم توزيع ما يشترونه على الأعضاء كل بحسب طلبه .

وفي شراء جماعات التعاون في الاستهلاك حاجات أعضائها جملة واحدة اقتصاداً في مجموع ما ينفقه كل واحد من هؤلاء الأعضاء من الوقت والمال ما إذا هو اشترى حاجته منفرداً وفي ذلك أيضاً ضمان لجودة الصنف .

وفي بيع جماعات التعاون محاصيل أعضائها مجتمعة ضمان لهم من غبن محقق يلحق المصنوع إذا هو باع محصوله بنفسه وتقدير ليعمها بقيمتها الحقيقية في الأسواق وذلك لتحرى أعضاء مجلس الإدارة السوق والزمن المناسب لبيع حاصلات أرضهم .

ويكون التعاون الزراعى أيضا فى الانتاج وذلك باتحاد الجهود
المشتركة فى استغلال الأرض وما يرتبط بها استغلالا يعود على الفلاح
بالربح كتحويل المواد الأولية كاستخراج الجبن والزبدة من اللبن،
ونزيرة الطيور والمواشى وتحسين حالتها والقيام بأعمال الرى
والصرف الخ .

الفصل الخامس

أساس التعاون وشعاره

يقوى التعاون ويعظم بكثرة الأشخاص الذين يضعون مجهوداتهم ومالهم لكونه من وسائل الحياة المادية والأدبية في حظيرته، فأساسه إذاً الأشخاص المشتركون من غير نظر إلى ما يفضل به بعضهم على بعض من مجهود ومال. ولذلك جعل شعار التعاون: الاخاء، والمساواة، والعدل. وقد نصت جميع النظم التعاونية على أن الأشخاص المشتركين والذين يتكوّن منهم كيان "التعاون" سواسية مهما يكن الفرق بينهم فيما يقدمونه للتعاون من مجهود ومال. إن التعاون كالصرح فكل عضو مهما صغر شأنه فهو لبنة في بناء هيكله فكما لا تفضل لبنة على لبنة في بناء الصرح، مادامت كل لبنة تملأ الحيز الذي تسمه طاقم، فكذلك لا يفضل عضو على عضو ما دام كل يعمل مخلصاً في سبيل مصلحة المجموع.

وإذا كان التعاون يقضى بالمساواة بين الأعضاء فهو يقضى أيضاً بأن تكون المكافأة على قدر المجهود. إذ التعاون ليس إلا وسيلة تمكن أعضاءها من الانتفاع بمجهوداتهم ومواردهم فهو جماعة اقتصادية يجب أن يكون نصيب كل من الربح بقدر ماله من رأس المال. ورأس المال في التعاون هو ما يبذله العضو من عمل ومال.

فنظام التعاون يقضى بالاخاء والمساواة فى المعاملة الاعتيادية وفى الاشراف على أعمال التعاون ، ويقضى بالتفريق فى المكافأة وتوزيع الربح وهذا هو العدل ، إذ من الظلم أن يحرم عضو ممة عمله ، كما أنه من الظلم أن يعطى آخر مكافأة على ما لم يعمل . فان كلا الأمرين داع الى الفتور وانحلال الروابط .

فاية الجماعة التعاونية فى سيرهم هى الاقتصاد بكافة الوسائل الممكنة وذلك بحذف الوسيط .

قال أحد أساطين النهضة التعاونية فى انجلترا جورج . بى . هولويك : "التعاون قوة جديدة للصناعة ، شعاره الاخاء ، وفاقته الاقتصاد ، ومبدؤه العدالة " .

إذا جلتنا التعاون الى العناصر التى يتكوّن منها نجدها :

(١) الأشخاص الذين تتكوّن منهم الجماعة المتعاونة .

(٢) رأس المال .

(٣) الجهود المشتركة (العمل) .

(٤) الاشتراك فى المهنة :

(١) فالأشخاص الذين تتكوّن منهم جماعة التعاون هم قوامها لأنهم هم الذين يستغلون رؤوس أموالهم ، فبلى حسب كفايتهم واستقامتهم وجدّهم ومعرفتهم بتسيير حركة الأعمال يكون نجاحهم وفالذتهم ، وهم

كما يشتركون في القائدة يشتركون أيضا في تحمل الخسارة وهم كذلك حملة لأسهم رؤوس الأموال ، لا غيرهم .

فالعمال في جماعات التعاون يستخدمون رؤوس الأموال ، وهذا بخلاف الجمعيات التجارية ، فإن الاموال تستخدم المال كما أنها تتحمل الخسارة بعد دفع أجور العمال .

(٢) رأس المال — يجمع من الأعضاء المتعاونين ، وله

جزء محدود من المكسب (٥ ٪ في العادة) والباقي يوزع على الأعضاء على حسب أجورهم ان كانوا يشتركون في جماعات إنتاج ، وعلى حسب معاملتهم مع الجماعة ان كانوا جماعة استهلاك . ولكن في الجمعيات التجارية ذات رأس المال بعد أن تدفع أجور العمال يوزع المكسب على الاعضاء بقدر ما لكل واحد من الأسهم . ولرأس المال تأثير في إدارة الجمعيات التجارية إذا كلما ملك العضو كثيرا من الأسهم أصبح له من النفوذ والسلطان في إدارتها بقدر ماله . وأما في الجماعات التعاونية فلا يعتبر رأس المال إلا كوسيلة للإنتاج ولا ميزة لحله الأسهم في إدارة الجماعة لأن لكل عضو صوتا واحدا مهما حمل من الأسهم .

المباراة والمزاومة تكون بين الجمعيات التجارية ولا تكون بين جماعات التعاون .

قيمة أسهم الجمعيات التجارية معرضة للتزول والصعود في البورصة وأما أسهم الجماعات التعاونية فتبقى حافظة قيمتها الاسمية لأنه محظور عليها الدخول في البورصة. كما أن رأس مال جماعة التعاون قابل للزيادة والنقصان .

(٣) المجهود المشترك (العمل) — وله نصيبه في الربح كثر أو قل، فالعامل في جماعات الانتاج يمدأخذ أجره يوميا يأخذ جزءا من صافي المكسب على حسب أجره وعدد أيام شغله. وكذلك اذا كان العضو في جماعات استهلاك يأخذ نصيبه من المكسب على حسب مشترياته من الجماعة. وهذا بخلاف الجمعيات التجارية فانه ليس للعمال أو المشتركين شئ في الأرباح إذ المكسب كله يوزع على المساهمين كل على حسب أسهمه .

(٤) الاشتراك في المهنة — وسيلة من وسائل نجاح العمل سواء في ادارته أو في إنتاجه. فيمكن الأعضاء من معرفة بعضهم لبعض وكفاءة كل منهم. فيستندون ادارتهم الى الألفاء والمهرة. كما يقدرّون أجر كل منهم وحاجاته عن علم وخبرة .

المبادئ التعاونية — المبادئ التي يجب أن تسيّر عليها جماعة التعاون مأخوذة من جماعة روثنديل تلخصها فيما يأتي :

(١) يجب أن يكون للعضو صوت واحد من غير نظر في ذلك الى قلة أسهمه أو كثرتها .

(٢) يجب أن يحدد عدد الحصص التي يأخذها العضو فلا تزيد قيمتها عن مائتي جنيه .

(٣) يجب أن تحدّد قائمة الأسهم ولا تتجاوز المقول (فتكون ٥ ٪) كما هو الحاصل .

(٤) يجب أن يوزع صافي الأرباح بعد خصم الاحتياطي وغيره على الأعضاء بنسبة أعمالهم في الجمعية .

(٥) يجب أن تباع البضائع في جماعات الاستهلاك بسعر السوق ويوزع الربح على الأعضاء بحسب مشتري كل عضو . وذلك بأن يملئ العضو عملة خاصة بقيمة ما اشتراه أو يحمل لكل عضوة قدر خاص يقيد فيه كل ما يشتريه ويحاسب بمقتضاه آخر السنة .

(٦) يجب أن تكون العضوية مباحة للجميع متى توفرت فيمن يريد أن يكون عضوا الشروط القانونية . (١)

(٧) يجب أن يكون رأس المال غير محدود .

ويجب أيضا ألا يشتغل الأعضاء بالسياسة ولا بالدين ولا بالتجارة ولا يعمل لا يلائم الغاية التي أنشئت من أجلها الجماعة التعاونية حتى يضرغو الاتقان عملهم وتسيير أمورهم على الخطّة القويمة، والنهج الرشيد .

(١) كتاب التعاون للزراع تأليف ليونل ست جوردن ص ٨٧ طبع لندن

الفصل السادس

جماعات التعاون وطرق تسييرها

التعاون التجاري (التعاون في الاستهلاك)

التعاون في إنجلترا

جماعات الاستهلاك (التوريد والتوزيع) — تعتبر إنجلترا في مقدمة البلاد التي نشأت فيها جماعات التعاون في الاستهلاك أو التوريد والتوزيع ، وعنها أخذ هذا النظام ينتشر في أوروبا . عرفنا فيما سبق جماعات الاستهلاك بأن فائتها الحصول على ما يحتاج اليه أعضاؤها من الحاجات من نوع جيد و بضمن معتدل ولا يكون ذلك إلا باتحادهم وشرائهم ما يلزمهم بالجملة من التاجر الأصلي أو المنتج مباشرة .

انجلترا من أوائل البلاد الصناعية في العالم . وأغلب سكانها من العمال . وقد عانوا كثيرا من المسف وألم الفقر في بدء التطور الصناعي الذي حدث على أثر اختراع آلات النسيج البخارية وكان العمال في ذلك الوقت في حاجة مؤلمة . ولم تكن قد سنت في ذلك العهد قوانين لحمايتهم . ولكن هبّ قمر من العمال على أثر دعوة كنج وأون وغيرهما

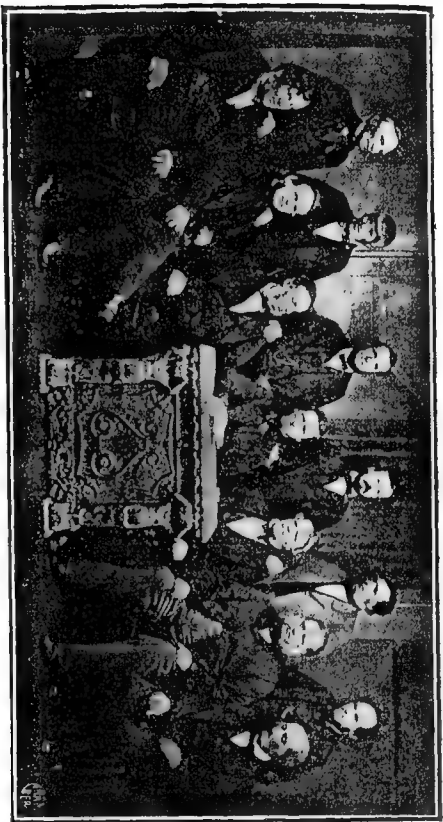
من رجال الاصلاح، وأسسوا جماعة تعاون كانت البذرة الصالحة التي أنبت نباتا حسنا وأخرجت ثمارا طيبة خففت من شقاء العمال وحسنت حالتهم الاقتصادية والأدبية .

جماعة روتشديل — اتفق ثمانية وعشرون رجلا من فقراء العمال من غزالى الصوف في مدينة روتشديل (Rochdale) في مقاطعة لانكشير (Lancashire) بالإنجلترا . واستمر يدفع كل واحد منهم ما يدخره مع حاجته اليه حتى جمعوا ثمانية وعشرين جنيها . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ أنشؤا حانوتا في تلك المدينة . فصار هذا الحانوت نواة التعاون في إنجلترا، هذا التعاون الذى عم فيضه فيما بعد في اصلاح حالة الملايين من العمال اصلاحا عظيما .

وقد أصبح بواسطة تميم جماعة التعاون في ميسور الأعضاء اتباع حاجتهم من الغذاء الذى يضمن رخيص ومن نوع جيد . وكذلك كل ما يلزم العمال من جميع أصناف المأكولات والملبوسات ، وما يلزم المنازل من أدوات ومفروشات .

ونحن نستطيع أن نسمى مثل هذه الجماعات "جماعات التعاون للتدبير المنزلى" لأنها تسمى في سبيل اقتصاد من النفقات اللازمة لحياة أصحاب المنازل .

ابداً الثمانية والعشرون عاملا الذين هدم ذكريم في تأليف جماعة روتشديل وكان عملهم في بادىء الأمر صغيرا . كما أن الأعضاء كانوا



(جماعة رواقيدیل) الاجاء في سنة ١٨٦٥

يتعاونون العمل في الحانوت بلا أجر حتى أخذت بمنابرتهم وجدتم
واخلاصهم تزداد وتنمو وتنتشر في كثير من البلاد .

غرض الجماعة — غرض الجماعة أن يضموا نظاما يكفل لهم
الحصول على المال اللازم بوساطة أسهم يدفع ثمنها الأعضاء لكي
يستخدموها في ترقية مصالحهم من الوجهة الاجتماعية والمزلية وقيمة
كل سهم جنييه . وتستغل هذه الأسهم فيما يأتي :

(١) انشاء دكاكين ومخازن لبيع المأكولات والملبوسات الخ .

(٢) بناء بيوت للمال تتفق وحالتهم الاجتماعية .

(٣) صناعة البضائع التي تستطيع صنعها الجماعة ومحتاج إليها

بوساطة أعضائها . وبذلك تفتح للعاطلين بابا للعمل .

(٤) استئجار أرض لزراعتها بوساطة أعضاء الجماعة الذين

لا عمل لهم ، أو ممن لا يأخذون الأجر المعتدل .

وغاية الجماعة من الوجهة العملية أن تنظم قوى الانتاج والاستهلاك
والتعليم والادارة^(١) .

تكوين الجماعة وادارتها ونظامها — صدر قانون لنظام

جميعات التعاون سنة ١٨٥٢ وعدل في سنة ١٨٧٦ وفي سنة ١٨٩٣
ويشترط هذا القانون ما يأتي :

(١) كتاب حركة التعاون اليوم لهدوك المذكور ص ٩١ و ٩٢ .

- (١) يجب أن تؤسس الجماعة من سبعة أعضاء على الأقل وأن
توضع نسخة من قانون الجماعة عند موظف خاص يسمى المسجل فإذا
كان القانون مستوفيا للشروط القانونية يسلم الجماعة لإصلا بالتسجيل .
(٢) يجب ألا يأخذ العضو أكثر من خمس الأسهم ولا تزيد
قيمة ما يحمله العضو من الأسهم عن مائتي جنيه .
(٣) يجب أن تنتخب لجنة للمراقبة تجتمع كل ثلاثة أو ستة أشهر
لمراقبة حساب الجماعة .

ادارة الجماعة — يدير حركة الجماعة ثلاث لجان :

- (١) الجمعية العمومية وهي مكونة من جميع الأعضاء وتجتمع
كل ربع ونصف سنة للاطلاع على أعمال مجلس الادارة وهي التي
تنتخب مجلس الادارة وتشرف الاشراف العام عليه .
(٢) اللجنة الادارية وهي مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر
وتنتخب من رئيس وسكرتير وأمين صندوق وهي التي تدير شؤون
أعمال الجماعة وتعين الموظفين وتزلم وتراقب أعمالهم .
(٣) لجنة للمراقبة ولها الاشراف على حسابات الجماعة وأعمال
لجنة الادارة .

ويجب على عضو الجماعة أن يحمل خمسة أسهم ثمن كل سهم جنيه
وأن يزكي بعضوين عند دخوله وأن يدفع من الخمسة جنيهاً جنيين

لرصيد رأس المال والباقي لأعمال الجمعية ، وألا يحمل أكثر من
مخمين سهما .

القواعد التي تدير عليها الجماعة :

(١) جماعة روتشديل تتخذ لها قاعدة بأن تنشئ لها دكانا من
ما لها الخاص (من الأسهم التي يدفعها أعضاؤها) .

(٢) أن تقدم أجود المواد الغذائية التي يمكن الحصول عليها .

(٣) استيفاء المكيال والمقياس .

(٤) أن تباع الأشياء بسعر السوق وألا تنقص عنه وألا تزامم
أصحاب الدكاكين الأخرى .

(٥) البيع والشراء بالنقد فورا ، حتى لا يشجع المال على الاستدانة

(٦) تقسم الأرباح على حسب ما يشتري كل عضو عملا
بالمثل : من يتسبون في الربح لهم الحق في نصيب منه .

(٧) ترغيب الاعضاء في أن يتركوا أموالهم تريح في (صناديق)
دكاكين الجماعة وذلك يعلمهم الاقتصاد .

(٨) تحديد خمسة في المائة ربحا لرأس المال (حتى يكون
للمال الذين وضعوا أموالهم مع الجماعة ولا يعاملونهم نصيب من الربح) .

(٩) تقسيم الأرباح بين أعضاء الجماعة الذين تسببوا فيها بنسبة معاملتهم (مشترياتهم) .

(١٠) تخصيص $\frac{1}{2} \cdot 2\%$ من جميع المكسب للتعليم والتثذيب .

(١١) إعطاء حق التصويت الديموقراطي لكل الأعضاء لكل عضو صوت واحد وللنساء ، الحق في أخذ ما ادخره مع الجماعة ، سواء المتروكة في ذلك وغير المتروكة .

(١٢) العمل على نشر جماعات التعاون في الاستهلاك والانتاج من سبيل تأسيس مدينة صناعية حتى يقضى على أسباب الجرائم والتراحم

(١٣) إنشاء مخزن الجماعة العام — أوجدت (الجماعات) وسائل تامة لتحقيق مهمتها (فإنها) بشراء ما يلزمهم من المورد الأصلى .

(١٤) مبدأ الجماعات التعاونية كنظم ، وكنواة للحياة الجديدة .
أن توجيه الاعتماد على النفس في العمل الصالح جدير بتحقيق الغاية الأدبية والمادية . هذه أهم نظم جماعات روتشديل (١) .

انتشار جماعات روتشديل — أخذت جماعة روتشديل بمطالبة أعضائها ووجدتهم واستقامتهم وبما وضعوه لهم من المبادئ القوية تنمو وتزداد باطراد . ويحسن أن تذكر هنا بعض الاحصائيات :

سنة	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه الانجليزي	قيمة البيع بالجنيه الانجليزي	قيمة الربح بالجنيه الانجليزي
١٨٤٤	٢٨	٢٨	—	—
١٨٤٥	٧٤	١٨١	٧١٠	٢٢
١٨٤٧	١١٠	٢٨٦	١٩٢٤	٧٢
١٨٥٠	٦٠٠	٢٢٨٩	١٣١٧٩	٨٨٠
١٨٦٠	٣٤٥٠	٣٧٧١٠	١٥٢٠٦٣	١٠٩٠٦
١٨٧٠	٥٥٦٠	٣٠٢٩١	٢٢٣٠٢١	٢٥٢٠٩

وما زالت هذه الجماعة في ازدياد مطرد ونجاح مستمر حتى أصبح عدد أعضائها يقدر بمشرات الآلاف كما ان الجماعات التي تأسست على نظام روتشديل يمدّ أعضاؤها بالملايين .

جاء في دائرة المعارف الانجليزية أنه بالرغم من حصول كثير من المغفوات فقد انتشرت حوائث التعاون في المملكة البريطانية . وكان عددها في سنة ١٩٠٦ ألفا وأربعمائة حانوت، ويقرب عدد أعضائها من مليونين وربع مليون من الأعضاء ورأس مالهم ثلاثة وثلاثون مليون جنيه . وبلغ ما باعته هذه الجوائث ثلاثة وستين مليون جنيه (٢) .

والجدول الآتي يبين ما وصل اليه تقدم الجماعة في سنة ١٩٢٠ من الانتشار واتساع دائرة العمل :

(١) كتاب تاريخ جمعية روتشديل لهيوك ص ١٤٢

(٢) دائرة المعارف الانجليزية — الطبعة الحادية عشرة ص ٨٤

عدد الجماعات ١٥٠١

عدد الأعضاء ٤٥٥٩٣١١

رأس المال المسهم والمقروض ١١٤٥٦٨٤٧٥ جنيه

نمن ما بيع أثناء السنة ٤٠٤١٤٤١٥٠

ربح السنة ٢٦٩٩٣٣٩٦

المال الاحتياطي ١٢٢٥٧٠٧٣

وإذا اعتبرنا أن الأسرة الانجليزية في المتوسط تحتوي على أربعة أفراد فينتدربو عدد المتعاونين عن ثمانية عشر مليون نفس أى ما يزيد عن ثلث عدد الاهالى (١) .

الجماعة التعاونية للتجار بالجملة

اتفقت جماعات روتشديل أن يؤسسوا فيما بينهم جماعة تسمى جماعة التعاون للتجار بالجملة . وغاية هذه الجماعة الحصول على البضائع من موزدها الأصلي حتى توفر على كل جماعة من الجماعات المنضمة اليها تفقات الحصول ، وأن تعمل على إنتاج ما يحتاج اليه فتقيم المعامل والمصانع لصنع ما يلزمها وبذلك تتقي النفس والتزيف في البضاعة . وقد أنشئت هذه الجماعة في سنة ١٨٦٣ بما نشستر وكذلك أنشئ مثلها في جلاسجو باسكتلنده .

(١) كتاب التعاون الزراعى تأليف الدكتور ابراهيم رشاد ص ٥٤

ادارة الجماعة

نظام هذه الجماعة هو كنظام روتشديل في المبدأ والطريقة . أى أن كل جماعة تدفع عن كل عضو من أعضائها جنبها وتعطى عليه فائدة محسنة في المائة ، وأن تكون المعاملة مع الجماعات بالنقد وبسعر السوق ثم تشترك كل جماعة فى الارباح بمقدار ما اشترت : ويشترط على كل عضو (جماعة) ألا يشتري من غير الجماعة البضائع التى توردها . ولا تقبل الجماعة فى سلوكها إلا كل جماعة مسجلة وعلى نظام روتشديل ويكون من قواعدها الناجمة تخصيص مقدار ثابت للتعليم والاصلاح الاجتماعى .

وقد انضم الى هذه الجماعة الأغلبية العظمى من الجماعات التى على نظام روتشديل .

فلهذه الجماعة معامل تصنع لها ما يلزم للمأكولات ، كالحلواء والنشويات والمربات واللحوم المملحة والمرجرين والزبدة والأغذية المحفوظة الخ . ومثل أثاث المنزل كالألحفة والبطاطين والبفتة ، ، والبضائع الصوفية والقطعية على اختلافها ، وصناعة البدل الجاهزة وملابس الرجال والنساء والأطفال . وصناعة الحدادة والنجارة ، والمواعين ، والمقايير الطبية ، والزيت ، والصابون ، والأدوات الموسيقية . وكل ما يلزم الانسان لنفسه وليته .

ولها أيضا أسطول تجارى يحمل لها البضاعة من جهات مختلفة.
ولها مزارع واسعة للقمح والفلال في كندا وأخرى لزراعة الشاي
في سيام وسيلان وغيرها .

ولها أيضا في إنجلترا نحو ٣٤ ألف فدان في جهات مختلفة لتربية
للواشي وزراعة اشجار الخشب .

ولها أيضا مصرف خاص بالجماعات التعاونية والتقابات حتى
لا يودع الاعضاء أموالهم مصارف رأسمالية .

والجماعات أيضا مصايد للأسماك في بحار إنجلترا لتوريد ما يحتاج
اليه الأعضاء من صيد البحر .

ولها مكاتب هندسية ومصانع لتقديم ما يلزم لبناء البيوت من
خشب وأسمنت وحديد الخ .

ومن الجدول الآتي يتبين أعمال الجمعيتين التعاونيتين للتجارة
بالجملة في إنجلترا :

الجماعة التعاونية الانجليزية للتجارة بالجملة :

عدد الأعضاء	١٢٢٢
رأس المال السهم وللتقراض	١٨٥٣٠٥٩٦
مخزن ما يبيع أثناء السنة	١٠٥٤٣٩٦٧٨

ربح السنة	٥٠٢٩٦٢	جنيه
للال الاحتياطي	٢٩٨٧٩٥١	د
الجماعة التعاونية الاسكوتلاندية للانجبار بالجملة :							
عدد الاعضاء	٢٧٢	جنيه
رأس المال المسهم والمقتضى	٥٧٩٥٨٩٥	د
ممن مابع أثناء السنة	٢٩٥٥٩٣١٤	د
ربح السنة	٣٩٧٤٨٩	د
المال الاحتياطي	*١٣٧٠١٩٨	د

(*) كتاب التعاون الزراعى المذكور صفحة ٥٥

الفصل السابع

التعاون الصناعي (التعاون في الإنتاج)

الجماعة الصناعية التعاونية — التعاون في الإنتاج هو اتحاد جماعة من مهنة واحدة ليشتركوا في الاكتاب لتدير المال اللازم للحصول على رأس مال يستقلونه في عمل مشترك لهم .

مثل ذلك أن يصعد جماعة من المال لفتح مصنع نجارة (ورشة) لأخذ مقاوله الشبايك والأبواب للامارات والمساكن ، ويدير هذه الجماعة مجلس ادارة ينتخب من بين الأعضاء ، واختصاصاته وسلطته تماثل ما لادارة الشركة ذات رأس المال (التجارية) . فله حق العقوبة والمكافأة والجزاء كما أنه يمثل الجماعة أمام الغير في كتابة العقود على ما يقضى به قانون الجماعة ونظامها الذي يتفق على وضعه جميع الأعضاء . والجماعة تحدد لكل عضو أجرا يتقاضاه على حسب جدارته وكفاءته . وأما القوائد التي يستفيدها جماعة التعاون في الإنتاج فهي ترجع إلى :

(١) أن يكون العامل صاحب رأس المال . فتعود عليه الفائدة التي يأخذها أصحاب المصانع .

- (٢) أن يمتنى بانتخاب المكان والتنظيم الصحيحين .
- (٣) أن تكون مدة العمل موافقة لمصلحة المال .
- (٤) أن تساعد الجماعة العامل وأولاده في حالة العجز والوفاة .
- (٥) العمل على رفع المستوى الأدبي للمال بنشر التعليم وفتح النوادي الأدبية الخ .

أنشأ المال لا تقسمهم في أواسط القرن الماضي وبمساعدة الاشتراكيين المسيحيين جماعات تعاونية صناعية سموها المصانع ذات الحكومة المستقلة وقد أخفقت هذه الجماعات وسبب ذلك يرجع الى ما يأتي :

- (١) قلة رأس المال ، (٢) عدم دقة الادارة ، (٣) خطر النجاح .

فإذا كثر المال لدى الجماعة انتقلت الى جمعية رأسمالية واستحضرت صناعات من الخارج تشتغل لحسابها وإن كان هذا النظام أخذ عن فرنسا إلا أن أساس نظام هذه الجماعات مقتبس من نظام روتشديل .

لأن رأس مالها مجموع من الأعضاء ومقسم الى أسهم قيمة كل سهم جنيته ، كما أن الادارة دستورية ديمقراطية اذ تتولى شؤون الجماعة لجنة ادارية تنتخبها الجمعية العمومية وتكون مسئولة أمامها عن أعمالها .

وطريقة توزيع الأرباح بعد خصم النفقات والاحتياطي تكون في العادة كما يأتي :

٥ .٪ فوائد للأسهم ، و ١ .٪ للتعليم التعاوني والأعمال العامة ،
والباقي يوزع على الاعضاء المال بنسبة أجورهم وعدد أيام شغلهم .

و يختلف نظام جماعة التعاون في الانتاج عن نظام جماعة روتشديل .
بأن عضوية الجماعات الصناعية مقيدة بحاجة المصنع الى المال وليست
مباحة للجميع كما هو الحال في جماعات روتشديل .

وقد مرت على المصانع المستقلة أزمات وعقبات نتجت عن قلة
الخبرة والممارسة إلا أن المثابرة والجد كانا كفيلين بأن تشق طريقها
الى النجاح . وقد وفق أصحاب الرأي وزعماء الاصلاح أن يوجدوا
الصلة المستقلة بين الجماعات التعاونية الاستهلاكية والجماعات الصناعية
بمعنى أن تشترك جماعات الاستهلاك مع المال في تكوين رأس المال
اللازم لمصنع الجماعة التعاونية ، مادام المنتجون والمستهلكون
لا يستطيعون دفع كل المال اللازم .

وقد أخذ عدد هذه الجماعات ينمو وينتشر كثيرا في انجلترا كما أنه
كان وسيلة لاصلاح حال المال من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

توزع أرباح الجماعة المشتركة السالفة الذكر بـ ١٠ ٪ خصم النفقات
ومخصصات المكافآت عن المخترعات ودفعه ١٠ ٪ فوائد لأعضائهم وخصم
الاحتياطي وهرش المدة والاستهلاك كما يأتي :

١٠ ٪ مكافأة إضافية لرأس المال .

٥ ٪ لوجوه الخير الناتجة .

٥ ٪ للتلميم .

والباقى يقسم بين الجماعات الاستهلاكية والاتكاجية مناصفة .
ولا حاجة بنا للإطالة فى الفوائد التى تعود على العمال من اتحادهم
فقد تكلمنا عن غاية التعاون ومزاياه فيما تقدم بما يجعلنا فى غنى عن
إعادة الكلام فيه .

تحالف الجماعات الصناعية التعاونية

اتحدت الجماعات الصناعية التعاونية السالفة الذكر وأتقوا فيما
بينهم جماعة غرضها كما يأتى :

(١) عرض وتوزيع مصنوعاتهم على الجمهور وعلى جماعات
الاستهلاك .

(٢) تسلم الطلبات من الخارج ومفاوضة أعضاء الجماعات
فى توريدها .

(٣) بث الفكرة بين العمال الذين يشتغلون فى مصانع أصحاب رؤوس
الأموال وتشجيعهم على أن يشتغلوا رؤوسا أو مصانع يدبرونها بأن تقسمهم
(٤) العمل على إيجاد رؤوس أموال لتحقيق الفكرة السابقة .

(٥) السعى لدى أصحاب المصانع فى أن يشركوا العمال معهم
فى العمل .

(٦) تقوية عرى روابط المودة والاتفة بين الجماعات التعاونية
ومنع المنافسة بينهم .

- (٧) معاونة كل جماعة من العمال بريدون لإنشاء مصنع خاص لهم .
 (٨) العمل على نشر الدعوة التعاونية والدفاع عما فيه مصلحة
 الجماعات المتعاونة لأنها بمثابة وكيل عام عن الجماعات المنضمة إليها .

الاتحاد التعاوني

كما أن الفرد لا يتيسر له الحصول على لوازمه من طريق سهل في حال انفراده بخلاف ما اذا كان في جماعة . فكذلك الجماعة ليس في وسعها الوصول الى غايتها بسهولة وسرعة في حال انفرادها بخلاف ما اذا كانت متحدة مع زميلاتها . اذ ما يسرى على الفرد وحده يسرى على الجماعة متعزلة . فمن أجل ذلك اتفقت الجماعات فيما بينها على أن تكون اتحادا يعمل على ما فيه مصالحهم ويدافع عن حقوقهم .

ويدبر حركة هذا الاتحاد لجنة منتخبة من أعضاء الجماعات التعاونية المشتركة .

ويوجد في كل قسم من أقسام إنجلترا لجنة تنتخب أعضاء الجماعات التعاونية وتسمى اللجنة (القسم) ومهمة هذه اللجنة إرشاد الجماعات وبحث فكرة التعاون والعمل على نشرها بفتح مدارس ليلية ونهارية لتعليم مبادئ التعاون ، ومعاونة من يريدون إنشاء جماعات تعاونية .

وتنقسم بريطانيا وإيرلندا الى تسعة (أقسام) في كل منها لجنة مركزية. ومن هذه اللجان التسع تنتخب اللجنة المركزية للاتحاد التعاوني العام ويبلغ عدد أعضائها حوالي سبعين عضواً ، ويجتمع ثلاث أو أربع مرات للنظر في المسائل الخاصة بالمبادئ التعاونية والاطلاع والمصادقة على التقارير السنوية قبل عرضها على المؤتمر السنوي ، كما أن من حقها وضع الخطط العملية للاتحاد .

واللجنة العامة تنيب عنها لجنة تسمى اللجنة المتحدة وهي اللجنة التنفيذية وتقسم الى عدة لجان لتوزيع العمل عليها ، فمنها لجنة التعليم ، والعمال ، والبرلمان ، ونشر الدعوة ، والمعارض ، التجارة ورأس المال ، مؤتمر الصناعات والأعمال ، والاحصاء والنشر ، الاتحادات العملية والمتعاونين . ومقر هذا الاتحاد (منشستر) .

ويجتمع مؤتمر الجماعات كل سنة مرة في شهر يولييه من مندوبي أعضاء جميع الجماعات التعاونية المشتركة في الاتحاد التعاوني . وتدفع الجماعات اشتراكا سنويا يقرب من قرش عن كل عضو من أعضائها . وقد أنشأ الاتحاد كلية بمنشستر سماها "الكلية التعاونية" يدرس فيها الاقتصاد السياسي والحالة التجارية والصناعية السائدة الآن في أنحاء العالم . وبيان حقيقة الحركة التعاونية لتحل محل النظام السائد والمبني على رؤوس الأموال . ويدرس فيها أيضا كيفية ادارة الجماعات التعاونية .

الفصل الثامن

التعاون المالى (التسليف والاقتراض)

التعاون فى ألمانيا

جماعات شلس وريفيزن — التعاون المالى أو التعاون فى (التسليف والاقتراض) هو اتحاد جماعة مهتهم واحدة على تدبير المال اللازم الذى يحتاج اليه الأعضاء الفقراء سواء أكانوا من الزراعة والصناع أم من صغار التجار حيث لا وسيلة للفرد منهم الى الاقتراض منفردا . مثال ذلك أن يقترض الفلاح أو الصناع مبلغا من الجماعة المشترك معهم بفائدة قليلة ٤ أو ٥ فى المائة لاصلاح شؤونه فى مهته .

وتسمى جماعة التعاون التى تنشأ لهذا الغرض فى القرى بالمصارف أو الصناديق القروية وهى التى تسد حاجة الفلاحين من المال . اما التى تنشأ فى المدن لفائدة العمال وصغار التجار ومن ماثلهم فتسمى عادة بمصارف الشعب . وقد أنشئت مصارف شلس لتسد حاجة هؤلاء . كما أنشئت مصارف ريفيزن لتسد حاجة الفلاحين دون سواهم .

المصارف التعاونية لتسليف صغار الصناع والتجار

حسب طريقة شلس ديلتش

كان شلس ديلتش رئيسا لمجلس القضاء ببلدة ديلتش وقد هبأه منصبه القضائي أن يطلع على ما يعانيه صغار الصناع والتجار من آلام الحياة وشقائها بسبب ما يلحقهم من ظلم المربين الذين يرهقون الفقراء لشدة حاجتهم بلا شفقة ولا رحمة .

وأول فكرة خطرت له لتحسين حال العمال والصناع والتجار أن تكون منهم جماعة يكون غرضها اشتراء ما يلزمهم جميعا بالجملة بضمن أقل مما يشتري به كل واحد منفردا ثم أخرج هذه الفكرة إلى حين العمل سنة ١٨٤٩ وكوّن جماعتين للشراء بالجملة وكان نجاحه في عمله مشجعا له على أن يقدم بخطوات واسعة في طريق تحسين حال العمال بقديم ناجحة وبنظام حسن .

رأى شلس أن التسليف من أهم الأشياء لأحياء الصناعة والتجارة الصغيرة وإصلاح شؤون أهلها . فأنشأ سنة ١٨٥٠ أول مصرف (بنك) للتسليف .

وكانت مصارف شلس لا تقتصر على دائرة المدن التي تنشأ فيها بل كثيرا ما كانت تتجاوزها إلى مقاطعة كاملة ، وقد يبلغ عدد أعضائها مقادرا كبيرا جدا (١١٦٥٠) عضوا ، ولذلك قلما كانت توجد بين الأعضاء صلة أو تعارف .

ثم وضع شلس مبادئ عامة لتسيير مصارف التعاون فى التسليف على مقتضاها . وأهم هذه المبادئ :

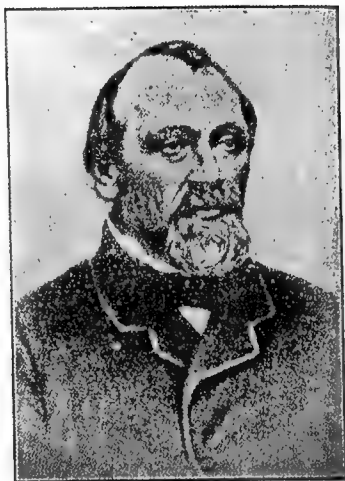
(١) مسئولية الأعضاء بالتضامن مسئولية غير محدودة ، بمعنى أنه إذا لم يتم رأس مال الجماعة بسداد ما عليهم من الديون ، فلدائن الجماعة مطالبة الأعضاء شخصيا متضامنين بتسديد سائر الدين من أموالهم الخاصة .

وقد كان هذا المبدأ من أهم العوامل فى إنجاح مشروع شلس لأنه جعل الجماعة لا تقبل فى عضويتها إلا كل من اتصف بالأمانة والصدق والإخلاص .

ثم عدل فيما بعد المسئولية غير المحدودة الى المسئولية المحدودة حينما أخذت الميول تتجه إلى تحديد المسئولية لما شوهد من أن كثرة الأعضاء وتفرقهم لا يمكنهم جميعا من أداء حق الرقابة التى تتطلبها المسئولية المطلقة .

(٢) لا يجوز للمصرف أن يقرض أو يسلف غير أعضائه شرط أن يكون القرض بكفالة شخصية من ضامن واحد أو اثنين أو برهن كبيانات أو سندات أو أوراق مالية .

(٣) تعطى السلف لأجل قصير لا يجاوز فى الغالب ثلاثة أشهر مع جواز تجديد المدة إذا اقتضى الحال ذلك .



شلس

(٤) يكون مال المصرف : (١) من رأس مال يدفعه الأعضاء لاقبل قيمة الحصصة فيه عن خمسة عشر جنيها ، وقد تصل قيمتها إلى مائة جنيه تدفع على أقساط لآجال طويلة . والفرض من ذلك تمديد الأعضاء على الاقتصاد . وقد أطلق على هذه المصارف اسم (صناديق التوفير الاجبارى) ، (ب) من جزء من ربح الجمعية ، (ج) قبول الدوائع من الاعضاء ومن سواهم .

(٥) يجب على الجماعة أن يحافظوا على نسبة معلومة بين ما يقرضونه ، وبين رأس مالهم (بأن يحصلوا مثلاً للمال الذى فى خزائهم لا يقل عن ٣٢ فى المائة من مجموع الأموال التى تحت تصرفهم) .

(٦) يجب على الاعضاء بذل المساعدة الأدبية والمادية للمصرف الذى ينتظمون فى سلكه .

وكان من رأى شلس أن يكون السير بقدر الطاقة فأخذ ينصح مصارفه بأن تسير على مهل ولا تندفع فى الأعمال الكبيرة التى تنوء بها فتعرض نفسها للخيبة والفشل .

إدارة المصرف

(١) يدير المصرف لجنة لإدارة تؤلف عادة من مدير وصراف ومراقب تنتخبهم الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة بناء على ترشيح مجلس المراقبة .

(٢) مجلس المراقبة ،وهو مجلس يؤلف أيضا بالانتخاب ووظيفته الاشراف على أعمال لجنة الادارة ومالية المصرف .

(٣) الجمعية العمومية ،وهى تتكوّن من جميع الأعضاء المساهمين ولها الاشراف العام على أعمال مجلس الادارة ولجنة المراقبة ولها الكلمة الأخيرة فى المسائل الهامة . ويمنح أعضاء لجنة الادارة على عملهم أجرا (مرتبات معينة) أو "بمؤلة" نسبية . وكذلك شأن أعضاء مجلس المراقبة .

نمار أعمال مصارف شلس .

دأب شلس على عمله لا تقتنيه عن عزيمته المقبات ولا تهعد به الصعاب وأنشأ سبعة مصارف أخرى للتسليف .

وفى سنة ١٨٥٩ اجتمعت مصارف التسليف التى أسسها شلس وانضم اليها جماعات التعاون فى مؤتمر يسمى "مؤتمر الجماعات الألمانية" أخذ هذا المؤتمر يجتمع كل سنة ليتداول فى المسائل الهامة التى تعود على جماعات (مصارف) التعاون بالفائدة وليضع الخطط العامة ويبدى النصائح فى كل ما يراه ضروريا .

أنشأت مصارف شلس فى سنة ١٨٦٤ مصرفا عاما لها جمعت مقره برلين برأس مال يبلغ ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه ليكون مؤلاستمد منه جميع المصارف المؤلة عند الحاجة .

بلغ عدد مصارف التسليف التى أنشئت على مبادئ شلس فى سنة ١٨٩٢ ما يقدر بـ ١٠٤٤ مصرفا وعدد أعضائها يقدر بـ ٥١٤ر٥٢٤ عضوا .

وبلغت قيمة المال الذى أقرضته هذه المصارف للأعضاء فى تلك السنة حوالى ثمانين مليون جنيه .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فإن أتباع شلس وأنصاره قد كونوا جماعات التعاون للشراء بالجملة وبلغ عدد هذه الجماعات فى تلك السنة ٣٤٥ جماعة وكذلك أنشؤا ٥٥ جماعة أخرى و١٧ مصرفا .

ذكر المسيو رينيه المفتش بوزارة الزراعة الفرنسية فى احدى محاضراته التى ألقاها عن التعاون فى التسليف " أن عدد مصارف التسليف القائمة على مبادئ شلس بألمانيا فى سنة ١٩٠٧ بلغت ٩٦٠ مصرفا تعاونيا وعدد أعضائها ٥٤٢ر٠٠٠ عضو، وبلغت حركة أعمالها فى هذه السنة ١٢٤ مليون جنيه (١) "

(١) قلا عن مجلة مصر الحديثة عدد مارس سنة ١٩١٢ (ص ٢٤٩) .

الفصل التاسع

المصارف التعاونية لتسليف الزراعة على حسب طريقة ريفيزن

كان ريفيزن ابنا لشيخ بلد في بروسيا الغربية . وقد خلف والده في وظيفته . وكان على جانب كبير من التقوى والصلاح وحب الخير لمواطنيه .

رأى ريفيزن ما يصيب صغار الزراع من بلاء الحياة وشقاؤها وأنهم عرضة لأن يسلبهم المرابون ثمار جهودهم بما يتقاضونه من الربا الفاحش على ما يدنون به الفلاحين المساكين فكان يفضيه للربا من أهم العوامل التي دعت للقيام بعمله الجليل .

أسس ريفيزن أول جماعة له سنة ١٨٤٩ بلا رأس مال على أن تكون مسئولية الأعضاء غير محدودة . وكان هذا النظام من الأسباب الداعية لانتقاء العضو الذي عرف بالاستقامة والجد في عمله والوقاه بوعده . ولندكر أهم المبادئ الأساسية التي وضعها ريفيزن على طريق الائمال وهي :

المبادئ الرئيسية لمصارف ريفيزن

(١) تضامن الأعضاء تضامنا مطلقا أي أن تكون مسئوليتهم غير محدودة بمعنى أن يصبح كل عضو ضامنا للمصرف بكل ما يملك . فإذا



رِفِيزَن

عجز المصرف عن السداد فللدائن الحق في الحجز على أملاك العضو ويعها حتى يوفي دينه .

(٢) تؤسس المصارف من غير رأس مال ولا تأخذ رسماً عند الدخول ولا يوزع فيها ربح على الأعضاء .

ولكن قانون التعاون الألماني الذي صدر في سنة ١٨٨٩ وعدل في سنة ١٨٩٦ فرض على أعضاء جماعات التعاون المختلفة الاكتساب برأس مال لتلك الجماعات بشرط أن لا يملك العضو في الجماعات ذات المسؤولية المطلقة الحصة واحدة وأن يكون للعضو — مهما يكن شأنه — صوت واحد في مدالات الجماعة سواء كانت المسؤولية فيها مطلقة أم محدودة. فلهذا لم تجدد مصارف ريفيزن مناصباً من العمل بهذا القانون، ولكنها جعلت الحد الأعلى لقيمة الحصة الواحدة بمحسنيين قرشا حتى لا تحول هذه القيمة دون انضمام الفقراء اليها وقد أنزلت بعض المصارف هذه القيمة الى خمسة قروش ثمناً للحصة .

(٣) أن يخصص الربح لتكوين أموال تجعل احتياطية .

(٤) ألا يصدى عمل المصرف دائرة قرية أو قريتين أو ثلاث متجاورة ، وألا يقبل في عضويته إلا كل عضو عرف بالجد والاستقامة وحسن السيرة .

(٥) ألا تعطى السلف الا إذا تحقق وجه المنفعة التي تصرف فيها. وللمصرف حق مراقبة الصرف حتى إذا تبين له أن العضو أفتق

ما استلقه في غير وجهه كان له الحق في استرداد المبلغ قبل الميعاد المعين لدفعه .

(٦) ليس الفرض من تكوين مصارف التسليف الحصول على الفائدة المادية للأعضاء فحسب بل هناك أغراض أهم من هذا يرمى الى تحقيقها أيضا وهي الأعمال الأدبية والاجتماعية التي تعود بالخير الكثير على القرية بنوع عام ، وعلى الأعضاء بنوع خاص : وعلى المصرف أن يقوم بالأعمال التعاونية والزراعية كالشراء والبيع بالجملة لحساب الأعضاء كلما دعت الحالة لذلك .

وتؤدي مصارف ريفيزن وظيفة صناديق التوفير أيضا وتعطى من يودع ماله خزائنها فائدة تتراوح بين ثلاثة وثلاثة وربع في المائة . ومن القواعد التي تسيّر عليها صناديق ريفيزن أنه إذا انحلت احداها لا يجوز تقسيم أموالها الاحتياطية . وإنما يجب أن تودع لدى جهة الادارة إلى أن ينشأ مصرف آخر على مثال مصرف ريفيزن . ويسلم اليه المال المتدخر . وإذا لم ينشأ مصرف فلادارة الحق في أن تعطى الاموال المودعة لديها خيرية أخرى أو تنفقها في سبيل تحسين حال الناحية التي جمعت منها الأموال . وعلى الرغم من تشدد الجماعة وحرصها قاطبا لا تقبض يدها عن المعونة والمساعدة للمضو إذا حلت به كارثة فتبذل له مساعدتها المادية والأدبية حتى تهبطه من عثرته .

رأس مال للمصرف التعاوني وأمواله الاحتياطية

من المبادئ التي وضعها ريفزن أن تكون المصارف التعاونية بلا رأس مال مستندا في ذلك الى الأسباب الآتية :

(أ) الفرض من إنشاء مصارف التسليف الزراعي التعاوني إنما هو تدير المال لصغار الفلاحين بطريق الاقتراض باشتراكهم في ضمان هذا المال ومسئوليتهم غير المحدودة فلا معنى إذا لأن يفرض عليهم الاكتاب برأس المال وهم في حاجة اليه لأن ذلك ربما يحول بين فقراء الفلاحين وبين الانضمام الى الجماعة التعاونية في حين أنهم أحوج الناس الى الدخول فيها والمساعدة ، ولولا عجزهم عن الحصول على المال من سبله لما كان هناك داع لوجودها ، فكل ما يحول بينهم وبينها مخالف للفرض الذي وضعت له .

(ب) اكتاب الأعضاء برأس مال للمصرف التعاوني يستلزم توزيع ربح إن وجد ، وبذلك يوجد تضارب بين مصلحة الدائن وبين مصلحة المدين ، فلا أول يريد زيادة (رفع) الفائدة ، وهذا ليس من مصلحة المدين . ويخشى من أن الجشع وحب الاستثمار يدفع الى رفع الفائدة لأن ذلك من مصلحة رأس المال . واذا غلبت هذه المصلحة غيرها تصبح الجماعة أقرب شبا بشركات الاستثمار . وهذا مما يجعل للمال السيطرة على العمل فيصير له الشأن الأول في الانتاج وهذا ينافي الفرض من جماعات التعاون وهو استخدام المال لا خدمته .

وبما أن مصارف ريفيزن تؤسس بلا رأس مال فقد ترتب على ذلك ألا يوزع شيء من الربح على الأعضاء ولا تزال مصارف ريفيزن المنتمية إلى الاتحاد العام بألمانيا تعمل بهذا المبدأ على الرغم من أنها تنشأ الآن برأس مال (صغير) بحكم قانون التعاون في تلك البلاد . وقد وضع ريفيزن قاعدة للتصرف في الربح وهي أن يعمل على تكوين أموال احتياطية دائمة وتكون جميعها ملكا للجمعية لا للأعضاء . وليس لأحد الحق في المطالبة بنصيب منها .

أما الغرض الذي يرمى إليه المال الاحتياطي فهو :

(١) كلما كثرت الاحتياطي زادت الثقة بالمصرف ، والثقة من أكبر وسائل النجاح .

(٢) كلما زادت الأموال الاحتياطية ، قلت حاجة المصرف إلى الاقتراض .

(٣) إذا صارت الأموال الاحتياطية متوفرة لسد حاجات أعضاء المصرف كلهم أو أغلبهم أمكنه أن يخفض سعر الفائدة التي يأخذها من أعضائه .

(٤) وفرة الأموال الاحتياطية لا تعرض المصرف لزعزعة الثقة إذا ما أصابه خسارة ولا يقلل من شأنه .

وقد أحصيت الأموال الاحتياطية في ١٢٧٩٧ مصرفا تعاونيا تابعا للاتحاد التعاوني الوطني العام في سنة ١٩١٠ فبلغت ٢٨٥٨٠٤٣٩ جنيه

في حين أن رأس المال المكوّن من الحصص لم يكن إلا ١٢٠٢٣٩٧ جنيفاً بالنسبة أذا بين الأموال الاحتياطية ورأس المال كنسبة ١٠٠ الى ٣٩^(١)

إدارة أعمال مصارف ريفيزن

يقوم بإدارة أعمال مصرف التسليف الزراعي ثلاث لجان وهي :
(١) اللجنة الإدارية ، (٢) لجنة المراقبة ، (٣) الجمعية العمومية .

اللجنة الادارية

تتكوّن اللجنة الادارية من خمسة أعضاء منهم الرئيس ونائبه وتنتخبهم الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة بواسطة الاقتراع العلني ويجوز أن يكون الانتخاب سرياً اذا طلب مع الأعضاء الموجودين ذلك . وينتخبون عادة لمدة أربع سنوات . ويحدد انتخاب اثنين أو ثلاثة منهم بالتناوب مرة كل سنتين بالاقتراع في بادئ الامر ثم بالأقدمية .

ويجب أن يراعى في انتخاب أعضاء مجلس الادارة أن يكونوا من أرباب الجاه والأخلاق والعلم والفلاحة وأن يكونوا محبوبين عند أهل القرية ذوى خبرة بأحوالهم وحاجاتهم عاملين على ما فيه مصلحتهم .

(١) تفاعن هرير وزارة الزراعة الانجليزية عن التعاون في ألمانيا من ١٠١

ومهمة هذه اللجنة أن تتولى أعمال المصرف ضمن حدود معينة تحت إشراف مجلس المراقبة والجمعية العمومية. ولا يتقاضى الأعضاء أجراً على عملهم وكذلك أعضاء مجلس الإدارة . وتلخص أعمالها فيما يأتي :

(١) السهر على تطبيق قانون المصرف، وحفظ أوراقه ودقائمه حسب النظم المتبعة .

(٢) قبول الأعضاء وفصلهم .

(٣) تدبير المال اللازم لإدارة أعمال المصرف .

(٤) إعطاء السلف .

(٥) فتح الحسابات الجارية .

(٦) شراء وبيع المحاصيل الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية .

(٧) شراء الأملاك للمصرف .

(٨) تحديد سعر الفائدة على الودائع والقروض والحسابات الجارية... الخ .

(٩) تمثيل المصرف في العقود والاتفاقات .

(١٠) مراقبة تصرف الأعضاء في القروض والمعمل بكل ما في وسعها

لقطع دابر المرائي من منطقة المصرف .

(١١) تقديم تقرير واف عن أعمالها للجمعية العمومية كل سنة

لجنة المراقبة

تتألف لجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء أو ستة أو تسعة ينتخبون بواسطة الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات على أن يتجدد الثالث كل سنة . ويجوز إعادة انتخابهم ثانية ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة الادارة وعضوية لجنة المراقبة .

تجتمع لجنة المراقبة أربع أو خمس مرات كل سنة لفحص الحسابات السنوية. ولها حق الرقابة التامة على لجنة الادارة وتكليفها في أى وقت بتقديم تقرير عن أعمالها ، وبذلك يكون لها الحق في أن تنوب عن المصرف في اتخاذ الاجراءات القضائية ضد لجنة الادارة عند الحاجة . ولا يجوز الترخيص بمنح سلفة لأحد أعضاء مجلس الادارة أو قبول ضمانة إلا بعد تصديق لجنة المراقبة .

وكذلك لا يجوز الترخيص بمقد السلف التى تتجاوز الحدود الموضوعة للجنة الادارة وذلك ضمن الحدود التى تعينها الجمعية العمومية . وتقرير شراء العقارات والمنقولات التى يراد شراؤها لتكون ملكا دائما للمصرف يكون بناء على اقتراح لجنة الادارة .

الجمعية العمومية

تتكون من جميع أعضاء المصرف . وليس لعضوا امتياز آخر في مداولات الجمعية فان لكل منهم صوتا واحدا . ولا يجوز للعضو

أن ينبغي عتده عضواً آخر بل يجب أن يحضر بنفسه لإعطاء رأيه عملاً
بمبدأ " أن التعاون جماعات أشخاص تعتمد على آراء أعضائها وجهودهم
الشخصية مشتركة " .

وتجتمع الجمعية العمومية مرتين في السنة ويجوز أن تجتمع أكثر
من ذلك إذا كان هناك داع . ويكون انعقادها بناء على دعوة اللجنة
الإدارية . ويجب أن يعلن الأعضاء قبل الميعاد المحدد بأسبوع على
الأقل ، كما يجب تحديد الموضوعات التي ستكون موضوع المناقشة
في الجلسة . ويلخص اختصاص الجمعية العمومية فيما يأتي :

- (١) النظر في قرارات اللجنة الإدارية ولجنة المراقبة .
- (٢) انتخاب أعضاء لجنى الإدارة والمراقبة ومحاكمتهم
ومقاضاتهم إذا اقتضى الحال .
- (٣) تعيين الحد الأقصى لمجموع السلف التي يقرضها المصرف
والأمانات التي يقبلها على ذمة التوفير .
- (٤) تعيين الحدود التي يجب أن تراعى في منح السلف للأعضاء .
- (٥) تعديل اللائحة الداخلية وتفسير مواد تلك اللائحة .
- (٦) فحص الشكاوى التي تقدم ضد مجلس الإدارة .
- (٧) التصديق على حسابات المصرف .
- (٨) تحديد ميعاد الجلسات .
- (٩) دخول المصرف في مصرف آخر .
- (١٠) حل المصرف وتصفيته .

الفصل العشرون

مصارف التعاون المركزية

تتألف مصارف التعاون المركزية من مصارف القرى المتجاورة لكن تقوى الصلة فيما بينها ويقوم التوازن بين الطلب والعرض فيما بينها أيضا وتكون واسطة اتصال بينها وبين السوق فتحصل لها على القروض اللازمة عند الضرورة كما أنها عند الحاجة تدير الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة عن الحاجة المالية .

وتباح عضوية المصارف المركزية لجماعات التعاون الداخلية في نطاق أعمالها والجماعات الزراعية وما شاكلها. وللمصارف القروية التي تشترك في عضوية مصرف مركزي أن تندب من أعضائها من يمثلها في الهيئات التي تدير أعمال ذلك المصرف .

وتختلف قيمة الحصة في رأس مال المصارف المركزية الألمانية ما بين ٥٠ قرشا و ٧٠ جنيتها إذ القانون لم يحدد القيمة . ويجوز أن تسدّد الحصص على أقساط وتشترك المصارف القروية في أرباح المصارف المركزية . وتتراوح الفائدة في هذه المصارف فيما بين ثلاثة ونصف ومجسة في المائة من قيمة الحصة . ويضاف جانب عظيم منها الى المال الاحتياطي .

ولا يجوز لمصرف تاونى أن يقوم بأعمال مالية مع غير المصرف المركزى الذى ينتمى إليه. وإدارة هذه المصارف تشبه إدارة المصارف التى تكلمنا عنها ولا داعى لتكرارها .

بلغ فى سنة ١٩١٢ عدد المصارف المركزية فى ألمانيا التابعة للاتحاد السام ٣٦ مصرفا تشمل على ١٥٧٤٥ جماعة تاون : منها ١٣٣٦٢ مصرفا قرويا أى (٩٨ فى المائة من مجموع تلك المصارف) والباقي جماعات تاون زراعية مختلفة .

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات العامة

قضت سنة التطور التعاونى أن يدرج جماعات التعاون فى القرى الى تأليف الجماعات المركزية وقد سبق الكلام عليها ثم الى اتحادات محلية يضم كل اتحاد منها عدة جماعات مركزية. وقد تدرجت الاتحادات المحلية فى سلم الرقى، ووجدت قواها تحت اتحادين عامين سمى الى تحقيقهما الزعمان الكبيران للنهضة التعاونية وهما ريفيزن وهاس. وأغراض هذين الاتحادين لا تختلف كثيرا عن أغراض الاتحادات المحلية غير أنهما أكبر دائرة وأوسع مجالا وأعم بقا .

الاتحادات المحلية

الغرض منها ترقية شأن التعاون والمهر على مصلحة الجماعات التعاونية المنتمية اليها حسب ما يأتى :
(أولا) العمل على ما فيه صالح الجماعات التعاونية ورفقها والدفع عنها.

(ثانيا) ترقية النظام الداخلي للجماعات بواسطة الانتفاع بخبرة الإخصائيين الثقات الذين يوكل اليها الأمر في اختيارهم وتمييزهم .
(ثالثا) مراجعة حساب الجماعات التي فرضها القانون .

(رابعا) العمل على إنشاء جماعات تعاون جديدة وضمها الى الاتحاد .

(خامسا) العمل على إنشاء جماعات مركزية لتقوم بالعمل المشترك لمصلحة الجماعات المنضمة الى الاتحاد من الوجهتين المالية والتجارية .

وقد حظر القانون على هذه الاتحادات الاشتغال بالأعمال المالية والتجارية . حتى تستطيع أن تقوم بالمراجعة الحسابية .

ولا يترتب على الانضمام الى عضوية الاتحاد مسئولية أى جماعة منها عن أعمال جماعة أخرى . ولا مسئولية الاتحاد بصفة عامة عن أى جماعة من تلك الجماعات .

إدارة الاتحاد

يدير الاتحاد ثلاث لجان : لجنة الادارة ، واللجنة العامة، والجمعية العمومية .

وعضوية الاتحاد مباحة لكل جماعة تعاون موجودة في دائرة المنطقة التي يعمل فيها الاتحاد كما أن كل جماعة لها أن تباشر حقها في ادارة الاتحاد بطريقة تدب من ينوب عنها في الجمعية العمومية .

تتخذ هذه الجمعية مرة في كل سنة واختصاصها ما يأتي :

(١) انتخاب لجنة الادارة واللجنة العامة ، (٢) تحديد قيمة الاشتراكات السنوية ، (٣) المصادقة على الحساب السنوي .
فحص الشكاوى المتعلقة بإدارة الاتحاد . تعديل قانون الاتحاد الخ .

وتتألف اللجنة العامة من مدير الاتحاد ووكيله والسكرتير العام وستة أعضاء على الأقل ينتخبون من بين أعضاء الجماعات لمدة ثلاث سنوات . ومهمتها الإشراف العام على أعمال الاتحاد وفحص الحسابات وتحضير الميزانية وتتخذ هذه اللجنة مرتين أو أربع مرات في السنة .

وأما لجنة الادارة فتتألف من عضوين اثنين : أحدهما موظف يتقاضى مرتباً مقابل اقطاعه للقيام بأعمال الجماعة الاعتيادية وأعظم موظفي الاتحادات شأنهم موظفو الحسابات .

وقد بلغ عدد الاتحادات في ألمانيا سنة ١٩١١ نحو ٤٩ اتحاداً منها ٣٩ اتحاداً تدخل تحت إشراف جماعة الاتحاد الوطني العام وبلغ ما انضم اليه من جماعة التعاون الزراعية لغاية سنة ١٩١٢ : ٩٢ من مجموع الجماعات ، وكذلك قد اشترك في ذلك الاتحاد ٩٥ في المائة من مصارف القرى .

وقد قامت هذه الاتحادات بكثير من الخدمات المادية والأدبية لجماعات التعاون المتمية اليها .

الفصل الحادي عشر الاتحادات العامة

في ألمانيا غير الاتحاد العام الذي يضم جماعات شلس ديلتش ، اتحادان عامان: الأول الاتحاد العام لجماعات ريفين، ومركزه برلين. وله اثنا عشر اتحادا عليا يضم بين جوانحه ٥١٤٦ جماعة تعاونية حسب إحصاء سنة ١٩١٢ وقد انضم هذا الاتحاد بما يتبعه من الجماعات الى الاتحاد الوطني الألماني العام في سنة ١٩٠٥ ولكنه حدث خلاف بين الزعيمين هاس وريفين في سنة ١٩١٣ أدى الى أن جماعات ريفين لا تزال متمسكة باستقلالها الداخلي، محافظة على تنفيذ مبادئ ريفين.

والاتحاد الوطني الألماني العام يشتمل على ٢٠٤٣٥ جماعة تعاونية مقسمة الى ٤ اتحادات عليا ، ومركزه مدينة دارمشتاد .
وغرض هذا الاتحاد هو ما يأتي :

- (١) العمل على ترقية التعاون الزراعي وتوسيع دائرته.
- (٢) السهر على المرافق العامة لجماعات التعاون المنضمة اليه وخصوصا ما يختص بالإدارة والتشريع في المسائل الاقتصادية والتعاونية والقانونية.

(٣) إجراء التفتيش الحسابي الدقيق على حساب الجماعات المركزية.

(٤) درس المسائل الاقتصادية والقانونية الخاصة بالتعاون . وتنظيم الجهود التي تبذل في جميع فروع التعاون . ومعاونة الاتحادات المحلية للجماعات التعاونية لا تمس استقلالها التام ولا إدارتها ولا نظامها الداخلي .

إدارة الاتحاد العام

تتكون إدارة الاتحاد العام من :

(١) مجلس الإدارة ويتألف من الرئيس ونائبيه وسبعة أشخاص ينتخبون من بين أعضاء اللجنة العامة لمدة خمس سنوات وينحصر عمل اللجنة في إعداد الميزانية والحساب الختامي السنوي والتصديق على العقود التي تربط بها الجماعة .

(٢) اللجنة العامة تتألف من الرئيس ومديري الاتحادات المحلية وتسعة أعضاء يمثلون المصاوف المركزية وجماعات البيع والشراء المركزية . ومهمتها الإقرار على الميزانية والحساب الختامي السنوي وتحديد قيمة اشتراك الاتحادات وتحديد قيمة مرتب الرئيس ووكيله وتنفيذ قرارات المؤتمر .



ماس

(٣) المؤتمر هو صاحب السلطة العليا في أعمال الاتحاد وينتقد كل سنة مرة في مركز أحد الاتحادات المحلية المتتمة للاتحاد العام بالدور والتأقيب . ولكل اتحاد وجماعة مركزية « مصرف قروي » من المتتمة للاتحاد العام الحق في إرسال مندوب يتوب عنه في جلسات المؤتمر . وله رأى مسدود والمؤتمر ينتخب الرئيس ونائبه بالأغلبية المطلقة لمدة خمس سنوات، والرئيس يمثل الاتحاد العام أمام القضاء وعليه مسئولية إدارة أعمالها بصفة عامة.

والمؤتمر يحق تقرير المبادئ العامة وتعديل القانون والنظام للاتحاد ويستمد الاتحاد العام أمواله من الاتحادات المحلية والجماعات المركزية المتتمة اليه . والمعتاد أن يدفع كل اتحاد محلي اشتراكا شهريا قدره عشرة جنيهات ورسمًا نسبيا على مقدار أعمال الجماعات التابعة اليه بحيث لا يجاوز مجموع ما يؤدّيه الاتحاد المحلى الواحد للاتحاد العام مائتي جنيه وفوق ذلك فإن الحكومة تمنحه إعانة سنوية مكافأة له على ما يقوم به من جليل الأعمال .

لا يدخر الاتحاد العام وسما في عمل كل ما هو نافع ومفيد لترقية الجماعات المتعاونة من الوجهة المادية والأدبية . وكان له الفضل في إدخال كثير من قوانين الاصلاح في الشؤون الزراعية والتعاونية، وفي ترقية نظم التعاون والتعليم الزراعي وطرق التأمين والإحصاء وفي إدخال الرقي الأدبي والاجتماعي بالقرى بما أظهره من النشاط والغيرة.

وللاتحاد ثلاث هيئات مركزية للشراء : الأولى لشراء الآلات الزراعية بالجملة للجماعات التعاونية، والثانية لشراء الأسمدة البوتاسية، والثالثة لشراء ملح فوسفاتي ، وهي عبارة عن أسمدة زراعية مهمة. وللاتحاد مجلة نصف شهرية يطبع منها خمس وعشرون ألف نسخة توزع بلا مقابل فتعطي لكل جماعة من الجماعات المتتمة اليه نسخة وهذه المجلة تبحث في جميع المسائل الخاصة بالتعاون من الوجهة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ولها أيضا مجلة شهرية أخرى ترسلها مجاناً لجميع المزارعين والمجلات الزراعية (والاقتصادية والتعاونية) ولعدد عظيم من المزارعين الأخرى وللاتحاد أيضا مدرسة لتعليم التعاون ومبادئه وقوانينه ونظمه وتدرس مواد في ستة شعور وهي :

مبادئ التعاون القروي العامة ، قانون التعاون ، مسك الدفاتر لجماعات التعاون وإدارتها ومراسلاتها ، مراجعة حسابات جماعات التعاون ، نظام المصارف القروية وإدارتها ، نظام جماعات البيع والشراء وإدارتها ، نظام جماعات معامل اللبن والزبدة وإدارتها ، علاقة قانون التجارة بجماعات التعاون ، نظام أعمال المصارف ، المرافق الاجتماعية الرفيعة ... الخ

ويتولى إلقاء دروس التعاون فريق من كبار زعماء التعاون ويزود الطلبة مع مدرسيهم جماعات التعاون للاطلاع على نظامها بصورة عملية.

قال السرهوراس بلنكت : زعيم النهضة التعاونية في إيرلندا
” لو استطعت أن أعيد الزمن عشرين سنة الى الوراء وأن أبدأ بداية
جديدة للتنظيم الزراعي في إيرلندا لبدأت بإنشاء مصارف التعاون الزراعية
على طريقة ريفيزن في أفقر الأقاليم لاعتقادي أنها أرق أشكال التعاون
وأنها خير من جميع أساليب التعاون الأخرى لتدريب أهل الزراعة
على مبادئ الاعتماد على النفس بصورة عملية منظمة “.

الفصل الثاني عشر

التعاون الزراعى فى فرنسا — النقابات الزراعية^(١)

نشأة النقابات الزراعية — تعتبر فرنسا فى مقدمة الممالك التى اشتهرت بالتعاون الزراعى وتأسيس النقابات الزراعية التى لها الفضل الأكبر فى تحسين حالة الزراع الفرنسيين وتقديم الزراعة . ويرجع تأسيس النقابات الزراعية الى قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ حيث كانت الجمعيات الزراعية قبل هذا التاريخ خاضعة لسلطة الحكومة التى تحرم اجتماع أكثر من عشرين شخصا . قدم القانون السالف الذكر كثيرا من الخدمات الجلية للزراعة التى كانت تعاني كثيرا من الأزمات منذ سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٨٣ وكان الفلاحون فى حالة بؤس شديد .

حرف قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ النقابات الزراعية من القيود التى وضعها قانون الاجتماع من قبل فأصبحت غير مقيدة فى تكوينها

(١) اسم نقابة زراعية خطأ لأن النقابة تطلق على اتحاد أفراد من فرقة واحدة وتكوين هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تهدئة حركتهم . فهى والحالة هذه مجرد اتحاد حركى نقابة الأطباء والمحامين وغيرهم ، والصحيح أنه يجب أن تسمى « جماعة تعاون » .

يرضاه الحكومة ولم يكن على أعضاء النقابة الحكومة الآن يملنوا السلطة المختصة فى الجهة التى يراد تكوين النقابة فيها .

تعريف النقابة الزراعية — النقابة الزراعية هى اتحاد جماعة من الزراع وملاك الأراضى الزراعية ومستأجرىها وكل من يحترف بالزراعة وله علاقة بها الفرض رقية مصالح أعضائها الاقتصادية والزراعية وحمايتها والدفاع عنها .

ومن أهم مميزات النقابة الزراعية المساواة بين جميع أفرادها بلا تفرق بين زارع بسيط ومالك ومؤجر وعامل أو زارع للتعمير .

وصف أمانيسول جريه رئيس النقابة الزراعية للوتس بوميه بمميزات النقابة الزراعية فى مؤتمر الزراعة الذى انعقد فى مدينة ليون سنة ١٨٩٤ ، فقال : " لا يوجد فى الزراعة تفرق بين صاحب الملك والعامل كما هو حاصل فى الصناعة . رأس المال والعمل متحدان اتحادا تاما ومصالحتهما مرتبطة بعضها ببعض حتى صار التزاع بينهما مستحيلا اذ أن جميع الجهود ترمى الى غاية واحدة " .

وقد أقر المؤتمر أمانيسول جريه على قوله .

كيفية تأسيس النقابة — لا توجد صموية فى تأسيس النقابة فىكفى أن يجتمع بضعة أشخاص من الزراعين يتفقون فيما بينهم على تحديد الفرض الذى من أجله تؤسس النقابة . فلذا إهتقوا يحرمون

القانون الذي يسرون عليه حسب مقتضاه فإذا وافقوا عليه يدهون في انتخاب اللجنة الإدارية . ويشترط في أعضاء اللجنة أن يكونوا فرنسي الجنس وجمعوا بجميع حقوقهم المدنية . ثم يجب أن توضع نسخة من قانون النقابة في دار الممدة التي توجد في الناحية التي فيها مقر النقابة ومع القانون كشف بأعضاء اللجنة الإدارية للنقابة وتمطى دار الممدة اللجنة لإصلا بآليف النقابة . وبذلك يصبح للنقابة شخصية معنوية .

أعضاء النقابة — يشترط في أعضاء النقابة الزراعية أن يكونوا من المشتغلين بالزراعة أو ممن لهم علاقة بالأرض الزراعية فيكون من بين الأعضاء : ملاك الأراضي ، والمستأجرون ، والزراع ، وعمال اليومية ، ورعاة الأغنام ، ومربو المواشى ، وعلافو البهائم ، وقطاعو الحشيش في الغابات ، والبستانيون (من يشتغلون في البساتين والجنائن) ، ومن يشتغلون بالألبان سواء أكانوا يبيعونها أو يحولونها الى زبدة ، ومن يشتغلون بزراعة العنب ، ومربو النحل .

ويجوز قبول النساء غير المتزوجات ، أما المتزوجات فيجب أن يحصلن على رضا أزواجهن وكذلك الصبية الذين دون سن البلوغ يجب أن يحصلوا على رضا أولياتهم لدخولهم أعضاء في النقابة .

ويجوز قبول الأشخاص المعنويين مثل الجمعيات كأعضاء على شرط أن يمثلها وكلاؤها .

حقوق النقابة — النقابة لها شخصية ممنوعة وبذلك لها الحق فى أن تملك ملكا خاصا لها . ولكن يشترط فى ملكيتها العقارات ألا تزيد عن المكان الذى يجتمع فيه وتضع فيه حاجياتها . ولها فيما عدا ذلك حق السلف والتسليف، وإقامة الدعاوى وقبول الهبات وإيراعى فى العقارات الموهوبة الشرط للتقدم الذكر .

إدارة النقابة — ينص قانون التأسيس على النظام الداخلى للنقابة وفى العادة يكون من ثلاث لجان :

(١) اللجنة التنفيذية ،

(٢) اللجنة الادارية (الاستشارية) ،

(٣) الجمعية العمومية .

(١) تكون اللجنة التنفيذية فى العادة من الرئيس والوكيل والسكرتير وأمين الصندوق . وهى تمثل النقابة فى جميع أعمالها الخارجية وتسهر على تنفيذ قرارات اللجنة الادارية والجمعية العمومية، والقانون بمحدد اختصاصها .

(٢) اللجنة الادارية (أو الاستشارية) وهى مكونة من خمسة أعضاء أو ما يزيد على ذلك . ومن اختصاصها فى العادة مراقبة اللجنة التنفيذية والاشتراك معها فيما يلزم من الأعمال .

(٣) الجمعية العمومية، وهى مكونة من جميع الأعضاء ويعرض عليها جميع أعمال اللجنتين السالفتى الذكر — وقرّر ما تراه صالحا لها —

ثم تنتخب أعضاء اللجنة الادارية والتنفيذية وتجتمع مرة أو مرتين في السنة .

الموارد المالية للتقابة — تتكوّن مالية التقابة مما يأتي :

(١) دفع قيمة الاشتراك وكثيرا ما يكون من فرنكين الى ثلاثة فرنكات وفي بعض الأحيان يكون دفع الاشتراك بنسبة ما يملكه العضو من الأراضي أو بنسبة ما يدفعه من الضرائب . وعلى كل حال فقيمة الاشتراك لم تكن مرهقة للعضو في نظير المنافع العظيمة التي يجتنيها من خدمات التقابة له .

(٢) قيمة رسم القبول ، وهي قيمة زهيدة .

(٣) الهبات والتبرعات .

(٤) قيمة ما تأخذه التقابة على مشترواتها أو مبيعاتها للأعضاء ويبلغ اثنين في المائة .

(٥) الاعانات التي تستلمها من مجالس البلدية والجمعيات الزراعية .

أعمال التقابة — لقد قامت التقابات بأجل الخدم وأفيدوا للزراعة والزرع عين . فهي لم تقف بجهودها على شراء البذرة والأسمدة وما يلزم للزراعة من الآلات وخلافه بضمن رخيص ومن نوع جيد فحسب وإنما تدرس أيضا حالات الأسواق لتنتخب أكثرها ربحا لبيع حاصلات الأعضاء . وكذلك تحولى بجمرة الاسمدة والبذرة في حقول

أعدتها لذلك لتعرف أيها أفيد وأحسن للزراعة فإذا ما وفتت الى نجاح أعلته لأعضائها ليشتركوا فى الفائدة .

يطول شرح أعمال النقابات العظيمة الفائدة ولتقتصر من ذلك على ذكر أعمال نقابة لندر التي تأسست سنة ١٨٨٥ وهى تشمل مقاطعة (مديرية) لندر ويبلغ عدد أعضائها ٤٠٠٠٠ عضو لناخذ فكرة عما تقوم به النقابات من جليل الخدمات لأعضائها .
جاء فى قانون النقابة ما يأتى :

النقابة لها غاية عامة وهى المدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والزراعية ، وغاية اجتماعية وهى :

(١) درس كل ما هو خاص بالتشريع وخلافه من التدابير الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق بالضرائب على الأملاك الزراعية ، وتعرفة السكك الحديدية ، والمعاهدات التجارية وتعرفة المجرى والموائد الخاصة بالزراعة وتعضيد كل ما هو مفيد أمام السلطات العامة .
(٢) نشر التعاليم الزراعية والفنية بين الأعضاء والناس بواسطة إلقاء محاضرات ، وتوزيع منشورات ، وإنشاء دور للكتب ، وبكل طريقة أخرى .

(٣) عمل تجارب لأنواع الأمدة والبذور ، وآلات الزراعة الحديثة ودرس كل طريق يؤدي الى تحسين الزراعة وبسبل الأعمال فيها حتى تقل تكاليفها ونحسن حاصلاتها .

(٤) التشجيع على إنشاء إدارة منشآت اقتصادية كجماعات التسليف الزراعي وتكوين جماعات الاتحاج والبيع، وصناديق الاسعاف التعاوني، وصناديق للمعاشات وكذلك صناديق للتأمين ضد الحريق والخطر. وإنشاء مكاتب للاستعلامات لدرس الطلب والعرض للمحصولات الزراعية والأسمدة والبهائم والبذرة وآلات العمل. (٥) أن تكون وسيطاً لبيع المحاصيل الزراعية ولشراء الأسمدة والبذرة والآلات والبهائم، وكل المواد الأولية لصنمها، والتابعة للزراعة بطريقة تعود على الأعضاء بالمنفعة.

انتشار النقابات في فرنسا — رأى الفلاحون الفرنسيون ما يعود عليهم بالنفع والخير من تكوين النقابات في بادئ أمرهم فأقبلوا عليها إقبالا عظيما وأصبحت النقابات منتشرة في كل قرية وضاحية وبلدة ومدينة يقطنها الزراع. ومن الجدول الآتي يرى القارىء أن تقدم النقابات في ازدياد وهذا برهان قطعي على فوائدها الجليلة التي يجتنيها الفلاحون :

سنة	عدد النقابات	عدد أعضاء النقابات
١٨٨٥	٣٩	—
١٨٩٠	٦٤٨	٢٣٤٢٣٤
١٨٩٥	١١٨٨	٤٠٣٢٦١
١٩٠٠	٢٠٦٩	٥٢٢٧٩٤
١٩٠٥	٣١١٦	٦٥٩٩٥٣
١٩١٠	٤٩٤٨	٨١٣٠٣٨
١٩١٤	٦٦٦٧	١٠٢٩٧٢٧

اتحاد النقابات — نظرا لما رأته النقابات من فوائد اتحاد أعضائها وتضامنهم فى خدمة مصالحهم ألقت فيما بينها اتحادا متعدد الأنواع : (١) اتحاد نقابات المقاطعة (المديرية) ، (٢) واتحاد إقليمي ويشمل اتحاد جملة مقاطعات ، (٣) واتحاد عام ويشمل الجميع وهو بمثابة الهيئة الرئيسية لجميع النقابات فى فرنسا ومركزه فى باريس وإدارته تشابه إدارة النقابة ، وتديره جماعة من أفضل القوم المشهور بكفاءتهم فى المسائل الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية . ومن اختصاص المكتب العام الرئيسى أن يمد اتحاد النقابات برأيه فى المسائل الخاصة بنجاحها ويجمع لها المعلومات المفيدة عن الأسواق سواء فى الداخل والخارج لشراء وبيع حاصلاتها ، كما يساعد على نشر النقابات وتأسيسها .

وكان عدد اتحاد النقابات يبلغ ٢ فى سنة ١٨٨٤ ولكنه بلغ ٩٨

فى سنة ١٩١٤

الفصل الثالث عشر

التسليف الزراعى فى فرنسا

صناديق التسليف التعاونية - لا ينفى مالأهمية التسليف

الزراعى ، وإنشاء مصارف خصيصه لها لتمدّ الزراعة بالمال اللازم لقضاء حاجتها والعمل على رقيها، فإن المال روح الأعمال الاقتصادية التى لأحياة لها بدوله ..

كان من أم أعمال النقابات الزراعية فى فرنسا إنشاء كثير من صناديق التسليف الزراعية التعاونية لتمدّها بالمال اللازم عند الحاجة اليه .

لاقت صناديق التسليف التعاونية أزمات متتابة فى بدء أمرها وكثيرا ما لحقها الفشل . ولكن ذلك لم يقبض همة القائمين بأمرها . فما زالوا يعملون صابرين لا يجد الملل اليهم سبيل لاحق تم لهم الفوز، ونجحوا فى تكوين هذه الصناديق التى لها الفضل الكبير فى تحسين حالة الزراعة والزراعى .

وأخرجت الحكومة مشروعا لنظام التسليف الزراعى لمعاونة النقابات سنة ١٨٩٠ وبعد إدخال كثير من الإصلاحات عليه أصبح قانونه

فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ثم عدل بمذئذ بالقوانين التى صدرت فى ٢٠ يولية سنة ١٩٠١ و ١٤ يناير سنة ١٩٠٨ و ١٩ مارس سنة ١٩١٠ وأم هذه القوانين شأن بالنسبة للزراعة هو قانون ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤

تكوين صناديق التسليف

بمقتضى هذا القانون تنشأ صناديق التسليف المحلية وتتألف إما من أعضاء عدة نقابات زراعية وإما من أعضاء النقابة الزراعية كلهم أو بعضهم أو جماعة التأمين التعاونية الزراعية ، والفرص الوحيد من إنشاء هذه المصارف هو أن تسهل وتضمن العمليات المتعلقة بالانتاج الزراعى التى تقوم بها النقابات وجماعات التأمين أو أعضاء تلك النقابات والجماعات التى تقوم بها أيضا نقابات التعاون الزراعية .
وهذه المصارف لها الحق فيما يأتى :

- (١) قبول ودائع المال بالحساب الجارى بفائدة وبلا فائدة .
- (٢) دفع وتحصيل المبالغ لحساب النقابات أو أعضائها فيما يتعلق بالشؤون الزراعية .
- (٣) عقد القروض اللازمة لتدير رأس مالها المولى .

رأس مال الصندوق — يكون رأس مال الصندوق

التعاونى الزراعى من الأسهم (الحصص) التى يدفعها الأعضاء دون غيرهم ويجوز أن تكون تلك الحصص غير متساوية وهى إسمية ولا

يجوز نقل ملكيتها إلا بالتنازل عنها لأحد أعضاء القابات بموافقة إدارة الصندوق .

ولا يجوز تأسيس الصندوق التعاونى الزراعى إلا بعد دفع رأس المال الذى يراد أن يكتب به على الأقل . فان كان الصندوق ذا رأس مال متغير وجب ألا ينقص رأس المال فى أى وقت بسبب خروج بعض الأعضاء عما كان عليه وقت إنشاء المصرف .

وقد أباح القانون تأليف صناديق قروية من غير رأس مال على مثال صناديق ريفين على أن تكون مسئولية الأعضاء مطلقة ولم يحدد القانون الحد الأعلى لقدر ما يمتلكه العضو، ويكون لكل عضو عدد من الأصوات بقدر ماله من الأسهم بشرط ألا يتجاوز عدداً لأصوات فى كل حال الحد الذى تعينه اللائحة الداخلية .

. ولا يسمح القساون أن يأخذ الأعضاء ربما لنقودهم أكثر من أربعة فى المائة .

إدارة الصندوق — ترك القانون لأعضاء الصندوق الخيار فى تأليف اللجنة الإدارية واختصاصها ، وكذلك الجمعية العمومية .

نظام اللجنة الإدارية لهذه الصناديق لا يختلف فى العادة عن نظم مثل هذه الجماعة فى البلدان الأخرى .

فَاللجنة الإدارية تقوم بالأعمال الاعتيادية، والجمعية العمومية يرجع إليها فى المسائل الهامة .

وبعض المصارف يمين لجنة مراقبة بجانب لجنة الإدارة وتنتخب لجنة الإدارة فى العادة عضوا من بين أعضائها للقيام بأعمال السكرتارية وآخر يسمى بالمدير المنتدب ويتناولان مرتبا .

وتعين الجمعية العمومية اثنين من مراجعى الحسابات لفحص حسابات الصندوق سنويا .

صناديق التسليف المركزية — أباح قانون سنة ١٨٩٩ إنشاء صناديق إقليمية (مركزية) تجمع الصناديق المحلية التى فى القرى والعزب والبلاد الصغيرة التى لها رأس مال صغير لتمتدّها بالمعونة ولتكون واسطة لها فى الاقتراض من المبالغ المخصصة لإعانة التسليف .

قامت جماعات صناديق التسليف الزراعى التماونى بأجل الخدمات للفلاحين ولا سيما من يملك منهم أرضا قليلة فانها تكون مهددة بضياعها عند عدم دفع الدين الذى يستدينه صاحبها .

فقد يضطر الفلاح الى شراء البذرة أو غيرها ولم يكن عنده هود فيذهب إلى التاجر ويأخذ منه حاجته ويدفع ثمنها نسبة بعد شهرين بسعر اثنين فى المائة ، أى فيبلغ الربح فى السنة ١٢ فى المائة .

فأخذت صناديق التسليف الزراعى التماونى صفار الفلاحين من هذا الإرهاق الكبير ، لأنها تقوم بشراء ما يلزم للفلاح ، وتدفع الثمن

فورا ولا تطلب من الفلاح ربحا غير واحد فى المائة إذا دفع القمح بعد ثلاثة أشهر . فبصنعها هذا وفرت على الفلاح ثمانية فى المائة .

معونة الحكومة — أمدت الحكومة الفرنسية صناديق

التسليف المركزية هذه فاشتطت فى تجديد عقد امتياز مصرف فرنسا سنة ١٨٩٦ أن يضع تحت تصرف صناديق التسليف المركزية مبلغ أربعين مليون فرنك (أى مليون وسبعمائة ألف جنيه) وجعلت الحكومة هذا المبلغ الكبير خصيصا لصناديق التسليف تقرر من محتاج اليه من غير فائدة مدة امتياز المصرف، ولم تقف معونة الحكومة عند هذا الحد بل جعلت كل نصيبها من أرباح مصرف فرنسا الذى كان يدفعه للحكومة من أرباحه نظير امتياز تحت تصرف هذه الصناديق وهو يتراوح ما بين ٨٠.٠٠٠ جنيه و ٣٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا من غير فائدة إذ نصت فى القانون الذى أصدرته فى ٣١ مارس سنة ١٨٩٩ على إقراض هذا المال بلا فائدة لمصارف التعاون المركزية التى تنشأ طبقاً لقانون ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤

وقد حصر قانون سنة ١٨٩٩ أعمال تلك الصناديق المركزية فيما يأتى :

(١) أن تقرر تلك الصناديق القروية التابعة لها المال الذى يلزمها للقيام بأعمالها .

(٢) قطع الأوراق المالية المحولة لتلك المصارف القروية من أعضائها .

ولا يجوز للصندوق المركزى أن يقرض الصندوق المحلى أكثر من أربعة أمثال رأس المال اذا كان القرض لمدة طويلة والتسليف الزراعى يتقسم الى أربعة أقسام:

- (١) التسليف القروى لمدة قصيرة قدرها ثلاثة أشهر .
- (٢) التسليف القروى لمدة طويلة لا تزيد على عشرين سنة .
- (٣) تسليف الجماعة (التقابات، وجماعات التأمين) لمدة قصيرة .
- (٤) تسليف الجماعة لمدة طويلة .

ويوزع المبلغ السالف الذكر على الصناديق المركزية بواسطة لجنة تعينها الحكومة وقدخول قانون ١١ أبريل سنة ١٩٠٥ لوزارة الزراعة سلطة واسعة فى مراقبة أعمال الصناديق التعاونية المركزية القروية وكذلك أباح لصناديق التعاون المركزية أن تشرف على أعمال الصناديق القروية المنتمية إليها وأن تراقبها مراقبة فعلية وقد بلغ عدد الصناديق القروية سنة ١٩١٢ : ٤٢٠٤ صناديق وعدد أعضائها ٢١٥٦٩٥ عضوا ورأس مالها المكتتب به ٢٠٧٠٥٩٣١ فرنكا، ومجموع السلف التى أقرضتها للأعضاء ١٩٠،٤٩٢،٨٥٤ فرنكا .

وعدد الصناديق المركزية ٩٨ صندوقا ورأس مالها المكتتب به ٢٣،٣٣٠،٣٤٢ فرنكا، ومجموع اعانة الحكومة ٨٥٨٨٨٧٧٧ فرنكا، مجموع السلف التى أقرضتها للمصارف القروية ٧٥٤،٩٥٧،١٤٥ فرنكا. (١)

الفصل الرابع عشر

التأمين

تعريف التأمين — التأمين قوامه أن يبحث عن طاقة من الناس ممرضة لنوع واحد من المخدورات ، وأن يعاقدوا على أداء وزمة (ضريبة) يعين مقدارها ، تبعاً لما يدل عليه سابق الاختبار من متوسط التلف الذى يخشى وقوعه . وأن يخص ما يجتمع من تلك الوزمة بالتعويض التام على التعاقد الذى يصاب بالمكروه المذكور فى الاتفاق .

أنواع التأمين — التأمين ضروب مختلفة ، أشهرها التأمين على الحياة ، التأمين من الحريق ، ومن الاصابات ، ومن البرد ، ومن تفارق الماشية (هلاكها) ، ومن الآفات البحرية أى الفرق الخ .

فاذا دل الاختبار على أن يتا من ألف بيت يحترق فى برهة بعد برهة (١) من السنين طلبت الشركة من كل واحد من متعاقديها فرنكاً عن كل ألف فرنك من قيمة العقار المؤمن عليه ، وتطالبه علاوة على ذلك بخمسين سنتاً فى مقابلة تفقاتها الادارية .

(١) البرهة : الزمان الطويل خلافاً لما فهمه العامة .

فلذلك الذى قيمة يتنه محسون ألف فرقك اذا دفع كل سنة
وزيمة تأمين قيمتها محسون فرقنا حق له الموض من الشركة بقيمة
الييت كلها اذا دمرته النار .

ويدخل فى هذا الباب التأمين على تقاق الماشية أو على الفرق .

التأمين على نوعين

- (١) مقسمة (أى أن مشركيها يتشاطرون غنمها و غرمها) .
- (٢) أورابطة (أى أن وزيمتها (ضريبتها) معينة لا تزداد لأن
مشركيها لهم من غرمها لا من غنمها) .

فالجماعات المقسمة ضروب من المعاونات تتخذ من وزيمتها على
شركائها مال الكفالة ، وكفاية التعميمات ، وتكمل تلك الوزيمة
مقدرة على الثقة بالضبط ، إذ ليس لها رأس مال مجلوب بأسهم يتعين
له ربع على حدة ، فوزيمتها إذا لا تجاوز بقيمتها ما تحتاج اليه الجماعة
من النقود لأداء التعميمات عند نزول التوازل ، ولسد المصروفات
العامة ولا يفاء حقوق الساسرة والوسطاء . ولا أعداد ما تقتضيه الحكمة
من سلفة الحذر (المال الاحتياطي) لهذا كانت الوزيمة فى الجماعات
التأمينية المقسمة كثيرة الضير قابلة للزيادة فى السنوات التى تعدد
فيها الاصابات الى أن تخطى القدر المقدّر لها .

والجماعات الرابطة ضرب من الشركات المحدودة التى يضع لها
جماعة من المساهمين أصل مال بقصد استئلاله والاقتناع به جهد

ما يتيسر له . وله مزايا : منها أن مقدار الزريبة معلوم من قبل . ولا تجوز زيادته في خلال العام ، ولا بعد انقضائه . ومنها أن أداء التعويضات يكون في الغالب أسرع ^(١) .

جماعات التأمين الزراعى التعاونى فى فرنسا

بجانب ما تقدم ذكره من النقابات وجماعات صناديق التسليف توجد جماعات أخرى لتأمين الفلاحين شرآلات الزراعة وموت المواشى وخطر الحريق وهذه الجماعات تسمى «جماعات التأمين الزراعى التعاونى» .

ولا يخفى أهمية هذه الجماعات وفوائدها على الفلاحين وخصوصا الفقراء منهم الذين يعانون الأمرين ويكونون عرضة لآلام الفقر إذا ماتت مواشيهم أو أصيبت حاصلاتهم بالآفات الجوية فحرمتهم ثمرة جهودهم .

جماعات التأمين إذا هى جماعات حماية الفلاحين مما يهددهم من المصائب فى رأس مالهم فى الزرع أو الماشية .

تؤلف جماعات التأمين الزراعى التعاونى كما تؤلف النقابات . وقد كانت هذه الجماعات خاضعة لقانون سنة ١٨٦٧ إلا أن الحكومة أدخلت عليه كثيرا من التعديلات فى ٤ يولى سنة ١٨٩٨

وأهم هذه الجماعات جماعات التأمين على المواشى .

كتاب اللوجز فى الاقتصاد لروا يولى السابق الذكر .

وطريقتها في التأمين على نوعين :

(١) رابطة ، أى تحدّد الرسوم التي يدفعها الأعضاء بنسبة قيمة للمواشي التي يؤمن عليها ويكون الدفع إما على قسط واحد أو عدة أقساط وإذا نفقت الماشية تدفع الجماعة ثمنها لصاحبها ويوجد كثير من الجماعات تتفق مع المؤمن ألا تدفع له إلا ثلثي أو ثلاثة أرباع قيمة الماشية المؤمن عليها . وبذلك تضمن عناية صاحبها بها .

(٢) مقسمة ، أى العضو لا يدفع رسماً محدوداً وإنما يدفع نصيبه إذا ماتت الماشية بنسبة قيمة المواشي المؤمن عليها فمثلاً إذا كانت المواشي التي نفقت تبلغ قيمتها مائة جنيه وقيمة المواشي المؤمن عليها عشرة آلاف جنيه فلسبة الخسارة إلى قيمة المواشي كلها هي واحد في المائة ، فالعضو الذي آمن على مواشيه بمبلغ ٥٠ جنيهاً يدفع نصف جنيه في الخسارة التي حلت بأحد الأعضاء وهكذا كل عضو يدفع بنسبة تأمينه على مواشيه . وقد سبق الكلام على ذلك .

إدارة الجماعة — إدارة هذه الجماعات كإدارة صناديق التسليف

القروية التي تكلمنا عنها ويوجد بجانب الجماعات الصغيرة للتأمين جماعات كبيرة تساعد الجماعات التي لا يمكنها ان تقوم بنفساتها . فتؤمن الجماعة الصغيرة على أعمالها لدى الجماعة الكبيرة وتدفع لها مقابل التأمين رسماً سنوياً $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{3}$ في المائة من قيمة جميع المواشي المؤمن عليها عند الجماعة . وعلى ذلك فالجماعة الكبيرة تكون ملزمة بدفع ما تستج عنه

الجماعة الصغيرة سوى أيضا لأعضائها وهذا لا يكون طبعاً إلا بعد أن يتفقد ما لديها من المال .

كان يوجد في فرنسا سنة ١٩١٠ من جماعات التأمين الزراعى التعاونى ما يبلغ ١٠٧٣١ جماعة مختلفة النوع . منها :

٨٤٢٨	جماعة التأمين ضد موت المواشى .
٥٨	كبيرة لتأمين الجماعات الصغيرة ضد موت المواشى .
٢٦	ضد الحريق .
٢٥	إتلاف الزرع بواسطة الجليد .
٧	الحوادث الجوية .

الاتحاد الوطنى للتعاون الزراعى فى فرنسا

نرى قبل أن نختم هذا البحث الموجز أن نشير بكلمة الى الاتحاد الوطنى للتعاون فى الزراعة ويأتلف من جميع الجماعات الزراعية التعاونية على اختلاف أنواعها وقد تأسس سنة ١٩١٠ وهو مكون من :

(١) النقابات الزراعية .

(٢) جماعات صناديق التسليف الزراعى الإقليمى (المركزى) .

(٣) جماعات التأمين الزراعى التعاونى على اختلاف أنواعها ،

ومهمة هذا الاتحاد توثيق عرى المودة والألفة وتبادل المعونة بين جميع الجماعات التعاونية على اختلافها كما أن من غايته درس كل ملهم

التعاون والسعى بكل الوسائل لانجاح مهمته والدفاع عن مصالحهم، وتقديم كل ما يقف عليه من المعلومات سواء أكان من الوجهة الاقتصادية أم القانونية لرفى جماعات التعاون، وهذا الاتحاد مقسم الى أربعة أقسام: القسم الأول — خاص بجماعات التعاون فى التأمين ومهمته :

(١) التأمين ضد حوادث الزراعة ، والمعاشات للعجزة من الفلاحين .

(ب) أن يسمى لتأسيس صناديق التسليف ويوطد العلاقات بينها وبين صناديق جماعات التأمين .

(ج) أن يسمى لضم الفلاحين الذين لم يؤمنوا على مواشهم أو زرعهم الى صناديق جماعات التأمين .

القسم الثانى — خاص بالتقابات الزراعية ومهمته :

(١) أن يدرس مع إدارة السكة الحديدية مسائل أجور النقل والتخزين .

(ب) أن يجمع كل المعلومات التى نهم التقابات لشراء ما يلزمها .

(ج) تشجيع التقابات على صنع الأسمدة وآلات الحصاد .

(د) أن يوطد العلاقات المالية بين التقابات الزراعية وجماعات صناديق التسليف الزراعى .

القسم الثالث — خاص بجماعات التسليف التعاونى الاقليمية (المركزية) ومهمته :

(١) أن يأخذ المال الزائد عن الحاجة ممن عنده من الجماعات وتسليفه للجماعات المحتاجة .

(ب) أن يبحث عن أنجح الطرق وأسهلها لتسليف الأعضاء .
القسم الرابع — خاص بالتعاون ومهمته :

(١) تسهيل مهمة النقل وتخفيض الرسوم الجمركية لنتاج الزراعة .
(ب) العمل على تصريف محصولات النقابات والجماعات التعاونية فى الأسواق .

ومركز هذا الاتحاد بباريس ، وأعضاؤه من أكثر الناس علما وفضلا ونجربة وإخلاصا وهمة .

كان لتأسيس هذه الجماعات على اختلاف غاياتها الفضل الأكبر فى ترقية الزراعة الفرنسية وتحسين حالة الزراع ، من الوجهة المادية والأدبية مما جعل فرنسا فى مقدمة الممالك الزراعية^(١) .

(١) كتاب الكونت روكين فى النقابات الزراعية وأعمالها وكتاب النقابات الصناعية والزراعية لست ليون، وكتاب التفريع المبدئى للتفريع الصناعى لبوليك، وكتاب التاريخ السياسى للثورة الفرنسية لاولارد، وتقرير عن الزراعة سنة ١٨٥١ لكثيروا .
فرنسا الاقتصادية والاحصائية لالفونس فوفيل ، وكتاب الملكية الزراعية فى فرنسا لفلور لست حفس ، وكتاب الطبقات الزراعية فى القرون الوسطى لهنرى سى، وكتاب تاريخ ومبادئ الاقتصاد لبيد ووست، وكتاب التاريخ العام للانيس والفرد رلمبو، وكتاب انارد دىلاك — التطور الصناعى والزراعى منذ ١٥٠٠، وكتاب مبادئ التعاون فى التسليف الزراعى لمورين وبرويه، وتاريخ التسليف الزراعى فى عصر سنوات . وهو كتاب رسمى الوزارة الزراعة الفرنسية والمجلة الدولية للاقتصاد الزراعى سنة ١٩١٤، تقرير وزير الزراعة لفرنسا المرفوع لرئيس الجمهورية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣

الفصل الخامس عشر

التعاون في صناعة الزبدة وجمع البيض وبيعه

عمّ التعاون جميع فروع الحياة الصناعية والزراعية لما ظهر من جليل فوائده وعظيم نفعه .

ومن الصناعات الزراعية مصانع الزبدة التعاونية التي انتشرت في كثير من أنحاء أوروبا كسويسرا وفرنسا والدانمرك والسويد وألمانيا وهولندا .

يرجع الفضل في إنشاء مصانع الزبدة التعاونية بشكلها الحاضر الى سويسرا فانه شيد فيها أول مصنع سنة ١٨١٥ في قرية تدعى كزين (Kiesin) وهي على مقربة من مدينة برن وقد بلغ عددهم المصانع الى سنة ١٩١٢ ما يقرب من ألفي مصنع .

ثم حذا حذو سويسرا الدانمرك والسويد ثم فرنسا التي وإن كانت قديمة العهد بمصانع الجبن والزبدة إلا أنها أدخلت عليها التحسينات الجديدة التي في سويسرا وتبنت ايرلندا بلدان القارة الأوروبية في هذا الطريق بفضل مجهودات السيد هوارس بلنكت وأعوانه فأصبح فيها الآن نحو ٤٠٠ مصنع . وبما امتازت به ايرلندا لإيجاد فراز لقرز القشدة من اللبن . وإنشاؤها معامل القشدة وهي معامل صغيرة لقرز القشدة

من اللبن يقام الواحد منها في المنطقة الشاملة بضع قرى متجاورة ثم يشترك عدد منها في إنشاء مصنع كبير للزبدة فيسهل على الأعضاء توريد اللبن الى المعمل الصغير لقرب المسافة ومن ثم ترسل القشدة الى المعنع المركزي الكبير حيث تحول الى زبدة .

ويجب لنجاح هذه المصانع توفر الشروط الآتية :

(١) إنشاء مصانع مجهزة بأجهزة علمية حديثة .

(٢) توفر كمية اللبن وضمان استمرارها .

(٣) حسن الادارة .

كما يدلنا على نجاح هذه المصانع وتقدمها السريع أنه لم يكن موجود في المائترك إلا مصنع واحد تعاونى قبل سنة ١٨٨٢ ثم زاد عددها حتى أصبح في سنة ١٩٠٩ الى ١١٥٧ مصنعاً، وبلغ عدد البقر الذى يورد منه اللبن لتلك المصانع ١٠٦٠٠٠٠ بقرة أو أكثر أى ٨٤٪ من مجموع البقر الذى في تلك البلاد .

ويبلغ ثمن اللبن الذى ورده الاعضاء في سنة ١٩٠٩ نحو ١٤ مليون جنيه ويتراوح عدد البقر الذى يورد اللبن للمصنع الواحد ما بين ٤٠٠ و ١٤٠٠ بقرة ولكن في الغالب لا يقل عن ٨٠٠ بقرة .

الادارة :

(١) ومصنع الزبدة التعاونى تديره لجنة لإدارة تؤلف من أعضاء يبلغ عددهم عدد المناطق المشركة . وهى تعين المدير القفى الذى يدير

للمصنع من الوجهة الادارية والفنية ويوكل اليه استخدام مساعديه وعماله .

(٢) والجمعية العمومية لها الكلمة النافذة وتجتمع عادة كل ستة أشهر مرة ولكل عضو صوت واحد مهما كان له من عدد البقر . وطريقة توزيع الربح هي أن يضرب عدد أرطال اللبن الذي يورده كل عضو في نسبة المواد الدهنية التي يحتوى عليها ذلك اللبن ويصرف اليه الثمن على هذه القاعدة بعد خصم المصروفات .

ويوجد بجانب مصانع الزبدة التعاونية جماعات التعاون ومهمتها جمع البيض من أعضائها وبيعهم وقد كانت هذه الجماعات سببا في إنباء هذا المورد الزراعى الثانوى الى أن صار من أنواع التجارة الزراعية التي لها شأن كبير .

أسست هذه الجماعات في الدانمارك وانجلترا وغيرها من البلدان الغربية ، وتمت هذه الجماعات عناية كبيرة بنظافة البيض وجودته وحجمه . وقد حازت الدانمارك قَصَب السَّبْق حتى أصبح البيض من أهم موارد الثروة في تلك البلاد . فبعد أن كانت قيمة ما صدر منه في سنة ١٨٩٥ تبلغ ٣٨٠٠٠٠ جنيه . أصبحت في سنة ١٩٠٩ ، ١٣٥٠٠٠٠ جنيه ، وكان عدد الدجاج حوالى ١٢ مليون دجاجة .

الفصل السادس عشر

جماعات المبرات (١)

الغرض من هذه الجماعات الجارية كلها على نظام المقتسمة
لإسعاد المرضى ودفن الموتى .

وأكثر ما يكون شيوع هذه الجماعات بين العمال، على أنها
لوانشرت كذلك بين المستخدمين وصغار التجار وصغار الملاك لكان
لهم فيها الخير الكثير .

وأما وزيعتها (ضريبتها) فزهيدة لا تربو على فرنك أو فرنكين في
الشهر فإذا دفعها المتعاقد ضمنت له في مرضه المعالجة الجانية والتعويض
عن أجر يوميته بما يعادله أو يقرب منه .

أحصيت جماعات المبرات في فرنسا الى أول يناير سنة ١٩٠٦
فكانت ١٨١٧٦ جماعة ينتظم في سلكها ٣٦٣٤٠٠٠ من الأعضاء
المشاطرين ٤٥٠٢٥٢٧ عضوا غريبا، هؤلاء يدفعون مريات بلا
عوض .

(١) أى بركل واحد للآخر وانغمته .

بلغ دخل هذه الجماعات في السنة الواحدة ٦١٥٠٠٠٠٠ فرنك
 وخرجها ٤٧٥١٦٠٠٠ فرنك فتحصل لديها من الفرق الى ذلك التاريخ
 ما يبلغ مجموعه ٤٢٩٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات (١) .

فما أوجبنا الى انتشار أمثال هذه الجماعات لتخفف وطأة الفقر
 عن صغار العمال والزراع وأمثالهم كما تكون من أحسن الوسائل الى عدم
 انتشار المرض المعدى لأنه مادام يعلم المريض أنه لا يتكلف نفقات
 المداواة يسرع الى المعالجة .

(١) كتاب الموجز في الاقتصاد .

الفصل السابع عشر

أسباب نجاح جماعات التعاون في أوروبا

إذا بحثنا عن الأسباب في نجاح جماعات التعاون في أوروبا عامة
وإنجلترا وفرنسا وألمانيا خاصة نجدها ترجع إلى أمور ثلاثة أساسية:

(١) الأخلاق .

(٢) السلم .

(٣) نشر الدعوة — والبرواجندا — أى العمل على نشر الفكرة
التعاونية بكافة الوسائل الممكنة بين الطبقات الفقيرة .
وللتكلم بإيجاز على كل منها لنبين للقارىء أهميتها :

الأخلاق

الأخلاق هي التحلي بالفضيلة والبعد عن الرذيلة ، وعمل الخير
والبعد عن الشر . قال أرسطو : " فقيا يملق بالفضيلة لا يكفي أن
يعلم ما هي بل يلزم زيادة على ذلك رياضتها على حياتها واستعمالها
أو إيجاد وسيلة أخرى لتصيرنا فضلاء وأخيارا . ولو كانت الخطب
والكتب قادرة وحدها على أن نجعلنا أخيارا لاستحقت ، كما كان
يقول جوغينيس : أن يطلبها كل الناس وأن تشتري بأعلى الأثمان .

ولكن لسوء الحظ كل ما تستطيع المبادئ في هذا الصدد هو أن تشدّ عزم بعض فتيان كرام على الثبات في الخير وتجعل القلب الشريف بالقطرة صديقا للفضيلة وفيما بهما (١) .

قوة الأخلاق عامل أساسي لنجاح المشروعات التعاونية بل لنجاح كل عمل آخر. فالأمانة والاستقامة والجدّ ضرورة لكل مشروع حيوي منتج، ولذلك فالجماعات التعاونية لا تنتخب لمضوياتها إلا كل عضو متحل بالأخلاق الفاضلة فإذا تناهت الجماعة في اقتناء أعضائها كان ذلك من دواعي فشلها .

إذا كانت الأمانة شرطاً من الشروط التي يتصف بها عضو الجماعة فلائها تجتمع فيها صفات أخرى كصدق القول والوفاء بالوعد وكنان المرء. وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صفات المؤمن التي تبني عليها شخصيته فقال «المؤمن إذا قال صدق، وإذا وعد وفى، وإذا أؤتمن بسر خفى» .

وإن تجرد الإنسان من إحدى هذه الصفات هدم لأكثر أركان معاملة . قال عبد الله بن عمر : خلف الوعد ثلث التفاق .

العلم لا يكفي وحده بدون الأخلاق الفاضلة لاستمرار العمل طويلاً . ونجاح المشروعات الاقتصادية التي من أكبر أسسها إيجاد

(١) كتاب علم الأخلاق لأرسطو ترجمة أحمد لطفي السيد ج ٢ ص ٣٦٦

الثقة في القائمين بأمورها . ولن توجد هذه الثقة إلا فيمن حسنت أخلاقهم واستقامت أمورهم .

الاعتماد على النفس أيضا من أهم الأسباب في تقدم الجماعات التعاونية . فيجب على القائمين بأموور التعاون ألا يعتمدوا في التماس المعونة من الخارج وإنما يجب أن يمولوا دائما في كل أمورهم على أنفسهم وأن يذللوا الصعاب، ويتخطوا العقبات بقوة إرادتهم والثقة بأشخاصهم .

إن الاعتماد على النفس يوجد في الإنسان الشعور بالهزة والكرامة والترفع عن مواقف الذلة والمهانة والاستجداء أو طلب المعونة من أى كائن كان مهما علت منزلته . ألم يكن الاعتماد على النفس هو الذى دعا أعضاء جماعة روتشديل أن يشيدوا دعائم مستقبلهم الباهر على أن يجتمع ثمانية وعشرون تقرا ولم يكن لهم رأس مال في سنة ١٨٤٤ إلا ثمانية وعشرون جنيها . ولم يقل من عزيمتهم فقرهم ولا ضعفهم وسلكوا طريق الجد والاستقامة والأمانة في أعمالهم فخطوا الى النجاح بخطوات واسعة حتى أصبح عددهم ومن حذا حذوهم في سنة ١٩٠٤ يزيد على مليوني عضو ولهم رأس مال يزيد على ثلاثين مليون جنيه فهم قد قدموا بعملهم هذا أصدق برهان محسوس على قوة الإرادة والاعتماد على النفس والتحلي بمكارم الأخلاق .

وقد قرر حضرة صاحب العزة فضيلة الأستاذ الشيخ عبدالعزيز جويش بك مراقب التعليم الأتولى بوزارة المعارف العمومية الحقيقة إذ يقول :

إن أهم ركن من أركان التربية هو الاعتماد على النفس . وأدلى برأيه في مؤتمر التعليم الأتولى في جلسة يوم الخميس ١٦ يولييه سنة ١٩٢٥ فقال : " إن أهم ركن من أركان التربية أن ندرّب الناشئ . على أن يفهم دائماً أنه إنسان ذو كرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته فلا يرضىها للامتهان وأن يكون مستقل الرأي معتمداً بعد الله على نفسه غير متكل على معونة خارجية . لأن انتظار هذه المعونة ينثف فيه دائماً أنه لا يصلح أبداً أن يكون مستقلاً . أو لستأ نرى الآثار السيئة لحالة بعض الناس من جهة قسيتهم فهم أبداً من خوف الحاجة في حاجة ، ومن خشية الذل في ذل ، ومن توفى الضعف في ضعف يذلون أنفسهم ابتغاء درجة أو زيادة مرتب أو حظوة عند رئيس ، كأن الكفاءة وحدها لا تصلح مقياساً للجدارة بذلك كله " :

وقد أصاب فضيلة الأستاذ أياً ضاحينا فضل الأخلاق على العلم . وجعل الأتولى أساساً للثاني حتى يثمر ثماره الطيبة لأن العلم لدى المفسد يصبح وسيلة للشرور والعبث بالحق .

وأما العلم لدى صاحب الفضيلة فيكون من أكبر وسائل التقدم والرفاح . قال فضيلة الأستاذ : ويقولون : القراءة والكتابة : القراءة

والكتابة ، كأن القراءة والكتابة هما وحدهما كل شيء ، مع أنهما ليستا أكثر من وسيلتين . وأما الغاية فمعالجة الحياة والتغلب على صعوباتها .

والكتابة والقراءة لا تكونان أمة . وإنما الذى يكونها هو الخلق المتين . خلق العزة والرفعة والشعور بالكرامة الشخصية . وقد تكون هاتان الوسيلتان أشدّ خطرا من الأمية . ولماذا ؟ إنكم تعلمون أن العلوم كلها هي بمثابة الغذاء للنفس . والغذاء لا ينتفع به إلا الجسم السليم من الأمراض . فإذا كان الجسم مريضاً كان الغذاء له غذاء لمرضه . وإذا كان سليماً زاده الغذاء قوة على قوة . ومتانة على متانة وكلما زدت المريض دسماً زدت ضِعفا وسقما .

المعلم

المعلم هو أيضا من أهم الشروط في نجاح جماعات التعاون في أوروبا ، إذ به يهتدى القائمون بالأمر إلى أحسن الطرق وأقربها إلى النجاح ، وإتقان الطبقة الفقيهة من المتعاونين من وهذه الفقراتى بمحوجة اليسار بشراء البضائع وتصريف النتائج ، وبيع الحاصلات لأعضاء الجماعة المتماونة يستلزم درس الأسواق والمعلم بمحاتها للمقارنة بينها وانتخاب أكثرها ربحا وأقلها نفقة .

كذلك تستلزم إدارة الجماعات أن يكون القائمون بشؤونها ذوي معرفة وتجارب حتى لا يتمرب اليها الفشل .

قال الدكتور كنج صاحب مجلة التعاون في العدد الثامن منها
عما يجب اتباعه من مبادئ التعاون ما يأتي :

"كما انه لا يمكن لأتصار التعاون الحصول على غرضهم بدون
تعليم لا يتسنى لهم أيضا تحقيق أمانهم من غير حسن الإدارة . فإذا
كانت غايتهم القصوى هي العمل لمصلحتهم بأموالهم الخاصة وجب
عليهم الآن أن يستعملوا هذه الأموال في طريقة أفتح من وضعها
في صناديق التوفير . ولتحقيق ذلك لا بد لهم من صناعة يربو كسبها
على ما تأتي به الأموال المودعة في المصارف المسالية من الأرباح .
ولكن المكسب المتوقع من التجارة سواء أكان من جهة النوع
أم الكمية موقوف على حسن إدارة عملية الشراء . إذ الشراء بالجملة
ذو فوائد عظيمة غير أنه قد ينتج مع سوء الإدارة خسائر فادحة . وسر
التجارة الرواج وسرعة تصريف البضاعة . وكثيرا ما يأتي رأس مال
صغير متداول بأرباح أكثر مما يأتي به رأس مال ثابت غير متداول".

وقد شدد كنج في ضرورة الدقة في العمل ومسك الدفاتر لصحة
الأعمال الحسابية . وقال أيضا : لو استمر العمال على ما هم عليه من الجهل
أي خلوم من العلوم والمعارف وقوة التفكير لجزوا عن تأدية أي
عمل مفيد للتعاون... إلى أن قال : مع اعترافنا بقوة العمال الجسمية يلزمنا
أن نكرر ضرورة تعليمهم لأنه لا أمل لنا في نجاحهم بدون ذلك" (١)

وقد ذكر أحد الانجليز الذين لهم خبرة واسعة بمسائل التعاون أهم الأسباب في نجاح الجماعات التعاونية فنلخصها فيما يأتي :

(١) لا يخفى ما يجب أن يعرف في سير الجماعة التي تدير بأمانة وإخلاص .

(٢) لا يظهر غير الأعضاء على دوائر الجماعة .

(٣) يجب ألا يدخل الأعضاء في العقائد الدينية ولا في السياسة

(٤) الاعتماد على النفس في كل شيء . وللمضو الحق في أن يختار المبادئ التي تروق لديه على شرط أن يتحمل مسؤوليتها .

(٥) المحافظة على كرامة الأعضاء كما يجب أن يؤدي كل عضو واجبه نحو الجماعة بأمانة وإخلاص .

(٦) إحترام الرأي واجب ولو كان مخالفاً لأريك ويجب أن تكون المناقشة ودية وإذا اخطأ عضو يجب أن يرد إلى الصواب في رفق وهوادة ، ولا يجوز أن يعتبر الخطي مجرماً .

(٧) يجب أن نذكر دائماً أنه لا يوجد أحد لا يريد أن يكون عاقلاً ، وفي حال أحسن مما هو عليه إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً . ولذلك يجب أن نعتبر الأشخاص الذين لهم أخلاق رديئة وعقيدتين مرضيتين وبؤساً فلا ندرهم ولا نبغضهم وإنما نقابلهم بالحكمة ونرتقي لحالهم ويجب ألا يهان المريض ويؤذى وإنما يجب أن يداوى ويعطف عليه . (١١)

نشر الدعوة (البروباغندا)

عمل البروباغندا أى العمل على نشر الفكرة التعاونية بكل الوسائل .

عنيت الأمم المتحدة بنشر الفكرة التعاونية بين طبقات الأمة ولا سيما طبقة المزارعين والصناع للفوائد الجليلة التى عادت عليهم بالبسر والرخاء :

فقد أنشأت جماعة التعاون في مدينة دارمستاد مدرسة زراعية تعاونية لتخريج أساتذة التعاون ومدرري الجمعيات التعاونية الكبيرة والاتحادات الواسعة النطاق. وفي هذه المدرسة يدرس جميع الأنظمة لجماعات التعاون على اختلاف أنواعها ومسك الدفاتر على العموم والتعاون على الخصوص ونظام النقل في السكة الحديدية ونظام البريد والتلفراف والتليفون ، ونظام التسليف والقانون التجارى والمدنى .

وكذلك في إنجلترا وفرنسا فالجماعات التعاونية فيها تبذل عناية كبيرة في نشر فكرة التعاون بين طبقات العمال ، فتفتح قاعات للمطالعة ويجانبها مكاتب عامة فيها كثير من المؤلفات التعاونية والاقتصادية ، كما أن الجماعات تبنى كثيرا بالقاء المحاضرات وطبع المؤلفات ضمن رخصيص بفوائد التعاون .

يوجد بجانب الاتحاد التعاونى بإنجلترا التحالف النسوى التعاونى وقاچه جذب النساء الى الفكرة التعاونية .

بلغ عدد الجماعات النسوية التي تشتغل لنشر فكرة التعاون في إنجلترا ٣٩٠ جماعة وعدد أعضائها ١٩٥٠٠ عضو وهذه الجماعات مهمتها أن تنشر فوائد التعاون ومزاياه في الطبقات الفقيرة البعيدة عن الحركة الاقتصادية والسياسية والغاية من هذا تخفيف ويلات الفقر بين هؤلاء الناس ورفع مستواهم المادى والأدبى .

ويوجد في معظم بلاد أوروبا نشرات أسبوعية وشهرية تعلن فيها أسعار الأشياء كما تعلن عن كل المبتكرات التي تفيد الزراعة وللانحد التعاونى في إنجلترا مجلة أسبوعية تعاونية (The Coöperative News) يوزع منها في كل أسبوع ٦٩٠٠٠ نسخة .

إن من أكبر الوسائل في نشر الفكرة التعاونية هي العمل الصالح التي تقوم به جماعات التعاون من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية كانشاء مدارس لتعليم الطبقة الفقيرة وأولادهم ، و بناء مساكن صحية والاعتناء بشؤون القرى . فهذه أمثلة ناطقة تشهد بفضل التعاون وتدعو الناس الى اعتناق مذهب ونشره .

الكتاب الثانى

التعاون فى مصر

الفصل الأول

حاجة مصر الى التعاون لإصلاح النظم الاقتصادية

إن أول ما ننبهده حين البحث فى شؤوننا الاقتصادية هذا العيب الجوهرى فى توزيع قوى الإنتاج فانه يرجع اليه جل ما تشاهده من قص فى ثروة الأمة ومن عدم نمو مواردها الأصلية . فترى مثلا أن الزراعة شاغلة لا غلب سكان القطر بينما الصناعة والتجارة لا يشتغل بهما إلا القليل . ولذلك أصبحت البلاد تستورد كثيرا من حاجياتها من الخارج كالمصنوعات القطنية مثلا فلو أتيح لمصر أن تؤسس مصانع قطنية لاستغنت عما تستورده من البلاد الأجنبية ولكان ذلك عاملا من أكبر العوامل فى طريق استقلالها الاقتصادى . قال الأستاذ أدون سليجيان : " إن اتكال الأمة على نوع واحد من الإنتاج يهيك رقبها وهذا ما يشاهد فى الأمة التى توقف حياتها على الزراعة المحضنة

أو التي تتخذ طريقة زواعة المحصول الفردى . وذكر الأستاذ المالى الكبير عبدك طلعت حرب مدير بنك مصر وزعيم النهضة الاقتصادية فى إحدى خطبه : أن فى القطر المصرى عيبا جوهريا فى تكوين طبقاته العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج . وقد نشأ عن هذا العيب اختلاف التوازن الاقتصادى والمالى ، ويكفى للتدليل عليه أن تقارن بين العاملين فى الانتاج الصناعى ثم العاملين فى التجارة . عندئذ ترى أن العاملين بين مصريين وأجانب وذكور وإناث يملكون فى الأعمال الزراعية ٨٠٠ ٠٨ ٤٠ شخص فى حين أنهم لا يزيدون عن ١٥٧ ١٠٢٦ ٥ فى الأعمال الصناعية أى أن المشتغلين بالصناعات يملكون ثمن العاملين فى الزراعة فى حين أن المشتغلين بالتجارة لا يزيدون عن ١٠ ٢٧٦ ٢ أى نصف المشتغلين بالصناعات و $\frac{1}{16}$ من المشتغلين بالزراعة . هذه الأرقام الثلاثة تنطق صراحة باختلال التوازن فى توزيع الجهود الانتاجية . والقاعدة التى دلت عليها التجارب أن الاستقلال يتكون من تنظيم جهود الانتاج وتوجيهها بتناسق إلى جميع جهاته من زراعة وصناعة وتجارة . بحيث لا يكون الاهتمام بتاحية من هذه النواحي أكثر مما تقتضيه طبيعة الأشياء ، ولا تكون ضرورة التوازن سببا فى تعطيل الاهتمام بتاحية الانتاج الأخرى . وهى اذا تعطلت وجدت الحاجة الى التفرغ فى زراعة أو صناعة ينقص الاستقلال الاقتصادى بما يوازى قيمة هذه الحاجة مهما كان لها من بدل فى المنتجات المحلية .

وتزداد التبعة الى هذا النير ، فيقلّ مقابلهائىء من رخاء البلاد يرحل الى بلاد هذا النير (١) .

ولو كان فى مصر من الجماعات «التقابات» الزراعية التعاونية العدد الكافى لكان من أكبر الوسائل لسد هذا النقص . وذلك بفتح مصانع تعاونية كثيرة لصنع ما تستخرجه الارض . كما هو الحال فى كثير من البلاد الراقية وقد مر بنا أن جماعات روتشديل تدرجت فى انشاء جماعات استهلاكية الى إيجاد مصانع تعاونية لتوفى حاجات أعضائها .

سوء النظام الزراعى فى مصر

لستافى حاجة الى شرح حالة الفلاحين الاقتصادية فهم يعيشون عيشة أهل القرون الأولى . إذ ليس عندهم من النظم الاقتصادية لرقى زراعتهم ما يقيمهم ضياع كدم وتعبهم ، على الرغم من أن الفلاح المصرى أكثر أهل الأرض عملا وجدا ، ولكنه أقلهم أجرا واستماعة بالحياة .

يرجع سوء حالة الفلاح الى أسباب عدة أهمها سببان :

(١) عدم وجود مصارف زراعية تعاونية تمدّه بالتسليف عند الحاجة .

(١) صحيفة الاقتصاد التجارى لنادى التجارة العليا الجزء الخامس أغسطس

(٢) عدم وجود جماعات (نقابات) زراعية تعاونية تتولى شراء
وبيع محصول الفلاحين بأثمان تناسب وما يذلولونه من مجهود
ويتألم من تعب .

التسليف الزراعى التعاونى — التسليف الزراعى التعاونى
من أكبر الوسائل وأنجحها فى حماية الفلاحين من عبث المرابين
وجشعهم الوحش الذى لا يقف عند حد . ففئة المرابين هى الآفة
الطفيلية الخطرة التى تمتص ثمار جهود الفلاحين ونتيجة أعمالهم بدون
شفقة ولا رحمة .

إذا اضطرت الحاجة الفلاح المصرى أن يستدين لتحسين أرضه
أو لشراء بذرة أو خلافة من لوازم الزراعة لا يجد مصارف وطنية
ولا جماعات تعاونية تقرضه ما يحتاج اليه من المال ، فيدفعه الاضطرار
الى أن يلجأ الى المرابى . فيسلفه مائة جنيه مثلا فيكتب المرابى عليه
إيصالا بمبلغ مائتى جنيه تستحق الدفع حين جنى المحصول . وكثيرا
ما يكون المبلغ الذى يأخذه المرابى هو مكسب المستدين فى السنة .
فكان الفلاح فى هذه الحالة يمد ليلا ونهارا لخدمة زرعه من أجل
المرابى الذى يحرمه ثمره عمله وكده ويأليت المرابين كانوا من المصريين
حتى لا يحرم البلد ثمرة أعمال أبنائه إذ المال ينتقل من يد الى يد
فى داخل القطر . وكان من الممكن التغلب على سوء النظام بالعمل
على إصلاحه ، ولكن لسوء الحظ كان أغلب هؤلاء المرابين من

الأجانب الذين ينقلون ثمرة أتعاب الفلاحين وأموال مصر الى الخارج
 أى الى بلادهم. إذ بعد أن يأتي المربى الأجنبي وليس معه إلا قليل
 من المال يجنى به كثيرا من الأرباح الهائلة التي يأخذها من الفلاح
 المضطر. ثم يعود بعد ذلك الى بلاده مثرى من أموال أبناء مصر.
 وبذلك تنقضي الثروة المصرية. وإذا استمرت الحالة على هذا المنوال
 أفقرت البلاد وأصبحت في حالة من الفقر والبؤس تهدد أهلها بالويل
 والشقاء. على أن المصارف الأجنبية ليست أقل خطرا من المربين على
 نروة الفلاح خاصة والثروة العمومية عامة. فهذه المصارف تبين الفلاح
 بفائدة وإن كانت في الظاهر ليست بفاحشة كريا المربى إلا أنها مثقلة
 لكاهل الفلاحين.

أعرت هذه المصارف الزراع والناس على الاستدانة بأن سهلت
 لهم طرقها فتورطوا في الديون. وأثقلت كاهلهم بفاحش الربا.
 وتراكت الديون على أصحاب الأملاك الزراعية وغير الزراعية.
 وانتقلت ملكية كثير منها الى الدائنين وجلبهم من الأجانب. جاء
 في تقرير اللورد دفرين سنة ١٨٨٣ ما يأتي :

" يتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الرهون المسجلة من
 ست سنين أى من عام ١٨٧٦ (وهو الذى أنشئت فيه تلك المحاكم)
 الى الآن (سنة ١٨٨٣) قد بلغت من خمسمائة ألف جنيه الى
 سبعة ملايين جنيه تقريبا وأن جانبنا عظميا من هذا المبلغ يشتمل فضلا

عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التي مدتها الاعتيادي
٣ في المائة شهريا أو ستة وثلاثون في المائة سنويا.

أما الفائدة الآن فمدتها ١٥ في المائة . ولكن المسلفين يقترحون
في الغالب فوائد مدتها أزيد بكثير والفلاح المصري لا يهتم بالمستقبل
وإنما هو كالطفل يميل الى إرضاء شهواته الحاضرة بأي وجه كان.
فمن أجل ذلك تراه يتقاد بحكم الجهل الى موافقات تقضى به الى
الخراب وانزعاع ما يمتلكه من يده . فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير
حق مصالح الدائن المرتهن . فتزى هذا الدائن في غالب الأحيان يتمكن
بوساطة الترخيص له من المحاكم في البيع من المحصول على أملاكه
بنصف قيمتها (١) .

وقد أحصى الكونت جرساتي الديون المقاربة لبعض المصارف
فبلغت ٥١,٦٢٥,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩١٢ أغلبها للأجانب. (٢)
فالمصارف المالية الاجنبية أنشئت لتشتغل بلادنا كيف شاءت.
وما كانت وسائلها في الاقراض الا طرق منظمة لأسوأ النظم المالية
وإلا فأى بلد في العالم يكاد يكون فيه سعر القطع يمثل ما نشاهده
في مصرف. وأى بلد يصحكم فيه صاحب المصرف في محاصيل المودعين
فتباع في أى وقت :

(١) كتاب مصر للمصريين جزء ٦ ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) كتاب مصر اليوم للكونت جرساتي ص ١٨٩ طبع باريس سنة ١٩١٢

إن المصارف الأجنبية لا تنهم أبدا بدراسة حالة المقترض ولا تبحث عما إذا كان المبالغ المطلوب كافيا لسد حاجته (كما يفعل بعض المصارف الوطنية وجماعات التعاون) فلتتصور إذا ما يكون عليه أمر التاجر أو الزارع والصانع لو احتاج لألف جنيه فأبى المصرف أن يعطيه إلا نصف هذا المبلغ.

إن هذا المال القليل يكون خطرا في يده لا نفع له منه. وقد امتازت عقود القروض المصرية بخواص هي أشدّ المعاول هدمًا لكياننا الاقتصادي. إنها تجعل نسبة قيمة القرض صغيرة جدًا بالنسبة لقيمة الضمان. ويكاد يكون سعر الفائدة ثابتًا لا يتغير. وللمصارف مطلق التصرف في بيع الضمان إذا حل ميعاد الدفع بغير نظر إلى الظروف والأحوال.

ومما يثبت هذا أن مصرفًا واحدًا في مصر باع في خمس سنوات ٥٣٥١٨ فدانًا حصل منها على ١١٩١١٠٣١ ر. جنيه مصري أى بسعر يقرب من ٢٨ جنيهًا للفدان الواحد. ونترك تقدير ما يكون لذلك من الأثر في السوق حين تتكدس عليها كميات وافرة مرة واحدة^(١).

(١) صحيفة الاقتصاد والتجارة لنادى التجارة العليا أبريل سنة ١٩٢٥

بنك مصر يسدّ فراغا ولتلك يجب تعميده

يسرنا كما يسر كل مصريّ حب لبلاده أن يقوم بنك مصر مؤسسا بأموال مصرية ويعمل بأيد مصرية ليسدّ فراغا كانت البلاد في أشد الحاجة إليه . وأن تقدمه السريع بخطوات ناجحة ليُبشر بمستقبل اقتصاديّ باهر . وليست فائدة بنك مصر قاصرة على الاحتفاظ بتنمية الثروة الأهلية وبقائها في البلاد . وإنما هو مدرسة تدرس السياسة الاقتصادية الأهلية الرشيدة التي تقوم على تقدير الحاجات القومية تقدير اعليّيا صحيحا مبنيا على المشاهدات والاستقراءات العديدة الصحيحة المتنوعة .

" اشترك بنك مصر في تأسيس « مطبعة مصر » وفي رأس المال الأوّل للشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الأقطان وهذه الشركة التي وجدت في السنة الماضية بوابور حليج لها في مفاغة . وفي هذا العام بوابور حليج آخر في المحلة الكبرى . وستلحق باحد البوابورين معاصر للزيت والصابون ويلحق بالآخر مصنع للقطن الصحيّ التنظيف . ويهتم مصرف مصر بدراسة وتحضير الأعمال التمهيدية لتأسيس شركة جديدة للغزل والنسيج (١) " .

ويمكن للجاعات التعاونية أن يستفيدوا منه فوائد لا تقدّر بواسطة السلف وأن يودعوا أموالهم اياه لحين تأسيس مصارف تعاونية مستقلة

(١) تقرير بنك مصر الذي تلى في الجمعية العمومية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥

فواجب على كل مصرى يقدّر الأمور قدرها أن يعمل ما استطاع على مساعدة بنك مصر بنشر الدعوة الى معاملته والاكتتاب في رأس ماله ومساعدته .

(٢) عدم وجود جماعات (نقابات) زراعية تعاونية تتولى شراء حاجيات الفلاحين وبيع محاصيلهم .

إن عدم وجود جماعات (نقابات) زراعية تعاونية تحمى الفلاحين من شرّ الوسطاء أو السماسرة لشراء وبيع حاصلاتهم أو اختيار السوق والوقت المناسب عرض الفلاحين لخسائر قاذحة وحرمانهم ثمرة أعمالهم . لأن الفلاحين — وأغلبهم مديونون ولا يعرفون ما توجه اليه حالة السوق — تضطرب حالتهم المالية والرغبة في سداد ديونهم من جهة وجهلهم بالسوق من جهة أخرى الى بيع محاصيلهم بأرخص الأثمان . وكثيرا ما يخسر الفلاحون خسائر كبيرة . وهذا ما يحصل لهم في الشراء أيضا ، لأن الذين يحكمون في السوق أجانب . ولا يبيعون إلا بالثمن الذى يريدونه غير مراعين إلا مصلحتهم الخاصة في ابتزاز الأموال .

قال الأستاذ لجران : " إذا أردنا أن نقدّر ما يفوت الفلاح من الربح في شراء الجمهور لحاصلاته من الحبوب بواسطة الوسطاء ونجار الجملة وجب ألا يقل هذا التقدير عن ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف

مايخسره بسبب شرائه لنفسه ماباعه من تلك الحاصلات ، هذا مع الاحتياط الكلى في التقدير .

ومما يثير الألم أن مايصيب الفلاح من المحسائر ومايفوته من الربح بسبب هذه الطريقة انما هو نقص في ثروة البلاد العامة ولو أن مفانم تلك الطريقة كانت تعود على التجار من أبناء البلاد لكانت النتيجة قاصرة على وجود عيب في نظام توزيع الثروة بين أهل البلاد ولكن الأمر على خلاف ذلك لأن معظم حاصلات الحبوب والفلال من ساعة حصادها ومن وقت بيعها الى أن يشتريها الفلاح ثانية أو يشتريها الجمهور للاستهلاك لا تمر إلا بأيد أجنبية تعرف أساليب التجارة وطرائقها فتتم من تداول تلك الحاصلات مفانم كبيرة . والأجانب الذين يتالون تلك المفانم لم يأتوا مصر إلا للأنراء وجمع المال ثم يذهبون الى بلادهم بمايكسبونه ويدخرونه من مصر^(١) .

سوء النظام الصناعى فى مصر

النظام الصناعى فى مصر سيء جداً ويرجع قهقره وانحطاطه الى الأسباب الآتية :

(١) الأمية المنتشرة بين الأهالى وإهمالهم أمر الصناعة .

(١) كتاب لجران فى ثقلبات الأسعار فى مصر سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٨
وكتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافى بك الحامى فى هبات التعاون الزراعى ص ١٨٥

(٢) عدم تشجيع الحكومة للصناعة الوطنية .

(٣) منافسة الصناعة الأجنبية لاسيما (الأوروبية والأمريكية)

والبلد يتحمل الآن نتائج هذا التأخر . وهذا الكارثة الاقتصادية ، فكل ما تستهلكه الأهالى فى حياتهم اليومية يستجلب من الخارج مما جعل جيشا عظيما من الشبان الأصحاء عاطلين بلا عمل وفى هذا ما فيه من الخطر على أمن البلاد .

ذكر اللورد كرومر فى تقريره (سنة ١٩٠٥) ما يأتى :

وإذا وازن الانسان حالة مصر الصناعية الحالية بمحالتها منذ خمسة عشر عاما ظهر له فرق شاسع . وذلك أن شوارع القاهرة التى كانت مملأى بالصناعات العديدة ومحال النسيج والحياكة والصناعة وعمل الأحذية والخيام والمجوهرات والقصدير والبراذع والمناخل والقرب والأقفال وغيرها تراها الآن مملأى بالقهاوى وحوانيت الخمر ومحلات أخرى وكل ما بها من البضائع يستجلب من الخارج

ونحن نزيد على ما تقدم أن حالة الصانع المصرى لا تقل عن حالة الفلاح سواء من الوجهة المادية أو الأدبية . فهو متأخر فى وسائل صناعته إذ لا يجد من الجماعات (النقابات) التعاونية ولا غيرها من ممدد بالمعونة ويساعده على ترقية حاله أو صلاح شأنه . وأفضل طريقة لتلافى هذا النقص سواء كان فى الصناعة نفسها أو أساليبها الفنية

أو في المال أنفسهم هي أن ينضم عمال كل صناعة بعضهم مع بعض في شكل جماعة تعاونية ويكون من واجبات كل جماعة أن تجتهد في تعليم أعضائها القراءة والكتابة وأساليب الصناعة التي تختص بحرفتهم أيضا وترشدهم الى التغييرات التي قد تحدث بين آونة وأخرى وأن تعمل على ما فيه رقيهم الأدبي والاجتماعي والمادى بجميع الوسائل المشروعة ، وكذلك يجب على الحكومة أن تسن لهم قانونا خاصا لتمييز هيأتهم رسميا .

سوء النظام التجارى فى مصر

إذا تأملنا في تجارة مصر الخارجية والداخلية نجد فيها كثيرا من العيوب التي يجب تلافيها .

تجارة مصر الخارجية قائمة على أساس ضعيف لا نمحصارها في محصول واحد هو القطن . وهذا من حيث مقداره وثمنه عرضة لكثير من الأخطار . وقد أصبحت حياة البلاد معلقة على الواردات الخارجية ، وهذا على عكس ما كانت عليه أيام استغنائها بنفسها . وإن إحياء الصناعات الوطنية كالمنسوجات القطنية وغيرها من أكبر الوسائل في إنعاش التجارة واستقلال البلاد من الوجهة الاقتصادية .

أما تجارة مصر الداخلية فالقايض على زمامها جماعة من الأجانب ، إذ المصريون لا يسنون الا بالزراعة ويفضلون استثمار أموالهم في شراء

الأطيان ، وأما أصحاب المشروعات التجارية من المصريين فيعوزهم المال . اذا أضفنا الى هذا تفوق الأجنبي على المصرى بعلومه وخبرته وامتيازاته التى يتمتع بها وضحت لنا الأسباب فى تأخر تجارتنا . فتجار الجملة والقطاعى أغلبهم من الأجانب ونستطيع أن نقول بوجه عام : إن البقالة احتكار يونانى . والمنسوجات الحريرية والدنلات احتكار فرنسى . والمنسوجات الصوفية والقطنية والياضات والفحم انجليزى . والسجائر أرمنية وأرن باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين . أما تجار الغلال فأكثرم من المصريين ^(١) .

وان من خير الوسائل لاصلاح تجارتنا الخارجية والداخلية أن تؤلف جماعات تعاونية تعمل على ما فيه رقى طبقة صغار التجار من الوجهة الأدبية والمادية .

ذكر فردريك لست أحد كبار علماء الاقتصاد الألمانين وواضع مذهب " الاقتصاد الاهلى " أن أسمى غرض ترمى اليه الأمم هو ترقية جميع القوى المنتجة فيها والنهوض بها الى مرتبة الكمال . وأن كل أمة وبالأخص أمم المناطق المتدلة بعد أن تمر بمهدى القنص والرعى وتخلص من البداوة الأولى تتدرج الى المدنية الحقبة بعد أن تقطع ثلاث مراحل : (١) مرحلة الزراعة ، (٢) مرحلة الزراعة المرتبطة

(١) كتاب مركز مصر الاقتصادى تأليف مليكة مريان ص ١١٣

بالصناعة ، (٣) مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة . والمرحلة الثالثة تمتد أثرا من آثار نهوض الأمم الى مستوى رفيع في نشوتها . وهي خير المراحل لما لها من الأثر الصالح في المدنية الانسانية . ووصول أى مجتمع انساني الى هذه المرحلة يدل على كمال استعداده للحضارة . وواجب الحكومة أن تذلل الطريق أثناء تطورها الطبيعي بأن تتخذ كل ما تستطيع من الوسائل الاقتصادية حتى تسهل لنا الوصول الى هذه الغاية “ .

الفصل الثاني

موجز تاريخ الحركة التعاونية في مصر

لإزاء حالة مصر الاقتصادية السيئة التي سبق شرحها قام قهر من أخلص أبناء مصر وأبرم بها وعلى رأسهم الأستاذ عمر لطفى بك يعمل على نشر الدعوة التعاونية بحمد ونشاط وعزيمة لا تعرف الملل .

عمر بك لطفى من رجال مصر الأفاضال الذين عرف عنهم الحب الخالص لبلادهم والسعى المتوالى لاصلاح حالها ، ولم يكن حبه من نوع التهويش والاعلان عن النفس كلا بل كان ذلك الحب الدفين الصامت الذى لا يرضى صاحبه الا بالعمل لمصافيه الخير للناس جميعا .

قام المرحوم عمر بك بالقاء عدة محاضرات في القاهرة والاسكندرية والمنصورة وغيرها من البلاد مبينا مزايا التعاون وفوائده حاضرا على تأليف نقابات التعاون الزراعية .

كان من رأى المرحوم عمر بك أن خير دواء للعلاج الآفات التي تصيب الفلاح من نقص المحصول ودودة القطن وعدم وجود المصارف الكافية في بعض الجهات وغير ذلك مما يضطر الفلاح الى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة هي النقابات الزراعية .

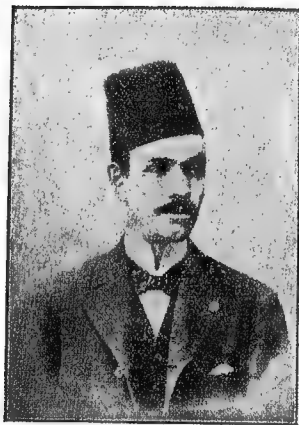
وكانت عناية عمر بك موجهة على الخصوص لايجاد تقابلات للتسليف الزراعى لأنه أنجع وسيلة لحفظ ثروة الفلاح وإقناذها من يد المرابين .

لقى عمر بك من الجمعية الزراعية وعلى رأسها المرحوم « السلطان حسين كامل » أذنا صاغية ومساعدة . فاهتمت بالأمر لادخال النظام الزراعى التعاونى وانقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ وعينت لجنة من الاختصاصيين وكان من بين أعضائها المرحوم عمر بك لطفى لدراسة التقابلات الزراعية واختيار أحسن النظم وأكثرها ملاءمة لمصر وتقديم تقرير عنها .

وقد اختارت اللجنة نوعين من نظم التعاون :
النوع الأول — التقابلات الزراعية لشراء حاجة الزراع وبيع حاصلاتهم .

النوع الثانى — صناديق التسليف لتقرض الفلاحين ما يحتاجون اليه من النقود حتى لا يضطروا الى بيع حاصلاتهم بضمن بخس لشدة حاجتهم الى المال .

كذلك اقترحت اللجنة قانونا خاصا لنظام التعاون فى مصر أسوة بالبلاد الغربية ، واقترحت أيضا إنشاء لجنة مستديمة لتنشيط حركة التعاون فى مصر



عمر بك لطفى

قدمت اللجنة تقريرها الى الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٩ بمشروعى القانون واللائحة العمومية. ثم سعت الجمعية لدى الحكومة لقبول هذين المشروعين . وبذل المرحوم «السلطان حسين كامل» رئيس الجمعية جهدا عظيما في استصدار القانون. ولكن الحكومة جمعت هذين المشروعين في زوايا النسيان .

لم يفت ذلك في عضد رجل التعاون عمر بك لطفى . ولم يفل من عزيمته الماضية. بل والى سعيه في نشر الدعوة بجد واجتهاد واتخذ من ايطاليا بعض النماذج التعاونية وحوّر فيها بما يطابق حالة المصريين وبدأ يؤسس النقابات والشركات التعاونية بنفسه.

وأنواع الجمعيات التعاونية التى كان يرى الى تأسيسها المرحوم عمر بك لطفى هى :

(١) شركات التعاون المالى فى المدن لتكون مصدرا للتسليف للتجار والصناع .

(٢) النقابات الزراعية فى القرى والأرياف لتسهيل للفلاحين الحصول على شراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم، وتكون أيضا مصدرا للتسليف .

(٣) شركات التعاون المنزلى لضمان جودة الصنف ومهاودة الثمن للأعضاء .

(١) كانت أول شركة أسسها المرحوم عمر بك شركة التعاون المالي في القاهرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ على مثال بنك التعاون في إيطاليا وهي شركة مساهمة لأجل تسليف أعضائها المال بواسطة التعاون ، وصدر بها الأمر المالي في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ وقد خطت هذه الشركة نحو التقدم والفلاح على الرغم من كثير من العقبات التي صادفتها في طريقها .

(٢) النقابات الزراعية : اذا تتبعنا النظام الغربي للنقابات الزراعية نجد أن لكل نقابة غرضاً أساسياً : فمنها ما يؤسس للبيع ، ومنها ما يؤسس للشراء ، ومنها ما يؤسس للتأمين ، ومنها ما فاجه التسليف إلا أنه لعدم وجود قانون مصري في ذلك الوقت ولحدائنه عهد مصر بالنظم التعاونية جعل المرحوم عمر بك لطفى غرض النقابة ينحصر في شراء البذرة والسماذ وما يلزم من أدوات الزراعة . وكذلك بيع الحاصلات للأعضاء والتسليف .

وقد لبى دعوة المرحوم عمر بك لطفى كثير من الناس فتم على يديه تأسيس عدة نقابات زراعية . ثم عالجته المية وهو يسعى سعيًا متواصلاً لنجاح مشروعه . وكانت وقاته في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ رحمه الله رحمة واسعة ، وكان يسعى لتأسيس نقابة عامة للتعاون المتزلى والزراعى ولكنه لم يتم هذا المشروع فأنه شقيقه الأستاذ أحمد بك لطفى الخيى . وتأسست النقابة العامة في أوائل سنة ١٩١٢ وكان الفرض منها



السلطان حسين كامل

توحيد التعاون بالبلاد وإيجاد مكان مركزي له بمدينة القاهرة ليتمكن بواسطته من نشر الدعوة التعاونية في أنحاء البلاد . وتوثيق العلاقات بين الشركات التعاونية .

وأول نقابة زراعية تأسست في شبوا القملة سنة ١٩١٠ برأس مال قدره ٣٠٩ جنيهات وستائة مليم ، وبلغ عدد النقابات التي تأسست على النظام الذي وضعه المرحوم عمر بك لطفى ١٠٢ لنهاية الآن ، ولم يكن في البلاد قبل الحرب سوى خمس عشرة نقابة زراعية بلغ عدد أعضائها ١٧٢٥ وبلغت جملة رأس مالها ٨٨٢١ جنيها مصريا . وفي نهاية سنة ١٩١٩ كان عدد النقابات الزراعية ١١ نقابة وعدد أعضائها ١٨٦٨ ورأس مالها بلغ ٩٣٥٠ جنيها مصريا . ونحتاج هذه النقابات الى عناية كبيرة من الأمانة والحكومة معا^(١) .

شركات التعاون المنزلى

هى شركات القصد منها التعاون والاقتصاد وذلك بشراء الحاجات المنزلية بالجملة لتوزيعها على الأعضاء كل حسب طلبه ليضمن لهم جودة الصنف ومهاودة الثمن . وهذه الشركات مدنية الشكل ومستولية الأعضاء فيها محدودة برأس المال .

(١) كتاب مركز مصر الاقتصادى ص ٤٢٤١

وقد تأسست ١٧ شركة تعاونية في القاهرة والاسكندرية وعواصم القطر . وقد نجحت هذه الشركات وأدت كثيرا من الخدمات لأعضائها .

أعدت الحكومة مشروعا جديدا للتعاون وعرضته على الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ ولكن عطلته الحرب العالمية الكبرى^(١) .

(١) من أراد التفصيل فليرجع الى كتاب الأستاذ الفاضل عبد الرحمن بك الرافعي المحامي « تعاون الزراعة » للطبع سنة ١٩١٤



جلالة الملك فؤاد الأول

الفصل الثالث

قانون التعاون لسنة ١٩٢٣

أصدرت الحكومة المصرية الملكية قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣
خاصا بالتعاون الزراعى بمثابة جلالة مولانا الملك فؤاد الأول، وهو
من غير شك خطوة الى الأمام، على أن هذا القانون يعوزه كثير من التقويم
والاصلاح وقد أصبح للزراع وكل من له علاقة بمهنة الزراعة الحق
في أن يؤسسوا شركة^(١) زراعية تعاونية للعمل على ما فيه صلاحهم وترقية
شؤونهم المادية والأدبية والدفاع عن حقوقهم الزراعية بشرط ألا يقل
عدد أعضائها عن عشرة وأن يدفعوا محس الاكتاب بشرط ألا يقل
عن محسن جنيها في خزانة المديرية يستردونها بعد تكوين الشركة.
وقد اعترف القانون بشخصية الشركة التعاونية فأصبح لها حق الملكية
ورفع الدعاوى الخ.

واشترط القانون في أعضاء الشركة أن يكونوا مصريين بالعين ،
لم تصدر ضدّهم أحكام تخل بشرفهم، وأن يكون العضو مالكا لبعض

(١) اسم شركة تعاونية غير صحيح لأن معنى الشركة يقصد بها التجارة وعمادها
رأس المال وغرضها الكسب والصحيح اسم جماعة تعاونية لأن عمادها الاشخاص
وتساندهم ، وغايتها الكمال المادى والأدبى ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

الأسهم ، ولا يقل ما يملكه عن سهم واحد ، ولا يزيد عن عشر عدد الأسهم بحيث لا تزيد قيمتها عن مائتي جنيه . وحدد القانون ثمن السهم من جنيه الى أربعة وهو يسمى لا يتجزأ ولا يجوز التنازل عنه الا برضا مجلس الادارة . وتولى لجنة المؤسسين تحضير المقدلات البدائية للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المساعي اللازمة لتسجيلها في قسم التعاون بوزارة الزراعة .

ومسؤولية الأعضاء محدودة اذا كان للشركة رأس مال ؛ وغير محدودة اذا لم يكن لها رأس مال ويجب أن يشتمل المقدلات البدائية على تاريخ ومكان تحريره وعلى أسماء أعضاء لجنة المؤسسين وعمل اقامتهم ، وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين وعمل اقامتهم وعلى اسم الشركة ويشترط ألا تسمى باسم شخص ، وعلى مركزها ، والفرض من أعمالها ، ومدتها ، وعلى قيمة الأسهم الاسمية لا اكتتب به أو دفع من الحصص ، وكذلك على قيمة الانصبة والهبات ان وجدت .

بحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ، ويجب أن يوقع عليهما بمضادات أعضاء لجنة المؤسسين أو باختتامهم مع التصديق عليهما من محكمة الجهة المؤسسة فيها الشركة .

رأس مال الشركة — يتكوّن رأس مال الشركة من الأسهم ، والأشتركاكات ، والهبات والتبرعات ، والاعانات .

إدارة الشركة — يتولى ادارة الشركة :

- (١) مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية من جميع الشركاء ويكون عدده من ثلاثة أو أكثر ويختار المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة ، ولا يتقاضى أجراً على عمله وسكرتيراً وأميناً للصندوق .
- (٢) مراقب تنتخبه الجمعية العمومية ويجب أن تقرر وزارة المالية .
- (٣) الجمعية العمومية وهي مكونة من جميع الشركاء ، وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما كان له من الأسهم .
- (٤) يشترط القانون أن تكون للجمعية دفاتر خاصة نص عليها في المادة ٤

انحلال الشركة وتصفيتها — تحمل الشركة اذا اقتصت مدتها ولم تتجدد ، أو قضت الفرض الذي تأسست من أجله ، أو صادفها من العقبات ما يجعل سيرها متعذراً . أو اذا قصص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ، أو انضمت الشركة الى شركة أخرى أو خرجت الشركة عن الأغراض التعاونية بأن اشتغلت بالدين أو السياسة أو اضطرب عملها وعجزت عن السير لحدوث منازعات بين الشركاء ، أو ثبت أنها في حالة إعسار لسبب تكرار إخلالها بجهدها . ويتولى تصفية الشركة من تعيينهم الجمعية العمومية ان كان الانحلال اختيارياً أو تعيينهم المحكمة ان كان الانحلال صدر بحكم من المحكمة وليس للأعضاء الحق إلا في أخذ قيمة أسهمهم الاسمية أو ما هو نسبته من الباقي بعد التصفية وما بقي يوزع على الشركات الزراعية في الناحية الموجودة فيها الشركة المنحلة أو يوزع على أعمال خيرية ^(١) .

(١) نكلمنا على نظام المركة بالتفصيل في الفصلين السابع والثامن .

الفصل الرابع

الحكومة وتنظيم الحركة التعاونية ،

الأسباب التي دعت لذلك

إن مبادئ التعاون الأساسية تقضى بأن يقوم الأفراد بنهضة التعاون إذ الاعتماد على النفس من أهم وسائل النجاح . فإذا أريد أن النهضة تكون شعبية حقا كان من الواجب أن نحافظ على مبادئها ، وقد تحقق ذلك في كثير من البلدان كإنجلترا .

قال جورج الفيلسوف الأيرلندي الاقتصادي : " أظن أننا نحقون في توقع الجليل من الحكومة ، ولكنه ينبغي أن نتوقع الأجل من أنفسنا . ينبغي أن نعلم كل الملم أنه لو فعلت الحكومة ضعف ما تفعله ما نهضنا أبدا من توسط الحال بين الأمم إلا أن يحملنا الإيمان المطلق بقوة جهودنا الشخصية على النهوض بإيرلندا وتبويتها مكانا رافعا وأن تقرر هذا الإيمان بالأفعال . إنه في استطاعة الحكومة أن توجد للرجل كفاه الاقتصادي . ولكن الرجل وحده هو الذي يحيل هذا الكفاف نعيما أرضيا . ومن الجلود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لا يخدم فيه غرضا نبيل ولا يسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى " .

على أن المطلع على نهضة الحركة التعاونية يجد أن كثيرا من الحكومات مدت يد المعونة الفعالة الى الحركة التعاونية حتى اشتدت ساعدها ، وحقت كثيرا من أغراضها ، كما هو الحال في إيطاليا وفرنسا مثلا .

إننا وإن كنا من أنصار أن تقوم الحركة التعاونية بمحض جهود الأفراد مستقلين بأقسامهم عن كل سلطة خارجية ، إلا أنه نظراً للظروف وحالة الأمة الحاضرة وانتشار الأمية ، نرى من واجب الحكومة أن تمتد يد المعونة الى التعاون الزراعي والصناعي والتجاري وذلك لا يكون إلا بنشر التعليم بين جميع الطبقات وجعله إجباريا ، حتى يعرف الأفراد واجباتهم فيؤدونها ، وحقوقهم فيحتفظون بها . قال الرئيس ولسن : " تعليم الشعب من واجب الحكومة وهو ضروري للمحافظة على فرائض الحرية السياسية والاجتماعية التي لا بد منها لتقدم الفرد ^(١) " . كذلك يجب أن تبذل الحكومة معونها في نشر الدعوة التعاونية في أنحاء البلاد ومساعدة الأعمال التنظيمية لانشاء الشركات حتى اذا قويت نهضة التعاون وانتشرت وعرف الأفراد أن يسيرا وحدهم أو يدبروا شؤونهم بأنفسهم تركتهم أحرارا .

(١) كتاب الحكومة وولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الجزء الثاني ص ٤٤١

الفصل الخامس

كيفية نشر الدعوة التعاونية وضرورة إنشاء جماعات تنظيمية

من أهم العوامل أثرا في النجاح نشر الدعوة وبيان مزايا الشيء الذي يراد جذب الناس اليه . لهذا كان نشر الدعوة التعاونية في أنحاء القطر من أقوى الأشياء لنجاح فكرة التعاون . فان النفوس لا تتوجه الى الشيء إلا بعد معرفته ومعرفة ثماره التي تمنى منه حتى اذا اقتنع الناس بنفعه واطمأنوا الى نتيجته أصبح ذلك لديهم فكرة ثابتة وعقيدة راسخة . والعقيدة هي القوة التي تدفع الناس الى تحقيق ما يعتقدون فيه خيرا لهم .

وقد قيل في الأمثال : " العقيدة تزلزل الجبال " . وقال الأستاذ الدكتور جستاف لوبون . " العقيدة سيد لا يقاوم يظهر (سلطانة) كلما قرب من دائرة عمله (١) " .

من أهم وسائل نشر الدعوة ما يأتي :

(١) إن أول خطوة في كيفية نشر الدعوة التعاونية هي إنشاء جماعة تنظيمية من الرجال الأكفاء الذين يعتقدون صحة الفكرة ويرغبون

(١) كتاب الأفكار والعقائد للدكتور جستاف لوبون ص ٢٦٨ طبع باريس

في خدمتها، يدفعهم الى هذا الميل الحب لها لا المنفعة الذاتية . ولا يكفي أن يكون الدعوة يؤمنون بالفكرة التعاونية فقط وإنما يجب أن يكونوا أيضا خبيرين بالموضوع وملهمين بمزاياه من الوجهة الفنية، وعلى الخصوص من الوجهة الاجتماعية والأدبية ، وأن يكونوا على جانب كبير من حسن الخلق وقوة الارادة وسعة الصدر وحس الخير للجميع . قال النبي عليه الصلاة والسلام: «يا أبا هريرة عليك بحسن الخلق». قال أبو هريرة رضي الله عنه : وما حسن الخلق يا رسول الله ، قال : تصل من قطعك ، وتسفو عن ظلمك ، وتمطى من حرمك . وقال أيضا : «ان أحبكم الى الله الذين يألقون ويؤلفون ، وان أبغضكم الى الله المشاءون بالخميمة والمقرقون بين الاخوان (١) » .

(٢) فتح مدارس ليلية ونهارية لتعليم الراغبين من الزراع ومبادئ التعاون وطرق ادارة جماعاته ومسك الدفاتر التعاونية ومبادئ الاقتصاد وما يلزم الجماعة لرفيهم الاجتماعي والأدبي .

(٣) نشر الكتب والمجلات والنشرات التعاونية بشمن رخيص حتى يقبل عليها الجمهور، وكذلك كتابة المقالات وترجمة ما في الكتب الأجنبية عن التعاون وتقديم سيره وكثرة فوائده ونشر هذا بين الناس ، لأنه على قدر معرفة الناس للأشياء تكون مسئوليتهم عنها .

وقد قيل : جوّف كل التجاح في التماون على معرفة كل عضوم
أعضاء الحركة التعاونية تبعاته الشخصية . وعلى قدرة كل عضو
على كسب الربح واستمداده للتضحية بكل ما يملك حتى بنفسه .
وإعطاء مصالح رفقاءه الأعضاء من العناية ما يسطيه لمصلحته . ولكي
تكون تماونيا بالمعنى الصحيح يجب أن تكون مستقلا . ونتيجة ذلك
أن الحركة التعاونية علاوة على كونها وسيلة لإخراج جمعيات تجارية مالية
الى حيز الوجود تصبح مشروعا عظيما لتعليم المراهقين في كل من المنطقتين
التجارية المالية والأدبية . وبهذه الطريقة جوّف نجاحها على شيئين :
التعليم الكفء ، والتفتيش الكفء (١) .

(٤) انتقاء الأكفاء من الفنين ذوي الخبرة والدراية لأقامة
المصانع التعاونية وإدارة الآلات وشرائها وتركيبها كأقامة مصانع الزبد
وغيرها .

(٥) التفتيش من أهم العوامل في نجاح جماعات التماون ، إذ على
قدر ضبط الحسابات وصحة مراجعتها يكون ثبات الجماعة في عملهم
وتوفر ثقة الأعضاء بهم ، ولذلك يجب أن ينتخب القائمون بأعمال
التفتيش من الأكفاء وأن يعطوا سلطة واسعة لفحص دفاتر الجمعية
وأعمالها حتى يتبينوا مواضع الضعف فيصلحونها .

(١) مذكورة عن الأحوال الراهنة لجماعات التماون في مصر قد كتور ابراهيم رشاد

الفصل السادس

كيفية إنشاء شركات التعاون وتسييرها والإشراف عليها

كيف تؤسس الشركة التعاونية^(١) — بعد التمهيد

لفكرة إنشاء الشركة التعاونية بشرح فوائدها ومزاياها وتحديد غرضها وظهور الرغبة من كثيرين في انشائها .

١ — يجب على متولى تنفيذها أن يضع كشفا يبين فيه :

(أ) أسماء أعيان وأهالي الناحية الراغبين في تأسيس

الشركة : الرجال منهم والنساء على حد سواء .

(ب) عدد الحصص التي يريد كل منهم حيازتها في رأس

مال الشركة .

(ج) مقدار ما يريد كل منهم دفعه .

٢ — يتفق مع هؤلاء الراغبين على اختيار عشرة أسماء من

الكشف ليؤلفوا لجنة التأسيس المؤقتة . وعلى هؤلاء العشرة أن يختاروا

من بينهم واحدا ليكون سكرتيرا مكاتبا مؤقتا وآخر ليكون أمينا

للسندوق مؤقتا ويجوز أن ينتخب واحد لهذا وذلك مما .

(١) نفرة رقم ٢ قسم التعاون بوزارة الزراعة .

٣ — يشرح أمين الصندوق في أن يجمع من كل مؤسس قيمة الحصص التي يريد حيازتها. وعليه أن يعطى عن كل مبلغ يسلم اليه ايصالا يستخرجه من دفتر منمر مطبوع ذى قسمتين: واحدة برانية هي التي تعطى وواحدة جوآنية تبقى في كسب الدفتر . وتسميلا للاستخراج تخزم مسافة ما بين القسميتين .

٤ — قيمة الحصص في العادة جنيه مصرى واحد يحسن تحصيلها كلها ساعة الاشتراك لتنشأ الشركة قوية. فاذا لم يجسر هذا فالقانون يتيح قبول خمس قيمتها أى عشرين قرشا وتقسيط الباقي على دفع.

٥ — يجب ألا يكون عدد الحصص المكوّنة لرأس المال أقل من ٢٥٠ حصة ، ولكن يحسن أن تعمل الجمعية التأسيسية على زيادة رأس المال لأن الشركة التعاونية التي تريد أن تستفيد حقيقة وتعمل عمل الرجال في البيع والشراء وفيما هو وراء ذلك من أعمال الصناعات الكثيرة والتسليف الزراعى لا يكفيها هذا المبلغ الضئيل بل لا بد من زيادته ومضاعفته حتى يتناسب مع الأعمال التي ستتناولها الشركة ويحسن أن تكون البداية وجيهة ، فيجب على المؤسسين أن يعملوا على ذلك ويتباروا في سبيل هذا الخير العميم بزيادة رأس المال بالطرق المعروفة من غير إجبار ولا إرهاب ويدعوا الى الانضمام اليهم جميع من تتوافر فيهم شروط العضوية من الأهالى الصغار منهم والكبار الرجال منهم والنساء. وحث الكبار أن يكونوا قدوة للصغار في حيازة حصص

الشركة. ولعلهم أن القانون يسمح أن يشترك الانسان في الشركة ولو بحصة واحدة ولا يحتم أن يدفع الانسان قيمتها كلها بل يصح أن يدفع بعضها الآن كما قلنا والباقي يدفعه أقساطا . والقانون يسمح أن يحوز الانسان عشر عدد الحصص بشرط ألا تزيد قيمتها عن مائتي جنيه فإذا أراد أن يكون له في رأس المال مبلغ أكثر من هذا جاز له أن يساهم للشركة ودفعة مضمونة يأخذ عليها أجرا معلوما .

٦ — بعد جمع الاكتتابات يلزم ايداع خمس قيمة الحصص على الأقل في خزانة المديرية بإيصال يعطيه صراف الناحية فان كان عدد الحصص ١٥٠٠ مثلاً وجب ايداع ٣٠٠ جنيه، وأن كان ١٠٠٠ وجب ايداع ٢٠٠ جنيه، وأن كان ٥٠٠ وجب ايداع ١٠٠ جنيه، وأن كان ٢٥٠ وهو أقل ما يبيحه القانون وجب ايداع ٥٠ جنيهاً، أما باقي المبلغ فيبقى مؤقتاً طرف أمين الصندوق حتى تجتمع الجمعية العمومية بصيغة رسمية وتقرر ايداعه في البنك الذي تريده وهو عادة بنك مصر

٧ — بعد ايداع المبلغ عند الصراف يرسل السكرتير الكاتب الى قسم التعاون بوزارة الزراعة بمصر خطاباً بهذا المعنى :

صاحب العزة مدير قسم التعاون بمصر

بعد التحية نخبركم أن فريقاً من أهالي ناحيتنا قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة تعاون زراعية بحسبها قانون التعاون رقم ٢٧

لسنة ١٩٢٣ وغايتها منهاغاية التعاون ألا وهي تنظيم أحوالنا الزراعية وأعمالنا التجارية وتدير شؤوننا المعاشية . وقد ألقوا من جمعيتهم لجنة تأسيس لتتولى الأعمال الابتدائية اللازمة حتى تسجل الشركة في دفتر قسم التعاون عملا بنص القانون المشار اليه .

وقد أودعنا في خزانة المديرية مبلغ التأمين المقرر وقدره
بموجب إيصال التوريد المرسل لحضرتكم مع هذا .
فأرجاء التفضل بموافقتنا بنماذج عقود التأسيس التي وضعتها مع مندوب من القسم لمساعدة اللجنة التأسيسية على تحرير العقود المذكورة وإرشادنا الى ما يجب علينا عمله لتسير أعمالنا طبقا لقواعد التعاون ومبادئه المالية . وقد حددنا يوم الموافق شهر ... سنة ١٩٢ لا اجتماع الاخوان أعضاء الجمعية التأسيسية جميعا بحضرته وسماح كلمة منه في موضوع التعاون وضرورته لحياتنا الزراعية . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

امضاء السكرتير وعنوانه

(بخط واضح جدا)

٨ — في أثناء انتظار رد قسم التعاون يشرح سكرتير اللجنة في إعداد^(١) صورة الطلب الذي يقدمه الانسان عادة عند رغبته في الالتحاق

(١) طبع قسم التعاون بوزارة الزراعة كراسات من هذه الطلبات تصرف للمعركات باليمن .

بالاشتراك مع أمين الصندوق ويدعو كل عضو الى التوقيع عليها .
ويجب أن يعطى كل طلب التحقق رقم يكون متسلسلا . وهذه
الطلبات تقدم بعد استيفائها الى مجلس الادارة بعد تعيينه للنظر فيها .
وها هي صورة من طلب الاكتاب :

طلب الاكتاب

حضرة المحترم رئيس شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد والتسليف
بناحية

أرجو أن تقبلوني مكتتبا في الشركة بحصص عددها ...
قيمة الحصص الواحدة جنيه مصرى واحد وقد دفعت اليوم لحضرة
أمين صندوق الشركة مبلغ مليم جنيه (... ..)
على حساب هذه الحصص ومستعد لتسديد باقى الثمن فى المواعيد
المحددة ،

هذا وأقرر أنى مصرى التبعة وقابل لنصوص عقد تأسيس الشركة
المذكورة ونظامها وكل ما يطرأ عليه من التعديل ، واذا رفضت الشركة
طلب اكتابى هذا فليس لى اعتراض على ذلك ولا يكون لى من الحقوق
إلا أن استرد المبلغ الذى دفعته ، وتفضلوا بقبول وافر الاحترام
(امضاء الطالب)

تحريرا بناحية ... في سنة ١٩٢
اسم الطالب ولقبه... ..
عمل اقامته صناعته
عنوانه

البيانات الآتية يملؤها سكرتير الشركة

رقم الطلب رقم المشترك
عرض هذا الطلب على مجلس الادارة في سنة ١٩٢
وقرر قبوله شريكا بمخصص عددها في رأس المال
سكرتير الشركة

٩ — بعد حضور مفتش التعاون وتحرير المقود يذهب أعضاء
لجنة التأسيس جميعهم الى محكمة المركز أو محكمة الخط ليوقعوا بامضاءاتهم
أو أختامهم أو بصمة ابهاماتهم ، على صورتى عقدى التأسيس والنظام
الداخلى فى الفراغ المتروك لذلك فى آخر كل منهما ويكون التوقيع أمام
كاتب المحكمة وهذا يصدق على الامضاءات فى كل مرة بجناها وذلك
بموجب القانون .

وبما أن العقد يكتب من صورتين فلا بد من التوقيع أربع مرات
والتصديق أربع مرات .

١٠ — بعد التصديق على الامضاءات ترسل العقود بخطاب
مسجل الى قسم التعاون هذا نصه :
صاحب العزة مدير قسم التعاون بمصر
نرسل الى حضرتكم مع هذا صورتى عقود شركة التعاون الزراعية
المصرية بتاحية فالرجاء الأمر بتسجيلها بجانبنا وإرسال الشهادة
القانونية الدالة على تمام هذا التسجيل وحصول النشر عنها فى الجريدة
الرسمية مع احدى صورتى العقود لتبقى عندنا .

ونرجو من حضرتكم أيضا أن توافقونا بالدقائر المنصوص عنها
فى المادة ١٨ من القانون ونحن مستعدون لدفع ثمنها المقرر كما نرجو
أن تكتبوا المديرية بر دقيمة التأمين الذى دفعناه عند شروعا
فى التأسيس

والله نسأل أن يوفقنا وإياكم الى ما فيه الخير لوطننا العزيز
سكرتير لجنة التأسيس

ملاحظة — يجب على جميع الأعضاء ولاسيما أعضاء مجلس الادارة ولجنة
الملاحظة والمراقبة وكل من قبل أمانة القيام بوظيفة فى الشركة أن يدرس قانون التعاون
ومواد قانون النظام الداخلى ونشرات قسم التعاون ويدرس التعاون أصوله ومبادئه
وفاجه ، وطرق عقد الجلسات والجلسات السومية ، حتى يكون صالحا تمام الصلاحية
للقيام بالأعمال المنظمة التى يقوم بها التعاون لخير المتعاونين .

(*) أنظر صورة هذه الشهادة ص ١٨٧

تعليمات إدارية وحسابية لتنظيم أعمال الشركة التعاونية^(١)

تعليمات إدارية

١ — عند ما يتم تسجيل شركة تعاونية تتخذ لجنة المؤسسين الاجراءات اللازمة لعقد الجمعية العمومية لأجل انتخاب مجلس إدارتها إذا لم يكن قد جرى انتخابه وقت التأسيس وكذلك لأجل انتخاب المراقب.

٢ — يعقد مجلس الإدارة للنظر فيما يأتي :

(أ) تعيين المصرف الذي تودع فيه أموال الشركة .

(ب) تعيين عضوى المجلس المنتدبين للتوقيع مع أمين الصندوق .

(ج) تعيين عضوى المجلس المنتدبين للتوقيع على سندات الحصص .

(د) تحديد أقصى مبلغ يكون فى عهدة أمين الصندوق .

(هـ) انتخاب رئيس المجلس وتعيين أمين الصندوق والسكّير وتحديد المكافأة لكل منهما إذا اقتضى الحال ذلك .

(و) التصديق على المصاريف الأولية التى صرفتها لجنة التأسيس .

(ز) دعوة الجمعية العمومية لانتخاب المراقب إذا لم تكن قد اختبته ولمرض ما يكون لدى المجلس من الأعمال الداخلة فى اختصاصها .

(١) نشرة رقم ٥ قسم التعاون بوزارة الزراعة

٣ — تخطر الشركات دائماً قسم التعاون في الوقت المناسب عن مواعيد انعقاد مجلس الادارة والجمعية العمومية مع بيان ماسيعرض عليهما من المسائل ليحضرهما مندوب القسم للارشاد .

٤ — يعهد مجلس الادارة الى سكرتير الشركة وأمين صندوقها مسك السجلات والدقتر التعاونية موزعة بينهما حسب النظام الذى يراه المجلس :

ويناط بالسكرتير بصفة خاصة كتابة الاستدعاءات لانعقاد مجلس الادارة والجمعية العمومية وتحرير محاضر جلساتها .
ويناط بأمين الصندوق بصفة خاصة بإيداع المبالغ والمستندات والأوراق المالية المملوكة للشركة والمودعة لديها في المصرف الذى يمينه المجلس وذلك بعد أن يحجز طرفه لأجل المصاريف العادية المبالغ التى يمين المجلس حداثها الأعلى .

٥ — يراعى كل من سكرتير الشركة وأمين صندوقها التعليمات الواردة في الورقة الملونة الملتصقة في أول صفحة من صفحات الدقتر والسجلات التى يهدهو يتبع نظام الحسابات الرئيسية الميينة في التعليمات رقم ٣ عند إجراء تقييدات معاملات الشركة في وقت حدوثها .

٦ — جميع المبالغ التى تصرفها الشركة يجب أن تكون مؤيدة بمستندات وهذه المستندات يجب أن ترقم بأرقام سلسلة يؤشر عليها بما يقيد قيدها وتاريخ هذا القيد .

٧ — جميع المبالغ التي تدخل خزانة الشركة يجب أن يعطى بها إيصال من دفتر قسيمة مرقوم بأرقام متتالية وغتوم بختم الشركة وموقع عليه بامضاء أمين الصندوق ويؤشر على القسيمة الباقية بالدفتر بما يفيد حصول تقييد مبلغها في الدفاتر وتاريخ هذا القيد .

٨ — المصاريف الأولية التي صرفتها لجنة التأسيس قيد في الدفاتر على أثر اعتمادها من مجلس الإدارة .

٩ — يجب أن تكون دفاتر ومستندات الشركة معدة في كل وقت لاطلاع مفتش التعاون ومراقب الشركة عليها .

١٠ — تحفظ جميع دفاتر الشركة ومستنداتها في خزانة محكمة .

تعليمات حسابية

(أولاً) تمسك الدفاتر الحسابية لشركات التعاون الزراعية المصرية على طريقة الدويما أى طريقة التقييد المزدوج .

(ثانياً) تقييد الشركات معاملاتها تحت الحسابات الرئيسية الآتية:

١ — حساب رأس المال : يكون دائناً بمبلغ حصص الشركاء المكتتب بها .

٢ — حساب الاحتياطي : يكون دائناً بما يخصص له من حساب الأرباح والخسائر في آخر كل سنة ويكون دائناً بما يسحب منه للأغراض المختلفة بقرار من الجمعية العمومية .

٣ — حساب الحصص: يكون لدينا بمجمل مبلغ قيم الحصص ودائنا بمجمل ما يدفع من ثمن الحصص مع ذكر أسماء الشركاء في الحالين ومبلغ ما اكتبوا به وما دفعوه ليسهل بذلك نقل الأسماء مدينة ودائنة الى دفتر الشركاء في حينها مع ذكر مواعيد الدفع الى غير ذلك من البيانات المبينة في تعليمات دفتر الشركاء .

٤ — حساب الصندوق : يكون لدينا بمجمل ما يدخله من التقود ودائنا بما يصرف منه وهذا يكون نقلا عن دفتر الصندوق في نهاية كل أسبوع بمعنى أن إيرادات ومصروفات الشركة تقيد يوميا في دفتر الصندوق على التفصيل وينقل مجموع مبلغها مجملا في حساب الصندوق « في نهاية الأسبوع .

٥ — حساب البنك : يكون لدينا بما يودع فيه من أموال الشركة ودائنا بما يسحب منه .

٦ — حساب بذرة القطن: يكون لدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بضمن ما يوزع منها سواء كان نقدا أو على الحساب .

٧ — حساب التقاوى: يشتمل جميع أنواع التقاوى عدا بذرة القطن ويكون لدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بضمن ما يوزع منها سواء كان نقدا أو على الحساب .

٨ — حساب الأسمدة : يكون لدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بضمن ما يوزع منها سواء كان نقدا أو على الحساب .

٩ — حساب الاستحجار: يكون مدينا بمبلغ ما يستجره الأعضاء من بذرة القطن والتقاوى والأسمدة وما اليها ودائنا بما يستد من هذه المبالغ .

وتذكر أسماء الشركاء في الحالين ومبلغ ما يوزع عليهم من المواد والأصناف المتقدمة وما يدفعونه منها ليسهل بذلك نقل الأسماء مدينة ودائنة الى دفتر الشركاء في حينها مع ذكر مواعيد الدفع الى غير ذلك من البيانات المبينة في تعليمات دفتر الشركاء .

١٠ — حساب الأثانات: يكون مدينا بضمن المكاتب والمحزانات وأدوات المكتب الناجية ودائنا بما يستهلك من قيمتها في كل سنة .

١١ — حساب مصاريف التأسيس : تكون مدينة بما يصرف من المصاريف الأولية في تكوين الشركة مثل ثمن المطبوعات وما إلى ذلك ودائنة بما يستهلك من قيمتها في كل سنة .

١٢ — حساب المصاريف العمومية : يكون مدينا بما يصرف من المصاريف العامة ودائنا بمجموع مبلغها خصما من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة .

١٣ — حساب الاجر والمرتبات : تكون مدينة بما يصرف من الأجر والمرتبات الخاصة بموظفي وعمال الشركة ودائنة بمجموع مبلغها خصما من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة .

١٤ — حساب الودائع : يكون دائما بما يودعه الأعضاء أو غيرهم في الشركة وما يستحق عليه من فائدة ويكون لدينا بما يسحب منها .

١٥ — حساب الأرباح والخسائر : يكون لدينا برصيد حسابات للمصاريف العمومية والأجر والمرتبات والمبلغ الذي يخصص للاستهلاك والاحتياطي وفوائد رأس المال وفوائد القروض والودائع وما يخصص للمواساة والتعليم التعاوني وتحسين القرى ونحو ذلك .

ودائنا بالأرباح التي تأتي من بذرة القطن والتقاوى والأسمدة وفوائد السلفيات ومودعات الشركة في المصاريف ونحو ذلك .

١٦ — حساب القرض : عند الاقرار على طريقة القرض لشركات التعاون يصدر القسم بياناً مفصلاً لكيفية قيد عمليات القرض .

١٧ — حساب الموساة والتعليم والتحسين : يشمل هذا الحساب موساة الفقراء والتعليم التعاوني وتحسين حالة القرى ويكون الحساب المذكور لدينا بما يتفق في هذا السيل ودائنا بما يقرر له خصما من الأرباح والخسائر .

تعليمات

لاستخراج سندات الحصص والتنازل عنها^(١)

تنفيذا لنص المادة ١٢ من النظام الداخلى لشركات التعاون الزراعية المصرية يتبع فى استخراج سندات حصصها النظام الآتى:

١ — عند اقرار مجلس الشركة قبول أحد المكتتبين ترسل الشركة اليه شهادة مؤقتة بما اختص به من الحصص مع بيان عددها وأرقامها وقيمتها ومواعيد تسديدها .

وتستخرج هذه الشهادة من دفتر قسائم بأرقام متسلسلة ويوقع على قسمي هذه الشهادة بالامضاء أو بالختم رئيس الشركة وأمين الصندوق ويوقع أيضا على القسم الداخلى منها صاحب الشهادة . وها هي صورة الشهادة :

(١) نشرة نمرة ٤ قسم التعاون .

شركة التعاون الزراعي المصري للتوريد والسليف بانية ... المسجلة باسم التعاون بوزارة الزراعة تحت رقم : ... سنة ١٩٢	اسم الصنو ... رقم التعريف ... تاريخ طلب التسمية ... تاريخ قرار مجلس الادارة بقبوله ... عدد المصنوع المشترك فيها ... قيمة الحصة ... أرقام المصنوع من ... رئيس الحركة أمين الصندوق كتب في ... سنة ١٩٢ امضاء صاحب الشهادة
--	---

شركة التعاون الزراعي المصرية للتوريد والتسليف بانية ... المسجلة باسم التعاون بوزارة الزراعة تحت رقم ... سنة ١٩٢	بناء على طلب ... تحت رقم ... قبول ... من رقم ... وهذه الشهادة ترد الى الشركة عند استلام المشترك سندات حصصه وذلك بعد تمام تسديد قيمتها تطبيقا للمادتين ١١ و ١٢ من نظام الشركة (٣) م كتب في ... سنة ١٩٢ رئيس الشركة أمين الصندوق
---	---

(*) انظر البيان في طهر الشهادة :

انطلقت ملكية هذه المحسى قانونا

ملاحظات	الصفحات المتصلة فيما		تواريخ سداد القيمة حسب نظام المركة		عدد المصنف
	تاريخ الاصل	البسطة	التاريخ	البسطة	
		ملحق جيتيه		ملحق جيتيه	

رقم.....

وزارة الزراعة

قسم التعاون

شهادة

١٩ سنة تشهد وزارة الزراعة أن شركة..... قد سجلت بسجل المراكز باسم التعاونى..... سنة ١٩

١٩ سنة تحت رقم..... وأن سلفى عدد تأسيسها ونظامها قد تملى..... بالبرج..... سنة ١٩

فأصبحت الشركة الموردا إليها مؤلفة من هذا التاريخ الأخير ولما حق القتم بما تخوله اللوائح والأوامر

القاهرة فى سنة ١٣٠٠ سنة ١٩

وزير الزراعة

مسورة شهادة تسجيل المركبة — مستارة من صاحب البرة تعود بك خاطر

رقم.....

وزارة الزراعة

قسم التعاون

اسم المركبة.....

رقم التسجيل.....

تاريخ التسجيل.....

تاريخ للمر ومجيبته.....

القاهرة فى.....

كاتب التسجيل.....

مدير القسم.....

وزير الزراعة

٢ — تعتبر القسيمة الداخلة من دفتر الشهادات المؤقتة دفترا مساعدا لدفتر الحصص .

٣ — عند إتمام دفع قيم الحصص تسلم الشركة للمشارك سند امتلاك حصصه بعد إعادة الشهادة المؤقتة التي تحفظ بالشركة ويستخرج هذا السند من دفتر قسائم بأرقام متسلسلة ويوقع على قسمي هذا السند بالامضاء أو الختم المضمون المنتدبان من مجلس الإدارة بقرار منه وإلى الجانب الأيسر من امضاهما خاتم الشركة .

ويسجل هذا السند في دفتر الحصص ويوضع عليها رقم صفحة التسجيل ويسلم بعد ذلك إلى صاحبه بتوقيعه على القسم الداخلى من القسيمة وهذا التسليم يكون بعد قيام صاحب السند بسداد قيمته بالكامل ورد الشهادة المؤقتة . وهالك صورة السند :

شركة التأمين الزراعي

بأمانة الميراث

سنة

تحت

اسم صاحب الحق

رقم شهادة دور المحضر

هو على الاثر الثاني

مدر على الاثر الثاني

لما في يوم ماضي

تحت



شركة التأمين الزراعي

بأمانة الميراث

سنة ١٩٢١ - ١٩٢٥ م

و تحت اسم ضمان

هذه الشهادة

لشهادة جبهة

مدر على الاثر الثاني

تحت على الاثر الثاني

تحت في سنة ١٩٢٢

صورة السند المستديم — استخرجناه من صاحب الربة محمد خاطر بك

اسم سلك		رقم سلك		اسم سلك		رقم سلك	
اسم سلك	رقم سلك	اسم سلك	رقم سلك	اسم سلك	رقم سلك	اسم سلك	رقم سلك

٤ — في حالة التنازل عن الحصص سواء أكان ذلك قبل أم بعد استخراج سندات الحصص النهائية يبيع ما يأتي :

(أ) إذا أراد أحد الشركاء أن يتنازل عن كل أو بعض الحصص التي يمتلكها ف عليه أن يطلب ذلك من سكرتير الشركة ليقوم بالاجراءات اللازمة على صورة التنازل .

و بعد تصديق مجلس الادارة على هذا التنازل يجب أن يثبت هذا التصديق على ظهر الشهادة المؤقتة ان كان صدر قرار مجلس الادارة بقبول التنازل قبل سداد قيمة الحصص وعلى ظهر سند الحصص ان كان صدر هذا القرار بعد تمام التسديد مع ذكر تاريخ القرار في الحالتين .

(ب) اذا تنازل أحد الشركاء لغيره عن بعض حصصه قبل إتمام تسديد قيمتها يجب أن تلمى الشهادة المؤقتة بأن يكتب عليها كلمة "ملغى" بخط واضح كبير وتحفظ في ملف يتمتد جزء امتداد دفتر الشركاء والحصص وينص في الشهادة الملغاة على تاريخ اعتماد هذا التنازل من مجلس الادارة . وتستخرج بدل الشهادة الملغاة شهادتان بما أصبح في ملكية التنازل والمتنازل اليه بالطريقة السابقة ويقيدان بالدفترين المذكورين .

(ج) اذا أراد أحد الشركاء أن يتنازل عن بعض الحصص التي يملكها وكان ذلك بعد تمام تسديد قيمتها واستخراج سندات الحصص يثبت ذلك على ظهر سند الحصص المتنازل عنها وينص على تاريخ اعتماد هذا التنازل من مجلس الادارة في سند الحصص وفي دفترى الشركاء والحصص .

٥ — اذا فقد أحد الشركاء شيئاً من الشهادات المؤقتة أو سندات الحصص يعلن عنها الشركة والشركة تحظر قسم التعاون لارشادها على ما يجب اتباعه . وهاك صورة التنازل :

شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد والتسليف بناحية
المسجلة باسم التعاون بوزارة الزراعة تحت رقم في سنة ١٩٢

(١) اقرار تنازل عن حصص

أنا العضو رقم قد تنازلت الى
للمصرى التابعة للميم في عن حصص عددها أرقامها
وقبضت منه مبلغ فأرجو اعتماد هذا التنازل وتحويل هذه الحصص
من اسمي لاسمه نهائيا .
تحريرا في سنة ١٩٢ امضاء أو ختم للتنازل

(٢) اقرار قبول تنازل عن حصص

أنا قبلت التنازل المذكور أعلاه وأقر أنني مصرى التابعة وقابل
جميع شروط عقد تأسيس الشركة ونظامها والقوانين والأوامر التي صدرت والتي تصدر
في شأن التعاون .
صناعته
محل إقامته عنوانه

(٣) الشهادة بصحة التوقيعين

لعمد بصحة توقيع التنازل والتنازل اليه
عضو مجلس الادارة عضو مجلس الادارة

(٤) اجراءات التنفيذ

للتنازل اليه	للتنازل
تاريخ اقرار مجلس الادارة بقبول التنازل	عدد الحصص وأرقامها
رقم حسابه الجاري	رقم حسابه الجاري
رقم الضوية	رصيد حسابه الجاري
سكرتير الشركة أمين الصندوق	سكرتير الشركة أمين الصندوق

الفصل السابع

عقد التأسيس^(١)

انه في سنة ١٩٢ بتاريخ بتاحية
مركز مديرية
فما بين الموقعين على هذا وهم :

الاسم واللقب	الوظيفة	العنوان
...
...
...
...

قد تم الاتفاق على ما يأتي :

مادة ١ — يكون المذكورون قبلا لجنة المؤسسين لشركة تعاون
زراعية مصرية باسم :

(شركة التعاون الزراعية المصرية)

(١) قسم التعاون (فقرة ٥) .

مادة ٢ — الفرض من هذه الشركة تحسین حالة أعضائها
اقتصاديا واجتماعيا بالسیر على المبادئ التعاونية .

وتحقيقا لهذا الفرض يجوز للشركة أن تقوم بجميع الأعمال المنصوص
عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ على أن يكون غرضها
الأساسي .

هو

مادة ٣ — الأصل المرسوم في تكوين الشركة أن تتعامل مع
أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء أن تتعامل مع الغير
في المسائل الآتية :

(أ) قبول الودائع المالية بحيث أن ما يعطى للغير من الأرباح
يجب أن يكون أقل سراما يعطى للأعضاء .

(ب) تأجير الآلات والأدوات والعدد . وذلك بشرطين :

الأول : تقديم العضو على غيره دائما ، والثاني تأجيرها للغير
بقيمة أكبر من القيمة المحدودة للأعضاء .

(ج) أن تباع للغير بسعر السوق ما يزيد عن حاجة الأعضاء
من بضائنها المخزونة .

مادة ٤ — مدة هذه الشركة خمسون عاما تبدأ من تاريخ
النشر المنصوص عنه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣
مادة ٥ — رأس مال الشركة غير محدود ويكوّن من عدد من
الحصص يقبل الزيادة والتقصان ثمن الحصة الواحدة

(١) المبلغ المدفوع عن كل حصة يجب ألا يقل عن خمس قيمتها .

الفصل الثاني

النظام الداخلى للشركة

الباب الأول - اسم الشركة ، مركزها ، مدتها ، غرضها

مادة ١ - تسمى شركة التعاون المشككة بالشروط الواردة فى هذا النظام الداخلى :

« شركة التعاون الزراعى المصرى »
مادة ٢ - مركز الشركة فى ناحية ومنطقة
أعمالها

مادة ٣ - مدة هذه الشركة محسونة عاما تبتدىء من تاريخ النشر
المنصوص عنه فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ هذا
إذا لم تحمل قبل نهاية أجلها أو تمتد مدتها .

مادة ٤ - الفرض من هذه الشركة تحسبن حالة أعضائها
اقتصاديا واجتماعيا بالسير على المبادئ التعاونية .

وتحقيقاً لهذا الفرض يجوز للشركة أن تقوم بجميع الأعمال
المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ على أن
يكون غرضها الأساسى هو

٥ — الأصل المرسوم في تكوين الشركة أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

(أ) قبول الودائع المالية بحيث أن ما يعطى للغير من الأرباح يجب أن يكون أقل سراً مما يعطى للأعضاء ،

(ب) تأجير الآلات والأدوات والندد وذلك بشرطين : فلا أول منهما تقديم المضموع على غيره دائماً ، وثانيهما تأجيرها للغير بقيمة أكبر من القيمة المحددة للأعضاء ،

(ج) أن تبيع للغير بسعر السوق ما يزيد عن حاجة الأعضاء من بضائنها المخزونة .

الباب الثاني — رأس مال الشركة ، الشركاء ،

شروط القبول والاستقالة والفصل من الشركة

مادة ٦ — رأس مال الشركة غير محدود ويتكون من :

(١) قيمة الحصص التي يكتسب بها الأعضاء .

(٢) الأموال الاحتياطية .

(٣) ما يكتسب به للشركة من أنصبة أو وصايا أو هبات .

وقيمة الحصص الواحدة في الشركة ملم جنينه . .

ورأس مال التأسيس المكتتب به من المؤسسين والمكتتبين
الأوليين يبلغ عدد..... حصة قيمتها ملجم جنيه
بلغ المدفوع منها ملجم جنيه .

مادة ٧ — مؤسسو الشركة والمكتتبون في حصصها هم الواردة
أسماءهم وصناعاتهم وعنواناتهم في البيان الملحق بمقد التأسيس وجميعهم
مصريون ومستوفون للشروط المشار إليها في المادتين ٥ و ٢٦ من
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٨ — يجب أن يتوفر في الشخص الذى يقبل في الشركة
الشروط المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٢٦ من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٣ وأن يكون حسن السيرة والسلوك وألا يكون محجورا
عليه أو أعلن إفلاسه أو شريكا في شركة تعاون زراعية أخرى غرضها
الأصلى هو نفس غرض هذه الشركة ولن توفرت فيه الشروط
المتقدمة حق طلب الاصحاق بالشركة مع الاكتاب بحصة واحدة على
الأقل ويجب تقديم طلبه الاشتراك والاكتاب الى مجلس ادارة
الشركة مشفوعا بمبلغ قرشا عن كل حصة مكتتب بها
ويبين في هذا الطلب اسم الطالب ولقبه وسنه وحرفته أو صناعته
ومحل اقامته ومركز عمله وعنوانه العادى .

ويتم بمجلس الادارة في هذا الطلب في مدى ١٥ يوما على
الأكثر من تاريخ تقديمه .

وإذا قبل الطلب يثبت ذلك في دفتر الشركاء بتوقيع الطالب بامضاءه أو ختمه .

وإذا رفض الطلب يردّ لصاحبه فوراً المبلغ الذي دفعه .

وللطالب الحق في استئناف قرار رفض طلبه أمام الجمعية العمومية السنوية وله على كل حال أن يجدد طلبه بعد مضي عامين من تاريخ تقديمه لأول مرة .

مادة ٩ — لمجلس الإدارة أن ينظم إصدار الحصص بحسب عدد الشركاء المسجلين وبحسب حاجة الشركة .

مادة ١٠ — لكل عضو حق الاكتتاب بحصص جديدة غير أنه لا يجوز أن يمتلك العضو الواحد أكثر من عشر مجموع الحصص التي أصدرتها الشركة ولم تبطل قيمتها كما أنه لا يجوز له بحال من الأحوال أن يمتلك عدداً من الحصص جملة ثمنها تتجاوز المائتين من الجنيهات .

مادة ١١ — يدفع الشركاء قيمة الحصص التي يكتبونها بها على الوجه الآتي ^(١) :

.....

(١) يذكر أن كان للتسديد على دفعة واحدة أو على دفعات وفي هذه الحالة الأخيرة يبين عدد ومبلغ وموعد تسديد الدفعات .

والشركاء الحق في تسديد جميع القيمة أو أى دفعة منها قبل مواعيدها وللمجلس الادارة أن يؤجل بقرار خاص مواعيد التسديد بصفة عامة أو أن يطيل مهلة التسديد لبعض الشركاء.

وللمجلس الادارة أن يقرر فصل الشريك الذى يتأخر في تسديد قسطين متتاليين وذلك بعد شهر من تاريخ اذاره بالدفع بموجب خطاب موصى عليه يرسل اليه بعنوانه العادى المبين في طلب الاكتاب.

وللشريك المقتضى أن يقدم طلبا كتابيا للجمعية العمومية مستأقاً قرار فصله وللجمعية الحكم النهائى فيه .

مادة ١٢ — الحصص اسمية وغير قابلة للتجزئة وهى تستخرج من دفاتر قسائم تتبع مخصوصه القواعد التى يبينها قسم التعاون بوزارة الزراعة .

وهذه القسائم ذات رقم مسلسل ويوقع عليها بالامضاء أو الختم عضوان من مجلس الادارة وكل ما يسدد من قيمة الحصص يذكر أولاً فأولاً من شهادة مؤقته ولا تستخرج قسائم الحصص النهائية إلا بعد سداد مبلغ قيمتها .

مادة ١٣ — اذا أراد أحد الأعضاء التنازل عن ملكية حصصه أو حصص سواء كان ذلك قبل أو بعد استخراج قسائم الحصص النهائية فيجب أن يخطر بذلك مجلس الادارة مع بيان اسم الشخص المتنازل اليه ولا يتم هذا التنازل إلا بموافقة المجلس ويثبت ذلك باقرار كتابي

يقيد في دفتر الشركاء ويوقع عليه بالامضاء أو بالختم كل من المتنازل والمتنازل اليه وعلى مكتب الشركة تدوين ذلك في الحال بظاهر الشهادة المؤقتة أو قسيمة الحصة النهائية المحولة ملكيتها .

مادة ١٤ — تسقط العضوية في الشركة في الحالات الآتية:
(١) استقالة العضو أو وفاته . (ب) فصله .

وفصل العضو من الشركة بقرار من مجلس الادارة وذلك :

(١) اذا فقد توفر شرط من الشروط المنصوص عنها في المادة الثامنة من هذا النظام الداخلي .

(٢) اذا لم يسدد ما عليه من الدين للشركة

(٣) اذا ارتكب أعمالا من شأنها أن تلحق بالشركة ضررا يذكر أديا أو ماديا .

ويجب أن يكون الفصل بمصادقة الجمعية العمومية وذلك في جميع الحالات إلا الحالة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من هذا النظام ويسرى هذا الفصل من تاريخ قرار مجلس الادارة بذلك .

أما الاستقالة فاتها لا تسرى إلا في نهاية السنة المالية وعلاوة على ذلك فاتها اذا قدمت بعد ابتداء الثلاثة الاشهر الأخيرة من السنة المالية فسريانها يكون في آخر السنة التالية .

مادة ١٥ — في أحوال الوفاة والاستقالة والفصل ليس للعضو المستقيل أو المقصول أو لورثة العضو المتوفى حق في مطالبة الشركة

بما لهم بموجب المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ إلّا بعد مضي سنتين من تاريخ الوفاة أو من تاريخ سريان الاستقالة أو الفصل. وعلى العضو المستقيل أو المفصول أو ورثة العضو المتوفى أن يردّوا الى الشركة ما لديهم من الحصص لائقاتها فوراً مع اثبات ذلك في كسب الحصص الملقاة في دفتر القسائم المشار اليه في المادة الثانية عشرة من هذا النظام .

الباب الثالث — الادارة

مادة ١٦ — يدير الشركة مجلس ادارة مكوّن من ثلاثة الى سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الشركاء .
ومدة العضوية في مجلس الادارة ثلاث سنوات ويجدد من أعضائه واحد كل سنة اذا كان المجلس من ثلاثة أعضاء فقط واثنان اذا كان المجلس من أكثر من ثلاثة أعضاء :

وبصفة استثنائية يستمر مجلس الادارة الأوّل للشركة لمدة ثلاث سنوات وفي نهاية هذه المدة يقترح على الأعضاء الذين تسقط عضويتهم على التوالي ثم يتبع بذلك نظام الأقدمية في إسقاط الأعضاء سنوياً. ويجوز تجديد انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يسقطون.
مادة ١٧ — اذا خلت محلات في مجلس الادارة في الفترة التي بين جمعية عمومية وأخرى وقص بذلك عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة

قان للجلس أن يشغل المحلات الخالية حسب ماتدعو اليه الحاجة القصوى ويستمر هؤلاء الأعضاء المعينون في مرأ كزهم حتى تنقذ الجمعية العمومية وهوم بالانتخاب النهای .

مادة ١٨ — يؤدى أعضاء مجلس الادارة أعمالهم بدون أجر ولم حق فقط فى استرداد مصاريف الانتقال وغيرها من المصاريف التى بصرفونها فى شؤون الشركة .

مادة ١٩ — يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الادارة كل عام فى مجموعهم مسمين حصبة على الأقل تودع فى خريانة الشركة كئامين وليس لمضومهم أن يبيع ما يمتلك منها طول مدة عضويته وحتى تصدق الجمعية العمومية على حساب المدة التى كان فيها عضوا بمجلس الادارة .

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الادارة كل عام فى أول انعقاد له بعد الجمعية العمومية رئيسا من بين أعضائه يمثل الشركة أمام القضاء وفى علاقتها مع الجمهور والحكومة وكذلك يمين المجلس عضوا آخر من أعضائه ليحل محل الرئيس بصفة مؤقتة فى حالة غيابه أو عدم امكانه الحضور .

مادة ٢١ — ينحول مجلس الادارة لأجل ادارة أعمال الشركة جميع السلطات التى لم يحتفظ بها للجمعية العمومية بمقتضى القانون أو اللوائح .

غير أنه حين على المجلس أن يحصل مقدما على موافقة الجمعية العمومية في حالة شراء العقارات الضرورية لأعمال الشركة وكذلك في حالة التعاقد على أى تهدي أو قرض يزيد على نصف رأس مال الشركة .

وللمجلس أن ينبع عنه في بعض سلطته أو كلها عضوا واحدا أو أكثر من أعضائه وعلى هذا العضو النائب أو الأعضاء النائبين أن يقدموا الى المجلس بيانا عن أعمالهم .

ولا يجوز سحب مبالغ ملك الشركة من المصارف المودعة فيها إلا بتوقيع عضوين من مجلس الادارة يعتمدها المجلس لذلك وتوقيع أمين الصندوق معهما .

مادة ٢٢ — يعين مجلس الادارة سكرتيرا للشركة وأميناً لصندوقها ويجوز تعيين شخص واحد لتأدية الوظيفتين .

وبعد المجلس الى سكرتير الشركة وأمين صندوقها إمساك السجلات والدفاتر المشار اليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وفي المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجارة الأهل موزعة بينهما حسب النظام الذي يراه المجلس تنفيذاً للمادة ٣٥ من القانون المشار اليه .

ويناط بالسكرتير بصفة خاصة كتابة الاستدعاءات بانقضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية وتحرير محاضر جلساتها .

وربناط بأمين الصندوق بصفة خاصة لإبداع المبالغ والمستندات والأوراق المالية المملوكة للشركة والمودعة لديها في المصرف الذي يمينه المجلس وذلك بعد أن يحجز طرفه لأجل المصاريف المادية المبالغ التي يعين المجلس حدها الأعلى .

وإذا عين أمين الصندوق من غير أعضاء المجلس فعليه أن يقدم ضماناً عن الأموال والثائق التي تسند إليه ويسين مجلس الإدارة قيمة ونوع الضمانة المطلوبة .

ويحدد المجلس المكافأة التي تصرف للسكرتير ولأمين الصندوق فإذا أسندت هاتان الوظيفتان أو إحداها إلى عضوين أو عضو من أعضاء المجلس كان للمضمو المعين أن يأخذ هذه المكافأة عن عمله .

مادة ٢٣ — يسبق مجلس الإدارة في مركز الشركة بناء على دعوة الرئيس أو من يقوم مقامه كلما كان لديه عمل يدعو لانتقاده وعلى كل حال فلا بد من انتقاده مرة في الشهر على الأقل .

ويكون الانتقاد قانونياً إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل بينهم رئيس المجلس أو من يقوم مقامه وأما إذا كان المجلس مكوناً من ثلاثة أعضاء فقط فيجب لصحة انتقاده أن يحضره عضوان على الأقل من بينهما الرئيس أو من يقوم مقامه .

ويصح انتقاد المجلس في غير مركز الشركة بشرط حضور جميع الأعضاء .

مادة ٢٤ — تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وللرئيس أو من يقوم مقامه أن يرجح أحد الرأيين عند تساوى الأصوات .

وتثبت القرارات في محاضر بدفتر خاص ويجب أن يبين فيها أسماء أعضاء المجلس الحاضرين والقرارات الصادرة .

وتعفى محاضر الحسابات من الرئيس وهو كذلك يصدق على صورتها المحاضر ومستخرجاتها .

الباب الرابع — المراقب

مادة ٢٥ — يشرف على أعمال المجلس مراقب يناط به الرقابة على العمل باللوائح وأحكام القانون وانتظام مسك الدفاتر والتجريات .

مادة ٢٦ — يراجع المراقب الحسابات السنوية قبل عرضها على الجمعية العمومية وكذلك يراجع قائمة الجرد وسجلات الشركة ويقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العمومية .

وله في كل وقت حق جرد خزانة الشركة وأوراقها المالية وعمازنها وأن يفحص جميع سجلاتها وتحريراتها ومستنداتها ويجب تقديمها اليه فورا بمجرد طلبه لإياها .

وله حق دعوة الجمعية العمومية بصفة غير عادية في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٢٧ — تنتخب الجمعية العمومية المراقب من بين أعضائها أو من غير الأعضاء ثم يعرض مجلس الإدارة في الحال هذا الترشيح على وزارة المالية بواسطة قسم التعاون للموافقة عليه فإذا لم توافق على الشخص المرشح فيجب دعوة جمعية عمومية أخرى في بحرمانية أيام لتجري انتخاباً جديداً .

وبين المراقب لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابه وإذا خلا منصبه في أثناء هذه المدة فعلى مجلس الإدارة في مدة الثمانية الأيام التالية أن يدعو الجمعية العمومية لانتخاب مراقب آخر .

مادة ٢٨ — يستولى المراقب على مكافأة سنوية تحددها الجمعية العمومية .

الباب الخامس — الجمعية العمومية

مادة ٢٩ — تتألف الجمعية العمومية من جميع أعضاء الشركة الذين يمتلكون حصصاً واحدة فأكثر ولا يقل عهد امتلاكهم هذا عن ستة أشهر .

وتجتمع مرة على الأقل في السنة وذلك أثناء شهر مارس بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة لفحص الحسابات السنوية وتقارير مجلس الإدارة والمراقب والمناقشة فيها والمصادقة عليها إذا لزم الأمر كذلك لتجديد الانتخابات والمناقشة في المواضيع الأخرى التي تدخل في جدول أعمال الجلسة :

وتتخذ الجمعية العمومية أيضا بصفة جلسة فوق العادة بناء على دعوة مجلس الإدارة كلما اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب المراقب حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

وليس للجمعيات العمومية المنعقدة بصفة جلسة عادية أو فوق العادة أن تنظر إلا في المواضيع الواردة بمجدول أعمال الجلسة للمبين في إعلان الدعوة .

مادة ٣٠ — الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية تكون باعلان يرسل الى كل عضوله حق الاشتراك فيها واذا زاد هؤلاء الأعضاء عن الخمسين عضوا فتكون دعوتهم بالاعلان العام مرتين في بحرمانية أيام ويلصق هذا الاعلان على دارعمدة الناحية التي فيها مركز الشركة ودار رئيس مجلس ادارة الشركة .

ويجب أن يرسل إعلان الدعوة أو يلصق قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل الا في الحالات المستعجلة جدا ويجب في جميع الحالات أن يبين في الاعلان جدول أعمال الجلسة .

مادة ٣١ — الجمعيات العمومية يرأسها رئيس مجلس الادارة فان غاب رأسها عضو مجلس الادارة الذي يقوم مقامه وبين الرئيس ملاحظين لمراقبة التصويت بموافقة الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ — لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا اذا اجتمع العدد المنصوص عنه فى مادتي ٤٤ و ٤٥ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ويجب أن تصدر القرارات طبقا لأحكام المادتين المشار اليهما .

مادة ٣٣ — تدون قرارات الجمعية العمومية فى دفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها أو يختتمها الرئيس والسكرتير وأحد ملاحظي التصويت على الأقل ويذكر فى محضر الجلسة أسماء أعضاء الشركة الحاضرين والرئيس والسكرتير وملاحظي التصويت والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التى حازتها .

الباب السادس — الحسابات السنوية ، توزيع الأرباح ، المال الاحتياطى

مادة ٣٤ — السنة المالية للشركة تبتدى من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجب إعداد الحسابات الختامية وعرضها طبقا لنصوص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ .

وفضلا عما تقدم فإن مجلس الإدارة بعد كل ستة أشهر يأتى عن حالة الشركة من وجهة ما لها وما عليها وهذا البيان يقدم فى الحال الى المراقب للموافقة عليه .

مادة ٣٥ — بعد تسديد جميع المصروفات على اختلاف أنواعها واستهلاك نفقات التأسيس وثمان المقارنات والآثا يضاف ما يتبقى

بعد ذلك من الأرباح الصافية بأكمله الى المال الاحتياطى حتى يصير
هذا المال مساويا لربع رأس المال المكوّن من الحصص .

ومتى بلغ الاحتياطى هذا القدر يكون توزيع صافى الأرباح
كالآتى :

تضاف خمسة وعشرون فى المائة الى المال الاحتياطى الى أن
يلغ نصف رأس المال المكوّن من الحصص ومتى بلغ هذا القدر
يكون ما يضاف اليه اثنى عشر ونصفاً فى المائة من صافى الأرباح
ثم يخصص بعد ذلك مبلغ يوزع على الأعضاء فائدة على القيمة الاسمية
للحصص التى لديهم بعد استئزال للمبالغ التى لم تدفع من ثمنها وهذه
الفائدة يجب ألا تتعدى ستة فى المائة بأى حال من الأحوال .
والباقي من صافى الأرباح يوزع على الأعضاء بصفة عائد بنسبة
معاملاتهم للشركة .

وللجمعية العمومية علاوة على ذلك أن تقر فى أى وقت صرف
جزء من صافى الأرباح بعد اضافة ما يلزم اضافته الى الاحتياطى
فى سبيل تحسين ناحية اقتصاديا واجتماعيا .

مادة ٣٦ — يحدّد مجلس الادارة كل سنة تاريخ وكيفية دفع
الفوائد والأرباح العائدة وكل فائدة أرباح عائد لا يطالب به قبل ختام
السنة المالية التالية بشهر يعتبر متنازلا عنه ويضاف الى المال الاحتياطى .

الباب السابع — حل الشركة وتصفيتها

مادة ٣٧ — تحمل الشركة في جميع الحالات المنصوص عليها
في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٣٨ — يحصل الحل والتصفية طبقاً لأحكام القانون
المشار إليه آنفاً .

الناتج الصافي من التصفية بعد رد القيمة الاسمية للحصص مخصوصاً
منها الأقساط الغير المدفوعة يجب توزيعه بمعرفة وزارة الزراعة
بالتساوى بين شركات التعاون الزراعية الكائنة بمديرية

مادة ٣٩ — جميع احكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ والقرار
الوزارى الخاص بالاقرض والودائع متبرجزه متما لهذا النظام .

وفي حالة ما اذا سنت في المستقبل أحكام تشريعية أو تنظيمية
تستلزم تعديل هذا النظام الداخلى يجب على مجلس الادارة في بحر شهر
من صدورها أن يدعو جمعية عمومية لجلسة فوق العادة ليؤخذ رأياً
في قبول التعديلات التي تقضى بها الضرورة أو تقرير حل الشركة .

امضاءات لجنة المؤسسين

.....

التصديق على الامضاءات

.....

الفصل الثاني

حالة الجماعات التعاونية في الوقت الحاضر

إذا ألقينا نظرة عامة على حالة الشركات التعاونية الحاضرة، نرى أنه تأسس منها على حسب القانون الجديد لسنة ١٩٢٣ الى الآن نحو مائة واحد وأربعين شركة موزعة على المديرات كالتالي :

المديرية	عدد الشركات	عدد الأعضاء	رأس المال المسجل به	رأس المال المدفوع
البحرية ...	١٠	٦٤٥	جنيه ٤٣٤٣	١٤٦٩
الغربية ...	٢١	١٤١٠	جنيه ١٣٦٧٦	٢٩٣١
الداخلية ...	١٥	٧٣١	جنيه ٨٩٤٩	٢٥٤٤
الشرقية ...	١٣	١٣٢١	جنيه ١٤٦٩٩	٢٩٥١
المتنوية ...	١٦	٩٧٠	جنيه ٨٦٩٤	٣٤١٤
القطرية ...	١٢	١٥١٩	جنيه ١٢٤١٣	٢٥١١
الجيزة ...	٦	٨٢٩	جنيه ٤٣٦٧	١٣٢٥
بنى سويف ..	٦	٧٤٧	جنيه ٤٨١٤	١٤٤١
الفيوم ...	٣	١٧٨	جنيه ٣٣٨٠	٦٧٦
المنيا ...	١٨	١١١٩	جنيه ١٠٤٤٤	٢١٥٠
أسيوط ...	١٢	١٠٥٧	جنيه ١٠٣٣٧	٤٤٥٢
جرجا ...	٥	١٤٩	جنيه ١٧٨٦	٨٥٦
قنا ...	٣	١٠٨	جنيه ١٠٣٨	٩٤٦
أسوان ...	١	٣٤	جنيه ٣٥٤	٢٤٩
الجملة ...	١٤١	١٠٨٠٧	جنيه ٩٩١٩٤	٢٧٨٢٠

وعدد الأعضاء في كل شركة يتراوح ما بين ١٠ و ٤٠٠ عضو
وقيمة رأس المال للشركة يتراوح ما بين ٢٥٠ جنيها مصريا الى
٢٥٠٥ جنيهات مصرية^(١).

نحن لانزال في الدور الأول من النهضة التعاونية وهو بلا شك
من أشق الأدوار وأصعبها في العمل والتنظيم أو نشر الدعوة وإعداد
الرجال الأكفاء لإدارة الشركات ، ويرجع بطء سير الحركة التعاونية
الى كثير من الأسباب أهمها ما يأتي :

(١) " إن اغلب جمعيات (الشركات) التعاون عمادها رجل
واحد . فالجمعية مآلها الانحلال . ولما كانت هذه هي حالها ، فإن
الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ولا يقومون في إدارة أعمالها بدور
فعلي . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصلحتهم حين يشتررون
منها بالنسيئة . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها إلا عدد ضئيل . وليس
للمضوضوت مآ في اجراءاتها وقد يقول هذا (الرجل الواحد) أو يقول
اللجنة إنه لا حيلة لأى منهم في هذا ولكن اللوم في اعتقادي واقع كله
على عائقهما معا لأن المقروض فيهما أن يعمل على رفع شأن المصنوع
وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا في جمعيته . ولقد
علمت من الجمعيات المختلفة ورأيت من اجتماعاتها العامة ما يجعلني
أعتقد أن اللجنة تأمر والأعضاء يطيعون والظاهر أن هؤلاء الأعضاء

(١) احصاء أخذ من قسم التعاون بوزارة الزراعة .

لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة في اجتماعاتهم ، إما لجهلهم أو لنقص في شجاعتهم أو لقلّة اكترائهم .

(٧) ليس رجال اللجنة أنفسهم على خبرة حسنة بماليم الحركة أو عملها أو مبادئها . وفي أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . ولأنهم ليجهلون حتى عناصر الاجتماعات العامة والخطابة . فانك ترى اجتماعاتهم ممتلئة النظام ليس لأجراءاتها برنامج ولا هي تؤدي من العمل الا قدرا ضئيلا .

(٨) يلوح على بعض الجمعيات أنها تتوق الى زيادة المنطقة التي تخدمها ليكون لها غنم الاتجار . والى هذا بالتأكيد يرجع عدم ضبط الادارة من جراء اتساع دائرة لجانها .

(٩) كثير من الجمعيات (الشركات) تتبع طريقة سقيمة هي رفع ثمن سهمها كلما زاد المال الاحتياطي من عام لآخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون لأنّه بمثابة حائل يقوم في وجه الرجل الصغير .

(١٠) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجمعيات (الشركات) الى رفع أسعار بضاعتها لتفتح أعضائها (موائد) وفي النهاية ، وفي هذا سنة لإشار الربح تلك السنة المتبقية .

إذ كان ينبغي أن يكون الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع من الملو بحيث يكفي لسدّ النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة ثم ما يبق بعد ذلك يوزع على سبيل (المائد) ويجب ألا يوزب عن . بالنّا أن

الجمعية ليست شركة تحسب وأنه ينبغي ألا يسمح للموقف الرأسمالى بأن يغلب .

(٦) يجب تفهيم المصريين أن القيمة الحقيقية للجمعية ليست فى عظم رأس مالها ولكن فى الخدمات الفعلية التى تؤديها لأعضائها، خدمات اقتصادية واجتماعية فإن هذا يضع حداً أرجو أن يكون نهائياً لمباهاة بعض الجمعيات بأنها تملك رأس مال كبير ويجعلها تدرك أنه قد تفعل الجمعية المتواضعة لأعضائها برأس مالها الصغير خيراً مما تفعله جمعية كبيرة ذات رأس مال جسيم .

(٧) يجب تعليم الجمعيات (الشركات) أن تنبذ عن الموضوعات الدينية والسياسية . فإن النسبة سنة اقتصادية لازمة لجميع الأعمال الاقتصادية، وهذه قاعدة ثابتة فى العالم الاقتصادى للتعليم فإن لم يحسب للجمعية أكثر من تعيين الحالة المادية لأعضائها ولم تكن تعمل على ترقية كفاءتهم وتكوين أخلاقهم ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية فليس لها من الأهمية الحقيقية إلا التزلسير .

هذا هو مركز الحركة فى مصر . وواضح منه أنها تعاني عدم وجود رقابة أو جمعية رئيسية على رأسها تقيم مبادئ الحركة وتعمل لأغراض تتناول التعليم والتفتيش وصيانة المصالح التعاونية وتوثيق الصلات بين الجمعيات المختلفة وتحقيق الرقى وتكون معها على الجملة بمثابة الحارس للروح الحقيقى لحركة التعاون .

(٨) دائرة العمل في الجمعيات الحاضرة محدودة جدا في مصر فينبغي الشروع في توسيع نطاقها وزيادة حركة أعمالها في مختلف الجهات حتى لا تقتصر على شراء الأسمدة والعلف والبذور :

(٩) يجب تدريب الأعضاء على الاتجار نقدا ما أمكن وإلا وجب أن يلاحظوا منتهى الدقة في مواعيد التسديد .

(١٠) يجب أن تكون القروض لأغراض منتجة ما أمكن فإذا كان سحب القروض لتغير تلك الأغراض فلتجتهد اللجنة بالتأثير الودى في تخفيض المبلغ الى أدنى حد .

(١١) يرجع السبب في تسرب الفساد الى الجمعيات والتسجيل بخاتمة كثير منها الى افتناء المراجعة القوية المنتظمة للحسابات وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) الجانب التعليمى والاجتماعى للحركة قد أهمل إهمالا سيئا جدا ولم يعد يعتبر إلا في جمعية أو جمعيتين ليس غير وإنما يرجع فيها الفضل الى شخص واحد ذى تفوذ اجتماعى كبير في قومه . ولا شك أن خير مسبار لآية جماعة تعمل للتغيير الاجتماعى إنما هو قيمة ما تقوم به (١) .

(١) مذكرة عن الأحوال الراحنة لجمعيات التعاون في مصر للدكتور ابراهيم رشاد . كتب الدكتور رشاد هذا التقرير في سنة ١٩٢٢ قبل صدور قانون سنة ١٩٢٣ وقبل تنظيم الحركة التعاونية بواسطة قسم التعاون . فهو اذا يكتب عن الجمعيات القديمة إلا أن أغلب ما ذكر يصح أن ينطبق على الحالة الحاضرة .

الفصل العشرون

دور المرأة في الحركة التماونية في الخارج وما يرجى
أن يكون في بلادنا منه

إذا أجبنا النظر في أسباب تقدم الأمم وتأخرها من جهة إصلاح
الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى نراها ترجع
الى نظام البيت ويرجع نظام البيت نجله أو كله الى المرأة .

فتحن معشر الرجال صنع أيدى النساء ويرجع ما فينا من قوة
وضعف البهن لأنهن أول من يفرس في هوسنا حينما تخرج الى هذا
العالم نقية لاشائبة فيها ، كل ما في هوسهن من فضائل ورذائل .
فالويل للأمة التي تكون نساؤها جاهلات ، إذ لا يكون رجالها إلا مثالا
صادقا لأمتهاتهم من ضعف وسقم في الأخلاق مهما أوتوا من العلم
والذكاء .

قال نابليون بوناپرت في أثناء حديث له مع السيدة (كبن) : إني
أرى طرق القرية قليلة الجدوى لما الذي يتقص الناس لتصبح تربيتهم ؟
فأجابه : " الأمهات " فقال هذا الجواب استحسان الامبراطور
وإعجابه . ثم قال : أجل اهذه نظام تربية في كلمة واحدة فليكن همك إذا
تدريب أمهات خيرات على تربية أبنائهن .

"البيت: حسن أو قبيح، طهر أو دنس. منبع للأصول والنواميس التي تخضع لها المجتمع الانساني، لأن ما يعلق من الآراء في أذهان الأطفال قبل أن يخوضوا غمار الحياة، ويدخلوا في مركبتها يظهر للعالم فيما بعد ثم يصير رأيا عاما، لأن الأم تجمع من أهل البيوت ولزبما كان القابضون على أزمة الأطفال أقوى سلطانا وأعظم نفوذا من القابضين على أزمة الحكومات".

قال جول سيمون: ان الفضائل العامة ان لم يكن أساسها الفضائل الخاصة البيتية فهو شبه شيء بالفضائل في دور التمثيل، وليس بحسب للانسانية من لم يك محبا لابنه .

قضت سنة الكون أن تكون الحياة البيتية مقدمة الحياة الاجتماعية، وأن تكون التربية الأولى للعقل والأخلاق في البيت حيث ينظر في شؤون الأفراد الذين سيكون منهم المجتمع الانساني كل على حدته وحيث يكون طباعهم فردا فردا... ومن هنا يصح أن يسمي البيت أعظم معاهد الحضارة أثرا وهذه حقيقة قد أدركها الناس قدما .

قال يوناني قديم: ادفع ابنك الى عبد ملطه يكن لك بدل العبد عبدان .

وقال رشتر: أخطر أدوار الحياة "الطفولية" ففيه يبدأ الطفل يتشكل بأشكال من يخالطهم. وكل مرب أقل أثرا من المربي الذي

قبله. فاذا اعتبرنا الحياة كلها معهد تربية كان تأثير الأم فيمن يطوف الأرض بأجمعها أقل من تأثير مريض فيه (١).

ان للمرأة أثرًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية فان كانت مدبرة ومقتصدة في نفقات البيت استطاع الزوج أن يدخر من كسبه ويظهر هذا الادخار في الاعمال العامة كتأسيس الشركات وإقامة المصانع والقيام بالمشروعات النافعة فجدد المكتبتين يقبلون على الاكتاب في هذه الاعمال النافعة واستثمار ما ادخروه. فتنمو الثروة العامة وبم الرخاء.

ويكون الأمر على عكس هذا ان كانت النساء مسرفات مبذرات لا يقيمن على شيء من كسب أزواجهن ويقبلن على الملاهي والمذلات فيمكن من أكبر العوامل في انحلال الأمة وتقهقرها لذلك اعتنت الأمم الغربية بتربية النساء وتثقيفهن لأنهن ذوات أثر فعال في الحياة الاجتماعية والانسانية إذ كلما تقدمت المرأة وارتقت من الوجهة الأدبية والعلمية وأخذت نصيبها في الحياة وشاطرت الرجل المسئولية نهضت الأمة وأسرعت الى تحقيق غايتها من السعادة.

أنظر الى البلاد التي حررت المرأة من رقة البودية والاستكانة واغتنوع ترها قد خطت خطوات واسعة في سبيل الاصلاح الاجتماعي. فالسويد مثلاً لما أباحت للمرأة حرية الانتخاب في المجالس البلدية،

(١) جول سيمون: الواجب الأخلاقى لعمول سبيلز - تعريب محمد الصادق

كان أول عمل للنساء فيها تحريم الخمر. ومثل هذا حصل في أمريكا وكان من أثر ذلك تقليل الجرائم .

وللنساء أثر كبير في جماعات التعاون . فمن حين يدخلن في هذه الجماعات ويشعرن بالواجب يسعين للقيام به فبدلاً من أن تشتري سيدة المنزل حاجياتها من غير الخواصت التعاونية تقبل لتعصيد جماعات التعاون المشتركة فيها وبذلك ترجع فائلتها من الوفرة التي تحصل عليه من جهة وتعصد الجماعة في مشروعاتها الأدبية والاجتماعية من جهة أخرى .

فاشترك النساء في المشروعات العامة والتعاون خاصة مما يساعد على نجاح هذه المشروعات وخصوصاً إذا علمنا أن الرجل يكثر كثيراً بالمرأة منذ نشأته حتى آخر يوم في حياته فكما كان المؤرخ حسناً كانت النتيجة حسنة أيضاً " المرأة بفطرتها مربية الرضيع ، ومعلمة اليافع ، ودليل الشاب وناصحته ، ورفيق الرجل ، وموضع سره ، تباً للعلاقاتها به من أمومة وأخوة ، وحب ، وزواج . فتأثيرها قليل أو أكثر ، حسن أو سوء ، يتناول كل مصير للرجل " .

ولقد كان دخول النساء في الحركة التعاونية من أسباب نجاحها . وكثيراً ما كانت النساء يثبتن أمام المواصف الاقتصادية التي تنتاب الجماعات التعاونية ولا يتزعزعن عن مواقفهن ، واليهن يرجع الفضل في إعادة الجماعة إلى سيرتها الأولى وكذلك لهن الفضل في نشر الدعوة التعاونية ونجاحها .

قال هليوك أحد أقطاب النهضة التعاونية الانجليزية: "تقدمت نهضة التعاون كثيرا بواسطة النساء وكثيرا ما أنقذت النساء حوانيت (جماعة) كانت على وشك الافلاس والزوال، حينما تنقص الأرباح يبدأ الرجال في الخروج من (الجماعة) ولكن النساء لا يفعلن ذلك مطلقا فقد وقع في كثير من الأحيان أن يفر الرجل عند اشتداد العاصفة كقرار الثيران على ظهر المركب عند غرقها وأبى النساء إلا المحافظة على الجماعة فكان لمن الفضل في بقائها الى النهاية (١).

وقد ذكرنا أن في إنجلترا نحو ٣٩٠ جمعية وعدد أعضائها ١٩٥٠٠ عضو ومهمة هذه الجماعات أن تشرّفوائد التعاون ومزاياه في الطبقات الفقيرة وإلهمن يرجع جزء كبير من الفضل في انتشار الحركة التعاونية.

دور المرأة في مصر

ان ما نحن عليه من ضعف أخلاقي، وفقر علمي واقتصادي يرجع كما قدمنا الى سوء التربية الأولى أى التربية المنزلية .

ليفكر الإنسان فيما عليه البيوت من سوء النظام وإهمال تربية الأطفال حتى أصبحت الوفيات فيهم بكثرة مريرة وكذلك انتشرت الأمراض المعدية، ولولا جودة المناخ وحرارة الشمس لكانت مصرنا اليوم سيرة من سير الغابرين .

فالتقضى التي عليها منازلنا هي المؤثر الفعال في فوضى أخلاقنا
وحالتنا الاجتماعية والاقتصادية .

فإذا أردنا الإصلاح الحقيقي رأينا أنه ينحصر في جملة واحدة: " حرية
المرأة " . وإذا قلنا حرية فأنما نعني التفضيلة ، لأن الحرية شرط
التفضيلة الأساسى ، ولا تفضيلة لمستعبد والتفضيلة لا تكون إلا بالعلم .
فلا نسان الفاضل وهو الا نسان الحر حقا ولن يأتى لذلك إلا اذا
عرف واجباته فأدّاها وحقوقه فطلبها واحتفظ بها . ولا يصل الانسان
الى معرفة حقوقه وواجباته إلا من طريق العلم الصحيح .

تعليم المرأة التعليم الصحيح هو أول الواجبات في إنقاذ أمتنا مما هي
فيه من الشقاء والبلاء المهددين لكيانها .

أما قول بعض قصار النظر : إن تعليم المرأة يخرجها عن وظيفتها
الاصلية ، وظيفتها الأمومة والزوجية فهو قول مردود " لقد بينت الفطرة
ما لكل من الرجل والمرأة من الوظائف وما على كل من واجب في المجتمع
فلقد خلق الله الرجل ، وخلق المرأة ليؤدي كل ما يصلح له . وليس
الفراغ الذى من أجله خلق . فلا يتسنى لأحدهما أن يحمل محل الآخر
أو يؤدي وظيفته ، فان وظائفهما مختلفة بينة ، متعصل بعضها عن
بعض . فلهذا كيانها كما للرجل كيانه . وبينهما على استقلال كل
منهما عن صاحبه صلات ، ومقتضيات الجنس البشرى تستدعى
وجودهما معا . ولا بد من دخولهما في كل اعتبار لرق المجتمع " .

العلم الصحيح ينبه المرأة لوظائفها فيحملها على تأديتها بأمانة وإخلاص فإذا كنا من أنصار حرية المرأة فطلبتنا الأول هو تثقيفها التثقيف الحق وتوسيع معارفها وإحاطتها بما يلزم الحياة من فروض وعمل .

ان خوف الرجل من تعليم المرأة وحريتها يرجع الى سبب واحد وهو حرصه على غفها . ونحن لا نعييب على الرجل ذلك الحرص بل نشاركه فيه . غير أننا نقول : إنه أخطأ طريق العفة الحقة التي مبسها الفضيلة عن علم ، ولكن العفة الناشئة عن الخوف فهي صفة زائفة لأن مصدرها ليس من وحي النفس وانما سببه خارجي وكثيرا ما تزول بزوال هذا السبب ، والضعيف الجاهل لافضيلة له وإن ما يظهره أمام الناس من تقى وورع إن هو إلا مظهر من مظاهر الخنوع والاستسلام للقوى ، فإذا ما خلا بنفسه عاد الى سيرته الأولى تحمكه شهواته وتسيره رغباته الحيوانية .

نريد إذا امرأة حرة عالة بواجباتها وحقوقها ، قانئة لربها ، ذاكرة لسعادة وطنها ، حافظة لنظام بيتها ، وفية لزوجها ، طابئة ولدها بميسم الفضيلة والوفاء للواجب .

إذا استطعنا أن نوجد نساء بهذا الوصف ضمنا الحسنيين .

لا خوف من مساواة المرأة بالرجل بل أصبح من الضروري العمل على إيجاد هذه المساواة حتى تثبت كفتا ميزان الحياة على قدم

العدل والطمأنينة . فتخفف أعباء الرجل ومسؤوليته ، وإذا وصلت المرأة الى هذه الدرجة امكثها أن تشاطر الرجل الحياة عن جدارة واستحقاق ، شاعرة بمسؤوليتها .

تكتسب النهضة الاقتصادية التعاونية بانضمام المرأة اليها كغيرها ، اذ تعلى من شأنها ، وترقى الأمة في مدارج الفلاح . ولنذكر دائما أن الأخلاق والعلم هما الشرطان الأساسيان لتقدم الأمة . وأن البيت الذي عماده المرأة هو المبدأ والنهاية للرقى أو الانحطاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للأمة .

ملحق (١)

قانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ بقرار الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

تمنح ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدني الأهلى وقانون التجارة الأهلى وقانون المرافعات الأهلى وقانون القبول الأهلى ؛
وبما أنه من اللازم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها ،
وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعد شركات تعاون زراعية مصرية الشركات المؤلفة من زارعين مصريين والى قصد من تكوينها السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .
مادة ٢ — يجوز أن يكون الفرض من هذه الشركات للقيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات البيع والشراء والاتاج والصناعة والتأمين والاقتراض والاستقراض .
ولها جوع خاص :

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

(١) أن تشتري لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواد والحاصلات الزراعية وأن تشتري الآلات والمعدات الزراعية أو أن تستأجرها لكي تبيعها بذلك إلى الشركاء أو تؤجرها لهم .

(٢) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك .

(٣) أن تتكفل بأن تبيع بالجملة أو بالتفصيل ما للشركاء من حاصلات تنبت من الاستغلال أو من الصناعات الزراعية .

(٤) أن تتكفل بأعمال الري والصرف وتطهير الترع وتصليح الأراضي لمصلحة الشركاء .

(٥) أن تجبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تعرضهم مايلزمهم من مخود لحاجتهم الزراعية المحضة .

مادة ٣ — لهذه الشركات كذلك أن تنق بالقطع عن المصالح الزراعية بصفة عامة وترقيها .

ولكن لا يجوز لها أن تشتغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأي وسيلة بالقات أو بالواسطة للأحزاب السياسية، والا كان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء إلا اذ جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يبينها نظام الشركة بفرض خدمت مصالح الشركاء على وجه آتم .

مادة ٥ — تشمل كلمة " الزراعين " الواردة فى المادة الأولى من يستغلون أرضا زراعية كلاك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عملا له ارتباط بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكوّنة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول المبيع والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمنعتها .
وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التي يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

- (١) الفرض الأصلي من أعمالها .
- (٢) اسم المدينة أو القرية التي بها مركزها .
- ويجب أن لا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح في المادة السابقة في دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوها برقم تسجيلها في سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة في المدينة أو القرية التي تراول فيها أعمالها، ولا يجوز أن يكون لها فروع في أماكن أخرى إلا إذا كان ذلك لعملاء يحتاج إليهم أو لتصرف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف في قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لفرض واحد إلا بأذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغير، ويجوز أن يكون لرأس مالها الأصلي من اشتراكات وأوصية أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسؤولية الشركاء محدودة فلا تتعدى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا إذا تم عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهي على النقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التي يكون فرضها الأصلي الاعتماد للمال الزراعى .

والشركات ذات المسؤولية غير المحدودة يجوز تكوينها بغير رأس مال . ويجب على أية حال أن يزداد على اسمها أن " مسئوليتها غير محدودة " .

الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة للمؤسسين .

ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وما يطرح عنه من تعهدات .

فإذا تمزق تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لهم أى حق فى الرجوع على الذين اكتتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما إذا تألفت الشركة فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتجهيزه للمصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن من وجود وصحة الاكتتابات الواردة فى عقد التأسيس الإبدائى وعن الأنصبة المبنية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قد قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الإبدائى لتأسيس ومفروح نظام الشركة وعمل للمساعى اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائي على ما يأتي :

- (١) تاريخ ومكان تحريره .
- (٢) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل انشطتهم وكذلك أسماء المكتبتين الآخرين ومحل انشطتهم ان وجدوا .

(٣) اسم الشركة .

(٤) مركزها .

(٥) الفرض من أعمالها .

(٦) مدتها .

(٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتتب به أو دفع من الحصص أو الاسهم وكذلك قيمة الأنصبة والميات ان وجدت .

ومحور عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .

مادة ١٨ — من الضروري لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيهاً ، فإذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب ألا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .

ويودع هذا المبلغ في خزنة المديرية أولى بنك توافق عليه وزارة الزراعة ويكون مرخصاً له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعاً الى أن يتم تسجيل الشركة .

مادة ١٩ — ينشأ في وزارة الزراعة طبقاً للشواهد التي تبين قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

- (١) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها .
- (٢) لجنة استشارية تمتد الوزير والقسم المذكور بكل رأى له مساس بتأليف الشركات وإدارة عملها وكذلك بحركة التعاون بوجه عام .

ويتكّن إيجاد فروع قسم التسجيل في الأقاليم إذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون. وينشأ في عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقاً للقواعد التي يبين في قرار وزاري مجلس من مندوبي الشركات الموجودة في المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ومدّ الشركات الممتدة في المجلس بأرائه ونصائحه. وهذا المجلس يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الابتدائي ومن نظام الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويتخصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون . فإذا كانت مطابقة لها ولم يضح من عقد التأسيس وجود اكتتابات أخرى غير اكتتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة في سجل الشركات وعمرع في عملية للنفس المنصوص عليها في للمادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .

ويثبت قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دائمة على تسجيل الشركة وعلى نشر العقود التقدم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأن يسجل في سجل الشركات وتحت رقم خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشتمل ما يأتي :

- (١) اسم الشركة ومركزها .
- (٢) غرضها .
- (٣) مدتها .
- (٤) رأس المال المكتتب به ورأس المال للنفوع أو اشارة الى أن الشركات ذات مسؤولية غير محدودة .
- (٥) القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص وقية الأمانة. والمليبات إن وجدت .
- (٦) أسماء الشركاء للمؤسسين ومحل انتمهم .

(٧) الشروط المقررة في نظام الشركة بشأن قبول الشركاء وأخراجهم أو انسحابهم

(٨) عدد أعضاء مجلس الإدارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول إذا كانت أسماؤهم واردة في عقد تأسيس الشركة وفي نظامها .

(٩) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الاشارة اليه في السجل . وتحفظ نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة في محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين لقانون فعليه ارسالهما للجنة المؤسسين ليعملها مطابقين لأحكام القانون .

واذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن تبين من عقد التأسيس وجود مكتبتين أخريين في الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل للككتبتين للتصديق على نظام الشركة ،

وفي هذه الحالة لا تسجل الشركة الا بعد هذا التصديق . ويرسل الى قسم التسجيل محضر عن ذلك ويشار الى هذا المحضر في عملية النشر للنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر للنصوص عليه في المادة المضمنة في نشرة شركات التعاون التي تصدرها وزارة الزراعة أو في الجريدة الرسمية إلى أن يتم اصدار هذه النشرة ويقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون المعادى بشأن تأسيس الشركات .

ويكون هذا النشر بإيراد الملخص المسجل في سجل الشركات مع بيان رقم قيد الشركة في السجل المذكور .

وتعد الشركة مؤلفة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره طبقاً للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل النشر إلا من تاريخ نشرها :

مادة ٢٥ — تبنى شركات التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .
ويكون التصديق على الامضاءات وكذلك التفرع يصدق به هذه العقود بتبرع عرض.

الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن تتوفر في الشركاء الشروط الآتية :

- (١) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أو صياؤم .
- (٢) أن يكون زارما تنطبق عليه أحكام المادة الخامسة .
- (٣) أن يكون مصرى الجنس .
- (٤) أن يكون مقبلا للجهة (المدينة أو القرية) التي تزاوِل الشركة فيها عملها أو أن يكون في حيازته أرض واقعة فيها سواء كان ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى .

(٥) أن يكون قد خضع للأحكام للوضوعة لنظام الشركة سواء فيها يصدق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الأسهم أو الاكتاب بها .
وعلى كل حال لا يجوز تعليق القبول على الاكتاب في أكثر من مهم واحد .

مادة ٢٧ — لا يجوز أن يغبل كشرىك :

- (١) من أشهر افلاس .
- (ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم عليه نائبا عنه .

مادة ٢٨ — تفقد صفة الشركاء :

- (١) باستقالة الشركاء أو وفاته .
- (٢) بإخراجه من عدد الشركاء .

ويكون هذا الاخراج في الأحوال الآتية :

(١) إذا قد الشرك شرطاً من الشروط للنصوص عليها في المادة السادسة والمشرين أو اذا وقع في حالة من حالات فقدان الاهلية للنصوص عليها في المادة السابعة والمشرين ،

(٢) إذا لم يستد ما عليه من ديون للمركه ،

(٣) إذا أتى أعمال من طبيعتها أن تلحق بالمركه ضرراً جسيماً ممنواً كان أو حسيماً .

مادة ٢٩ — فيها عدا الحالة النصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على اخراج الشرك طبقاً للشروط المقررة في المادة الخامسة والاربعين.

ليس للشرك السجل أو الذى فصل من عداد الشركاء ولا لدائيه ولا لورثة دائي الشرك التنوى من حق إلا في أن يستردوا قيمة ما للشرك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال للدفع أو بنسبة ما للمركه الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً للحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استئزال كل ما عليه من دين للمركه .

وعند تقدير ما للمركه ينبغي ألا يدخل في حسابه المالى الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ اذا كان ما للمركه بعد تقديره طبقاً للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس المركه .

مادة ٣٠ — يبقى العضو للسجل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورثة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات لزاماً لغيره قسطين من تاريخ الخروج من المركه أو الوفاة فيما يملكون ما أبرمته المركه من أعمال الى ذلك التاريخ وفي حدود المسئولية المقررة في نظام المركه .

مادة ٣١ — لا يجوز لأى شرك أن يمتلك حصصاً أو أسهماً يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال المركه

ولا يجوز بأية حال أن يزيد هذا المجموع على مائتي جنيه مصرى .
ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأقسام أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر
من أربعة جنيهات مصرية .

وتكون الأسهم دائماً اسمية وغير قابلة للتجزئة .
ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للشركة .
ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الإدارة

مادة ٣٢ — لمجلس الإدارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر فى سداد
قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرور شهر على انقضاءه بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان
الوارد فى عقد الاكتتاب .

ويجوز للشريك فى هذه الحالة أن يستأنف قرار اخراجه من الشركة أمام الجمعية
العامة للشركة .

مادة ٣٣ — إصدار الأسهم غير محدود بمدة فى حالها اذا كان نظام الشركة
يعتمد قبول الشركاء الجدد على الاكتتاب فى الأسهم .
ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهما تقص قيمتها عن القيمة الاسمية الاسمية
أو تزيد عليها .

الباب الرابع — فى إدارة الشركة

مادة ٣٤ — يولى إدارة الشركة مجلس ينتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقاً
لأحكام نظام الشركة .

ويختار المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة .
ولا يقضى عضو مجلس الإدارة أجراً على عمله .

مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الإدارة مسئولين شخصياً عن أعمال الشركة التى
يجزونها فى حدود توكيلهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل وبصفة عامة عن التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وم مسئولون بصفة خاصة عما يأتي :

- (١) وجود المبالغ التي دفعها الشركاء وجوداً فعلياً ،
- (٢) وجود الأرباح التي نص في الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛
- (٣) وجود الدفاتر التي نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية ؛
- (٤) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

فلذا قلنا بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فليهم شخصياً مسئوليتها سواء قبل الشركة أو قبل الغير .

مادة ٣٦ — مجلس الإدارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية في كل عمل خاص بإدارة الشركة .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالإشراف على السجل بنظام الشركة وعلى إدارة الشركة إدارة نظامية .

والجمعية العمومية هي التي تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغي أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة على أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة ينتخب أعضاؤها من الشركاء .

والغرض من هذه اللجنة الإشراف على أن تجري أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التي يراد إقامتها لمصلحة الشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائه ينبغي أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ للراقين أو لجنة الرقابة ما يدوله من أعمال مجلس الإدارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفات قانون أو نظام الشركة أو ضاراً بمصالح الشركة بوجه من الوجوه وللراقين كاللجنة للرقابة الحق في دعوة جمعية عمومية غير عادية لبحث هذه الطلبات كلها إذا بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو إلى العجالة. وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم إذا طلب اليهم ذلك عدد من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلي. فإن أبوا دعوها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق في رفع الحصومة إلى القضاء رأساً باسمه ولصالحه الشركة .

مادة ٤٠ — يجب على كل شركة أن يكون لديها، غير الفاتر التجارية للنصوص عليها في المادتين الحادية عشر والثانية التي تليها من قانون التجارة الأهلى ، الفاتر المينة بهذا وهي :

(١) دفتر الشركاء وتبين فيه اسماؤهم وصناعاتهم ومحل انقامتهم وتاريخ قبولهم واستقامتهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو سحبوها .

(٢) دفتر الاسهم أو الحصص ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من الفناء أو نقل .

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة .

(٤) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ٤١ — قبل بدء العمل في دفتر اليومية ودفتر المبرد والفاتر الأخرى التي نص عليها في المادة السابقة يجب أن تمر وأن تلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفي المحافظة أو المديرية يتدبه القسم المذكور خصيصاً للقيام بهذا العمل .

لا يحق أى رسم على اتعام هذه الاجراءات .

٠ وفى نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الفاتر والسجلات المذكورة من ذلك التسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل إنسان حق الاطلاع بنهر مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والمحصن كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصا منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٤٢ — على الشركة أن ترسل سنويا فى ختام السنة المالية الى قسم التسجيل :

(١) صورة من الحساب الخلقى السنوى ومن حساب الارباح والخسائر مشفوعة بالتقارير المقدمة من أعضاء مجلس الادارة ومن المراقبين ومحضر الجمعية العمومية العادية التى احدثت الحسابات المذكورة .

(٢) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مينا بمن انضم الى الشركة ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبث الى ذلك التسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية فى كل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدم له فى أى وقت جميع البيانات التى يطلبها منها بشأن ادارة الشركة .

ولتفتى التسم المذكور على النول الحق فى أن يطلعوا على الفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفى أن يفتشوا على مكاتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسئولية غير المحدودة أن ترسل الى التسم فى ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم فى الشركة أو خروجهم منها .

والصور والكشوفات والبيانات المشار اليها فى هذه المادة ينبغي أن يكون مصدقا عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للاصل .

الباب الخامس — فى الجمعيات العمومية وفى حسابات الشركة

مادة ٤٣ — يجب أن تتعد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الأقل فى كل سنة فى خلال الثلاثة المهور التى تلى ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات

قانون شركات التعاون الزراعية المصرية ٢٤١٠

السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة والراقين وعند الانضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة والراقين واستبدالهم طبقاً لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة والأربعين التالية تكون الجمعية العمومية مكونة تكويناً صحيحاً متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأنفسهم أو بطريق النيابة .

فإذا لم يبلغ الحاضرون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تبعد بدعوة ثانية في خلال الثلاثين يوماً التالية مكونة تكويناً صحيحاً مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو المثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الاضام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحاً .

وليس لكل شريك الأصوات واحد مهما يكن عددها من حصص أو أسهم . ويجوز للشركاء الفائزين أن ينيوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لا يجوز لأحد أن ينوب عن أكثر من شريك واحد .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة أن يسطوا أصواتهم في المفاوضات الخاصة باعتقاد حسابات الشركة أو بالأمور المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار في أمر من الأمور المنيعة بعد لا بد من الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو المثلين . وهذه الأمور هي :

(١) حل الجمعية قبل الاجل للفروض لها في النظام أو اطالة الاجل المذكور :

(٢) انضمام الشركة الى شركة أخرى ،

(٣) فصل أحد الشركاء ،

(٤) تعديل الفرض من الشركة أو ادخال أي تعديل آخر على نظام الشركة .

فإذا لم يتكامل هذا العدد في الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المخدم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأن تعهم أو يطرحي الانابة أن تصدر قرارا مؤثقا وفي هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانقاد ويذكر في الدعوة بيان القرارات المؤتقة الصادرة في الاجتماع الأول وهذه القرارات تصبح نهائية واجبة التنفيذ متى أتمتها الجمعية العمومية في انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجلس الادارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختصها بميث تعمل :

(١) الحساب الختامى للسنة المنتهية ،

(٢) حساب الارباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الارباح والخسائر مشفوعين بالمستندات للنتيجة لها على المراقب للصحة قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الارباح والخسائر وتقرير المراقب متى تم وضعه في مركز الشركة مدة الثمانية الايام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق لحصها .

مادة ٤٧ — اذا تقي شئ بعد سداد كل النفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقي ربما صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتي :

يؤخذ من الصافي أولا مبلغ للاحتياطي لا يقل عن ٢٠ في المائة من صافي الارباح فاذا كانت الشركة من الشركات التي لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٠ في المائة من صافي الارباح .

ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للمركء الذين يملكون حصصاً أو أسهماً الفائدة التى قررها نظام الشركة ويجب ألا تزيد هذه الفائدة على ٦ فى المائة .
ونحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم بعد استئزال المبالغ التى لم تدفع بعد والباقى بعد ذلك يوزع بين المركء بمثابة تجاوز لهم بنسبة لأعمال التى أبرمها كل منهم مع الشركة .

مادة ٤٨ — يكوّن المال الاحتياطى لشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقاً للسادة الساجدة من الموارد الآتية :

- (١) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ،
- (٢) الهبات التى لم تخصص لغرض معين ،
- (٣) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التى لم تطلب فى خلال المدّة التى يستقط بعدها حق المطالبة بها .

مادة ٤٩ — اذا نقص مال الاحتياطى الى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة يجب أن يسد العجز فى السنوات التى تلى السنة التى بلغ النقص فيها ٢٥ فى المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع فوائد أو تجاوز .

أما اذا بلغ المال الاحتياطى ضعف رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التى كانت مخصصة له فى تكوين مال احتياطى غير عادى يجب أن تفتقر بسندات من سندات الدين العمومى المصرى .

مادة ٥٠ — يسدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قراراً يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف للشركة أو قبول الودائع منهم وكذلك فى عمليات الاستقراض التى تقدمها الشركة .

الباب السادس — في حل الشركة وفي تصفيتها

مادة ٥١ — تنتهى الشركة فى الأحوال الآتية :

- (١) اذا انتهت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطلت المدة المذكورة؛
- (٢) اذا تمت الأعمال للمينة التى أسست الشركة من أجلها أو حدث من الخبايا أثناء السبل ما يجعل أعمالها من الأمور المتصدرة ،
- (٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستمرار فى العمل مستحيلا أو دافعا الى التمسار الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع .
- (٤) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من خمسة ،
- (٥) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعى ،
- (٦) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم فى الأحوال الآتية :

- (أولاً) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة ،
- (ثانياً) اذا ثبت أنه من المتصور أن تاتير الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أو لتكرر اخلالها بالبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث منازعات بين الشركاء أو لآى سبب خطير آخر ،

(ثالثاً) اذا ثبت أنها فى حلة اعسار بسبب تكرار اخلالها بجهديها .

مادة ٥٣ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الحادية والخمسين يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية. وللشركاء أن يلجؤوا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن اصدار القرار الذى يقرضه القانون .

أما في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والتحسين فإن المحاكم هي التي تصدر مباشرة بالحكم بالحل

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن العركة منحة أو لطلب الحكم بإلزامها حق وزير الزراعة في جميع الأحوال . ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

والعركة كذلك هذا الحق في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وذلك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية والتحسين وكذلك دائر العركة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية والتحسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بكل العركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز العركة إلا إذا كان مجموع ما للعركة المراد تصفيتا وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتها ففي هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مركز العركة في دائرتها .

مادة ٥٦ — في حالة حل العركة حلا اختياريا تبين الجمعية العمومية معنيا واحدا أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجورهم عند الانقضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين في المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ إلى قسم التسجيل والمراقبة لنفهره في الجريدة المينة لنفهر نظام هذه الشركات .

وتتبع هذه الطريقة في جميع الأحوال التي تدعو فيها الضرورة إلى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم :

مادة ٥٧ — على المصفين أن يصرعوا بلا إبطاء في تصفية ما للعركة وما عليها . ومتى تفرغ المصفين انتهت مهلة أعضاء مجلس الإدارة على أن يعييب عليهم من ذلك أن ياتوا في التصفية إذا طلب إليهم ذلك .

• ويجب أن يقصر المصفون عملهم على انتهاء أعمال الشركة التي يديهاهم قبل وأن يحتسبوا عن الصرور في أعمال جديدة. وكذلك يجب عليهم أن يدنووا بانتظام في دفتر الشركة حسابات التصفية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامي ويقدمونه للمراقبين لأجل التصديق عليه . ويلغ هذا الحساب ملحاقه بتمرير المراقبين للرقم التسجيل والمراقبة لتفريغها في الجريدة المدونة لتفريغ نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركاء في خلال الثلاثين يوما التالية لتفريغ حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة للنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين. وتضم جميع الطعون ما يصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الشركات ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفيين إبلاغه إلى قسم التسجيل والمراقبة لتفريغ ملخصه في الجريدة المدونة لتفريغ نظام الشركات .

مادة ٦٠ — إذا لم تقدم طعون أو متى صدر حكم نهائي في الطعون المدونة فعلى المصفيين أن يصرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية .

ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكهم .

أما الباقي فيدفع لوزارة الزراعة لكي توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة في المديرية والتي تكون عينت في نظام الشركة أو في قرار الجمعية العمومية الصادر بمحل الشركة فإذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التي تعمل لمصلحة الزراعة والتي تبين في قرار وزاري .

ومتى تم التوزيع يجب للمصفون بحساب التوزيع ودفتر الشركة إلى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — ينقطع الحق في مقاضاة أعضاء مجلس إدارة الشركة بسبب إدارتهم بأعضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذي نشر فيه تعيين المصفيين .

ويستطع الحق في كل قضية ضد المصنف بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الشركاء باقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات

مادة ٦٢ — في أحوال التصفية الاجبارية وهي الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين تنولى المحكمة تعيين المصنفين ولها أن تمزلهن في أى وقت وتحدد المحكمة سلطة أولئك المصنفين .

ويكون للمصنفون خاصية رقابة المحكمة أو رقابة القاضي الذى تدببه ،

الباب السابع — أحكام خاصة بالمقويات

مادة ٦٣ — بماتب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى غير اخلال بوقوع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

للؤسسون وأعضاء مجلس الادارة والديرون والراقبون وأعضاء لجنة الرقابة والمصنفون الذين تصدوا في أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التسجيل والرقابة أو الى الجمعيات السومية أو الى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة وتصدوا بخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة :

أعضاء مجلس الادارة والديرون الذين تصدوا بتوزيع فوائد أو مبالغ تتجاوز على الشركاء لم تؤخذ من الارباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ماورد في الحساب الختامى أو طبقا للحساب ختامى وضع بطريق التندليس ،

أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تمل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ،

أعضاء مجلس الإدارة المدبرون الذين أقرضوا أو سلقوا مالا أو أجروا عمليات ابداع هود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين في القرارات الوزارية للنصوص عليها في المادة الخمسين ،

المصفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ — في حالة تصفية الشركة تصفية اجبارية بسبب الانحلال يجازى أعضاء مجلس الإدارة والمدبرون بالمقوبات للنصوص عليها في المادة ٢٨٦ من قانون المقوبات الاهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور للنصوص عليها في المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون في الحالة عينها بالمقوبات للنصوص عليها في المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور للنصوص عليها في المادة ٢٨٧ (الفترتين ثانيا وثالثا) وفي المادة ٢٨٨ (الفترات أولا وثانيا وثالثا ورابعا) وفي المادة ٢٩٠

مادة ٦٥ — أعضاء مجالس الإدارة والمدبرون في شركة أو مشروع ما يعاقبون بترامع لا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون الزراعة المصرية على المشروع أو للمشروع ائى يتولون ادارته أو استغلاله سواء في مكائهم التجارية أو يخطاتهم أو في أى اعلان أو غيره مما ينقص على الجمهور .

الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها في بمر ستة شهور من تاريخ صدوره أن تشفع نظامها لجلسه مطابقا لأحكامه وأن تقوم بأجراءات التسجيل التى يس عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحفائية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون ويكمل به من تاريخ نفاذه في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بتوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات والوائح ٩

صدر برأى المنتزه في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يولية سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

وزير الزراعة وزير الحفائية وزير المالية

فوزى للطىي أحمد ذو الفقار محب

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية^(١)

(١) تقدم مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية للمصرية الى مجلس البرلمان والشيوخ وقد صدقا عليه بعد تعديلات طفيفة وقد أُرسل المشروع الى جلالة الملك للتصديق عليه . وقد وردت التفرافات بتصديقه عليه . ولكن لم يظهر بعد في الجريدة الرسمية للحكومة حتى الفراغ من طبع هذا الكتاب

مذكرة تفسيرية

بالأسباب التي دعت وزارة الزراعة الى وضع

مشروع قانون جديد للتعاون

لما تولت الوزارة الحالية الحكم ويحت معالي وزير الزراعة في حلة أقسام
وزارته المختلفة ومن بينها قسم التعاون وأي معاليه أن هذا القسم لم يحق
الفرض الذي انتهى من أجله وتبين له أن في مقدمة الأسباب المؤدية إلى
ذلك تعاضد في التبصر والتعاون الحالي وفي النظام القائم عليه فأمر بتشكيل
لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع وتهديم ما يكبل تلال ذلك القسم . . .

ولما تفككت هذه اللجنة وكانت ذلك في شهر يولييه سنة ١٩٢٦ وتمحقت
بعد البحث أن قانون التعاون الحالي في حاجة إلى كثير من التعديل في أحكام
مواده ونقصر على إدخال كثير من المبادئ والروح التعاونية عليه مما يؤدي
إلى تغيير كبير فيه ، فضلت اللجنة أن تقوم بوضع قانون جديد للتعاون .

ولما كانت اللجنة مكونة من عناصر عطفة تحتل رجال الاقتصاد والعمال
والقانون والزراعة والصناعة والتجارة والإدارة ، وكانت القوانين المختلفة
للمؤسسات التعاونية على تباين أغراضها لا تختلف في جوهرها ، الأمر الذي
دعا كثيرا من البلاد الرافية إلى وضع قانون واحد يشمل جميع المؤسسات
التعاونية ، رأيت اللجنة أن الفرصة سانحة لجعل قانون التعاون عاما ضمن
المؤسسات التعاونية على اختلاف أنواعها خصوصا أن الأعمال يشكون من غلاء
الحياة ومخار الصانع مضطرون إلى تدبير الأموال اللازمة لهم فكان ذلك باعثا
كثيرا على ترجيح الرأي القائل بوضع مشروع قانون جديد بدل تعديل القانون
القديم .

مواطن الضعف في القانون القديم

تجميعها في المفروع الجديد

رأت اللجنة أن في القانون القديم كثيرا من مواطن الضعف تتخلل أحكامه فمن إيجاز يحتاج الى بيان أولى ومن غموض يستلزم زيادة إيضاح ، ومن خروج على التعاليم التعاونية السامة يستوجب الرجوع إليها . وستأتى هنا على أم هذه المواطن :

١ — سميت المنشآت التعاونية في قانون سنة ١٩٢٣ « شركات التعاون » وهذه تسمية غير صحيحة من الوجهة العلمية إذ أن كلمة « شركة » تدل على الهيئة الرأسمالية التي عمادها المال وغرضها الكسب ، وبما أن أساس التعاون هو تضامن الأشخاص وتساندهم وغايته البلوغ بهم الى الكمال للمادى والأدبى ذلك وجبت التفرقة بين الاصطلاح الرأسمالى والاصطلاح التعاونى ، وحيث أن كلمة « جمعية » اعتبرت في أغلب البلدان التي انتشر فيها التعاون التسمية الصحيحة قد رأت اللجنة الأخذ بها .

٢ — يقول السادة الأولى من قانون سنة ١٩٢٣ ان القصد من تكوين الشركات التعاونية الزراعية هو السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية ، وبما أن الغرض من الجمعيات التعاونية هو تحسين حالة الاعضاء الاقتصادية فقد راعت اللجنة ذلك في المادة الأولى من مفروعها ، وهذا ما أغفله قانون سنة ١٩٢٣ الذى حرم على الشركات التعاونية الزراعية الانخراط بالجمعيات المنزلية لاعتنائها .

وقد برهن قانون سنة ١٩٢٣ على عدم تقديره للوجهة الاجتماعية لتعاون بلغاله في المادة ٤٧ منه تخصيص جزء من صالى الارباح لتمدين الناحية القائمة فيها الجمعية وخصوصا من الوجهة التعليمية ، وايضا لاصصال الخير ونشر المبادئ التعاونية . وحيث أن وجوب تخصيص جزء من الارباح لهذه الاعمال أصل أصيل في البدء التعاونى لدرجة أن الاتحادات العامة في أوروبا تحتم على الجمعيات المنتسبة اليها التزام هذا الاصل قررت اللجنة ذلك في المادة ٧٧ من مفروعها .

٣ — قصرت المادة الثانية عشرة من القانون سنة ١٩٢٣ قبول الودائع في الجمعيات التعاونية على الاعضاء وقد رأت اللجنة أت الأخذ بهذا المبدأ صار بالجمعية وذلك أباغت في المادة ٤٠ من الباب الخامس من مشروعها قبول الودائع من غير الأعضاء للأكثر من أموالها من جهة ولتشجيع النير على معاملة الجمعيتين جهة أخرى حتى إذا تبينوا ما في الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة انضموا اليها.

٤ — تنفي المادة الثانية عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ بأن تكون المصارف التعاونية ملزمة باتباع المسؤولية المطلقة ، وقد قررت اللجنة في السادة الثامنة من مشروعها أن يترك لجمعيات التعاونية ذلك رأس المال على اختلاف أنواعها اختيار نوع المسؤولية التي تناسب عملها لأنه قد نشأ حجة عملها الأساسي التليف ثم تأتي عليها ظروف تقلل من هذا وتكثر من الانحجار ، وبما أن العمل الأول يستوجب تضيق دائرة العمل والثاني توسيع دائرته فاقا حتم القانون اتباع المسؤولية المطلقة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجمعية غير القادرين بطبيعة الحال على الاشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ، ذلك الاشراف الذي يطلبه نظام المسؤولية المطلقة .

يضاف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم في البلاد الثرية من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسؤولية المطلقة لجمعية زراعية يتمون بها فانما كلن أعضاء مثل هذه الجمعية يرغبون في كسب عضوية هؤلاء ويضلون تلك الاخذ بنظام المسؤولية المحدودة لما في ذلك من المصلحة لهم فلا معنى إذن لازلهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاوني لا يكسب الثقة أو لا يتسوله الحصول على المال السككي لإدارة دولا ب أعماله الا اذا كانت مسؤوليته مطلقة فهو قول لا يقره الاخبار والتجربة وأماننا في ألمانيا وهي أم التعاون في الاقراض النوطن من المسؤولية وكلاهما ناجح .

٥ — نصت للمادة التاسعة عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ على انشاء " قسم تسجيل وتنشيط شركات التعاون الزراعية " بوزارة الزراعة تكون مهمته تسجيل شركات التعاون وتنشيط عليها وحيث ان هناك أموراً أخرى من الأهمية بمكان يجب أن يقوم بها هذا القسم مثل بث الدعوة التعاونية ومساعدة الأهالي على انشاء

٢٥٤ مذكرة تفسيرية عن مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

جيات تعاونية وتعليقهم أنظمتها ونشر الترتيب التعاونية بينهم والبطاع عن المصالح التعاونية بصفة عامة والعمل على رقيها — رأيت اللجنة أن يستبدل أسم " قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية " بأسم " قسم التعاون " .

٦ — يقتضى نظام تسجيل شركات التعاون حسب المادتين ١٧٥ و ١٧٦ من قانون سنة ١٩٢٣ انتقال عمدة أعضاء على الأقل الى المحكمة المختصة التي قد تكون بيعة عنهم لأتمام إجراءات التصديق على امضاءاتهم وفي ذلك عقبات وصعوبات . وقد رأيت اللجنة أن تسهل هذه المهمة على الفاعلين بها فأجازت للمؤسسين في المادة ١٣ من مشروعها أن ينيبوا عنهم ثلاثة منهم يقومون بهذه المهمة في أقرب محكمة .

٧ — تجيز المادة ٢٩ من قانون سنة ١٩٢٣ لعضو السطيل حق استرداد قيمة حصصه وترى اللجنة في ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجمعيات اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء اما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم واما رقبة في ايقاع أذى بالجمعية لسبب من الأسباب يفضى الى حلها .

واللجنة مع تسكها بكل ما من شأنه عدم انقاس رأس المال الأصلي لجمعيات التعاون ترى أنه يحدث أحيانا ما يقتضى استقالة العضو واسترداده لقيمة حصصه . فتوفيقا بين هذين الأمرين قررت في المادة ٥١ من مشروعها اجزاة تنازل العضو المستقبل عن حصصه للغير بشرط موافقة مجلس الادارة على ذلك .

٨ — أجازت المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٢٣ للجمعية السومية انتخاب لجنة مراقبة من بين أعضائها وحيث أن التماثل التعاونية تقضى بوجوب جعل تامين هذه اللجنة الزاميا لا اختياريا لضمان حسن سير مجلس الادارة قررت اللجنة ذلك في المادة ٥٨ من مشروعها .

أما المراقب الذى تشير اليه المادة ٣٧ من قانون سنة ١٩٢٣ والذى يصح أن يكون من غير الأعضاء فهو في الواقع مراجع الحسابات .

وقد فرضت المادة المذكورة موافقة وزارة المالية على اختيار هذا المراجع وفي ذلك ارتباك للعمل دلت عليه التجارب . فقد حدث أن انتخبت بعض الجمعيات مراجعا لحساباتها واختلفت وزارتا الزراعة والمالية على اقرار اختياره مما ترتب عليه ارتباك في أعمال الجمعية

ولما كانت الأصول التعاونية تتطلب في مراجع حسابات الجمعيات المساهما تماما بالأمور المالية ومعرفة حقيقية للصيغة الخاصة لهذه الجمعيات وعلافا مادقا على مبادئها قررت اللجنة في المادة ٨٠ من مشروعها أن يقوم بهذه المهمة اختصاصيون من قسم التعاون أو الاتحاد التعاوني التي تنتمي اليه الجمعيات .

٩ — أقر قانون سنة ١٩٢٣ في المادة ٤٤ مبدأ الاتابة في التصويت وقد رأت اللجنة أن العمل بهذا المبدأ صار فهو يشجع الاعضاء على التنبه عن حضور الجلسات ولا يخفى أهمية هذه الجلسات لما تنتج من الفرم لازدياد رابطة الاعضاء بينهم يمس وتدريبهم على المناقشة وتوقيفهم على أعمال الجمعية فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا أن النضر اذا أعطى صوته بطريق الاتابة إنما على ارادته دون أن يستمع المناقشة التي قد تغير رأيه في الموضوع ، لذلك قررت اللجنة في المادة ٧٣ من مشروعها عدم جواز الاتابة في التصويت الا للنساء والضرر والمصبور عليهم على ألا تمتدى الاتابة شخصا واحدا .

١٠ — جاء في المادة السابعة من قانون سنة ١٩٢٣ ألا يطلق اسم " شركة تعاون " الا على الشركات التي يعترف بها قانون التعاون وحيث أن في وضع المادة بهذه الصيغة ما يفتح مجالاً للتحايل والمغالطة وخداع الجمهور باسم التعاون فيسمى بعضهم شركته الرأسمالية باسماء مختلفة تضاف اليها كلمة " تعاون " رأت اللجنة أن الكلمة التي يجب المحافظة عليها هي كلمة " تعاون " أو ما يشتق منها كما جاء في المادة ١٠٧ من مشروعها .

المبادئ التعاونية التي أدخلت في مشروع القانون الجديد

أدخلت اللجنة كثيرا من المبادئ والروح التعاونية في مشروعها ملاحظة في ذلك ظروف البلاد وحاجتها ، تأتي هنا على أهمها :

١٠ — أفضل قانون سنة ١٩٢٣ المبدأ الأساسي للتعاون التي يفضي بمجمله حركة شعبية وأدركت اللجنة هذا الأمر فعملت على ادخال هذا المبدأ رجاء الوصول بالتعاون يوما ما الى ذلك ومهدت الطريق بأن نصت في المواد من ٩٩ الى ١٠٤ من مشروعها على إيجاد اتحادات تعاونية تقوم بالعمل التي يقوم به الآن قسم التعاون فنسحب الحكومة تدريجيا من الميدان التعاوني كلما تهدمت الأمة فيه تاركة الحركة في نهاية الأمر تسير بأكتلها وفقا لمبدأ للمونة القاتية .

٢ — قررت اللجنة في المادة ٢٢ من معروضها فيما يخص السياسة العليا للتعاون من حيث تنظيمه وتمويله وجوب إنشاء مجلس تعاونى أعلى وقررت تشكيله بحيث يمتص مع الروح الشعبية المذكورة في النقطة السابقة وكى ضمن استقلال رأى أعضائه وانتظام انعقاد اجتماعاته .

٣ — دلت التجارب على أن التعاون في مصر في حاجة الى مساعدات مادية تمويه وتنبيه وتيسير وتساعد على نموه والأخذ بتطبيقاته ، فذلك قررت اللجنة في المادة ٤ من معروضها وضع امتيازات أسوة بالبلاد الأجنبية رأيتها ضرورية لتشجيع الأهالى على تأسيس جميات تعاونية .

٤ — بما أن الأقلية العظمى من أعضاء الجميات الزراعية من صغار الزراع الذين يحملون وراء قانون الحقبة الأفقنة الأمر القى يترتب عليه لرباكى بمعاملة الجمعية مع أعضائها في حالة عدم قيامهم بتعهداتهم نحوها قررت اللجنة في المادة ٥ من معروضها وجوب استثناء الجميات التعاونية من حكم الحظر المنصوص عليه في القانون المذكور الخاص بمدد توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة .

٥ — نصت المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٢٣ على أنه لا يجوز للشريك أن يحلله أسهما يزيد مجموع قيمتها على عمر رأس مال الشركة على ألا يزيد هذا المجموع على ٢٠٠ ج ٢٠٠ .

وقد رأت اللجنة أن في هذا التعميد ما يفل أيدى الراشدين من الأعضاء في تمويل شركتهم . فذلك قررت اللجنة في المادة ٥٥ من معروضها رفع مقدار ماله يحتللك المصروف رأس المال الى الخمس مع عدم فرض مبلغ معين لا يتعداه .

٦ — لم تنص المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٣ على موعد معين يلزم به "قسم التعاون" بأن يسجل ما يقدم اليه من الجميات للزعم انشاؤها أو يرسل الى اللؤسين عقد التأسيس وما منه من الأوراق لاستيفائها اذا لم تكن مستوفاة وكى ذلك مجال للسوف التسجيل وتعطيل الأعمال .

لهذا قررت اللجنة في المادة ١٢ من معروضها اعطاء مهلة ١٥ يوما لقسم التعاون لتسجيل النقد أو رده لاستيفائه ، فاذا اغضى هذا اليباد بدون التيام بذلك أو اذا أمدد أوراقها طالبا تعديلها ورأى اللؤسون أن لاحتى لقسم التعاون فيها طلبه

من التعديل ظم إن يرضوا الأمر إلى المحكمة الابتدائية الكلية في دائرة اختصاصها مركز الجمعية وهي تمت فيه بطريق الاستعجال وبدون معارف ويكون حكمها نهائياً .

٧ — نصت للمادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٢٣ على أن يصدر معالي وزير الزراعة بعد الاتفاق مع معالي وزير المالية قراراً يبين فيه القواعد التي يجب اتباعها في عمليات التمثيل لأعضاء المراكز التعاونية أو قبول الودائع منهم، وكذلك في عمليات الاستعراض التي تقدمها المراكز .

وقد وضع مشروع هذا القرار ولكنه لم يصدر بعد .

ولما رأت اللجنة أن وضع قواعد الاقتراض والاقتراض بهذا الشكل عرضة للتفسير والتبديل بما قد لا يفي بمصلحة التعاون قررت أن تكون هذه القواعد صادرة في شكل قانوني دستوري يضمن سلامته ويزيد ثقة الأهالي به . فراجعت اللجنة مشروع القرار السالف الذكر واقتبست منه بعض أحكام وأضافت إليه أحكاماً أخرى جعلته أكثر اتفاقاً مع المبادئ التعاونية القويمة كما هو مبين في الباب الخامس من مشروع اللجنة .

٨ — فرض قانون سنة ١٩٢٣ في المادة ١٨ منه حداً أدنى لرأس مال المراكز التعاونية لا يقل عن ٢٥٠ ج.م يدفع خمس هذا المبلغ على الأقل ، وبما أن الأخذ بهذا المبدأ يكون عبئاً في سبيل تأسيس كثير من الجمعيات التعاونية لفقر أعضائها قررت اللجنة عدم الأخذ به عملاً بالمبادئ التعاونية واقتداء بالبلاد التي خلعت خطوات واسعة في التعاون .

٩ — نظراً لأهمية التفتيش على الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها رأت اللجنة ضرورة تعميل هذا العمل فوضت قواعده مفصلة في الباب الثامن من مشروعها .

كذلك رأت اللجنة ضرورة زيادة إضناح اختصاصات مجالس الإدارة للمراكز وممثلاتها كما ورد في الباب السابع من المشروع . ولكي تتوطد الثقة في نفوس المتعاملين مع الجمعيات التعاونية من غير أعضائها رأت اللجنة أن تعين مسؤولية أعضاء هذا المجلس قبل الترخيص حتى يكون الجميع على بينة من مسامته حسب نص المادة ٦١ من المشروع .

٢٥٨ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

١٠ — نظر المجلس مشروع قانون التعاون فامتنع عن معقضى أحكامه للمنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها راعت اللجنة في مواد أبوابه المختلفة أن تنفق أحكامه وهذه الفاية .

هذه هي أم الأسباب التي دعت لجنة التعاون الاستشارية العليا الى تنضيل الرأي القائل بوضع قانون جديد للتعاون بدل تعديل القانون القديم .
وقد كانت اللجنة في أبحاثها الطويلة . رجاء الوصول الى وضع أقوم الأنظمة وأسهلها تطبيقاً، مسترشدة بما وصلت اليه الأنظمة التعاونية في الأمم الراقية مراعية ظروف البلاد وحلجة أهلها .

مشروع قانون

بشأن الجمعيات التعاونية المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه . وقد صدقنا عليه
واصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — تعد جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الإنتاج والصرف والبيع والاقتراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأرض وأعمال الري والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة في ذلك للبادئ التعاونية .

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال للنقمة .

مادة ٢ — لا يطلق اسم جمعية تعاونية مصرية الا على الجمعيات المنصوص عليها في المادة السابعة .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٥٩

مادة ٣ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها إلا إذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الجمعية لفرض خدمة مصالح الأعضاء على وجه أتم ، هذا فيما عدا أعمال الافتراض فاته لا يجوز للجمعيات أن تعرض غير أعضائها .

مادة ٤ — تتكون الجمعية التعاونية من أفراد يختلف عددهم بشرط أن لا يقل من عشرة أعضاء .

رأس مال الجمعية قابل للتغيير ويجوز أن يتكون رأس مالا أصلى من اشتراكات أو أنصبة أو أسهم .

مادة ٥ — يجب أن تكون لكل جمعية تعاونية مصرية تسمية خاصة تميز عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

١ — للفرض الأصلى من أعمالها .

٢ — اسم المدينة أو القرية التى بها مقرها .

ويجب أن لا تتضمن تسمية الجمعية اسم أى شخص .

مادة ٦ — يجب أن يذكر اسم الجمعية كما هو موضح فى المادة السابقة فى دفاتر الجمعية وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها فى سجل الجمعيات التعاونية المصرية .

مادة ٧ — يكون مقر الجمعية فى المدينة أو القرية التى تزاول فيها أعمالها . ولا يجوز أن تكون لها فروع فى جهات أخرى إلا إذا كان ذلك لخدمة ما تحتاج إليه أو لتصرف حاصلاتها أو حاصلات أعضائها .

لا يجوز أن تؤلف أكثر من جمعية تعاونية لفرض واحد فى مدينة أو قرية واحدة إلا بتصريح خاص من قسم التعاون بوزارة الزراعة وتستثنى من ذلك المحافظات وعواصم اللدريات .

يجب التمييز بين أسماء الجمعيات إذا ما تألفت أكثر من واحدة منها فى مدينة أو قرية واحدة .

مادة ٨ — تنضم الجمعيات التعاونية من حيث مسئولية أعضائها الى نوعين :

١ — جمعيات ذات مسئولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسئولين بقدر قيمة أسهمهم فى الجمعية أو بقيمة أزيد منها يتص عليها فى نظام الجمعية .

٢٦٠ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

٢ — جيات ذات مسئولية غير محدودة يكون فيها الأعضاء مسئولين بالتضامن عن كافة ما على الجمعية من التزامات ويجب أن يزداد على اسم الجمعيات التي من هذا النوع أن مسئوليتها غير محدودة .
والجسبات ذات للمسئولية غير المحدودة دون غيرها أن تتكون بنير رأس مال.

الباب الثاني

في الجمعيات التعاونية للمصرية

مادة ٩ — الأشخاص الذين يشتركون في انشاء جمعية تعاونية هم مؤسسونها
وم الذين جدولون تحضير عقد التأسيس الابتدائي ومشروع نظام الجمعية .

مادة ١٠ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائي للتأسيس على ما يأتي :

- ١ — تاريخ ومكان تحريره .
 - ٢ — أسماء المؤسسين ومحل انشاءهم وصناعاتهم .
 - ٣ — اسم الجمعية .
 - ٤ — مقرها .
 - ٥ — نوع أو أنواع أعمالها .
 - ٦ — مدتها إن كانت لها مدة محددة .
 - ٧ — قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتتب به من الأسهم وما دفع من ثمنها وكذلك نوع الأنصبة وقيمتها والمبات إن وجدت .
- مادة ١١ — يجب وضع نظام الجمعية طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يشتمل على الآتي ضمن نصوصه ما يأتي :

- ١ — اسم الجمعية .
- ٢ — نوع أو أنواع الأعمال التي تزاو لها .
- ٣ — مقرها ومدتها إن كانت لها مدة محددة .
- ٤ — نوع مسئولية أعضاء الجمعية .
- ٥ — قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها .
- ٦ — أقصى ما يجوز أن يمتلكه العضو من الحصص مع مراعاة الحدود الواردة في المادة (٥٥)

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية للمصرية ٢٩١

٧ — شروط قبول الأعضاء وتصلهم أو انسحابهم .

٨ — كيفية ادارة الجمعية .

٩ — تعيين طريقة معاملة غير الأعضاء اذا أرادت الجمعية معاملتهم وذلك في الحدود للنصوص عليها في المادة ٣

١٠ — السنة المالية للجمعية .

١١ — طريقة تحضير الحساب الختامي والمصادقة عليه .

١٢ — كيفية تكوين المال الاحتياطي .

١٣ — كيفية توزيع الأرباح .

١٤ — قواعد دعوة الجمعية السومية وكيفية التصويت فيها.

مادة ١٢ — يجب على المؤسسين أن يرسلوا الى قسم التعاون فيستخبر من عقد التأسيس ونظام الجمعية موقفا عليها من جميع المؤسسين ومصدقا فيها على امضاءاتهم تصديقا قانونيا ، فاذا رأى قسم التعاون أن نظام الجمعية غير مطابق لأحكام هذا القانون فعليه أن يبيده الى المؤسسين في ظرف خمسة عشر يوما مع بيان التعديلات التي رأى ادخلها ، فلذا انقضى الميعاد المذكور بدون اعادة النظام للمؤسسين أو اذا أعاده ورأى المؤسسون أن التعديلات التي رأى قسم التعاون ادخلها لا مبرر لها فلهم أن يرضوا الأمر بهرئة مباشرة للمحكمة الاجرائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية ، وعلى المحكمة بعد مماع ملاحظات قسم التعاون أن تبث فيه بطريق الاستعجال وبدون مصاريف ويكون حكمها غير قابل لأي وجه من وجوه الطعن .

مادة ١٣ — لمؤسسى الجمعية أن ينتخبوا من بينهم لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تنوب عن جميع المؤسسين في أعمال الاجراءات المنصوص عنها في المادة السابعة وعلى هذه اللجنة أن تقدم الى قسم التعاون مع عقد التأسيس ونظام الجمعية عضر انتخابها .

مادة ١٤ — تسجل الجمعيات التعاونية في سجل خاص معد لذلك في قسم التعاون بدون أية البيانات الواردة في المادة ١١ وغير ذلك من البيانات التي يرى التسم قائمة في تدوينها

٢٦٢ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

ويرسل قسم التعاون الى الجمعية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما شهادة تدل على تسجيل الجمعية والنشر عن عقودها ومعا لائحة من عقد نظامها وتأسيسها ويحفظ النسخة الأخرى في محفوظاته .

مادة ١٥ — على قسم التعاون أن ينشر ملخص نظام الجمعية في نفرة يصدرها .

مادة ١٦ — لاتعد الجمعية مؤلفة الا من تاريخ النشر المنصوص عنه في المادة السابعة .

مادة ١٧ — الاعضاء المؤسسون مسئولون بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الجمعية من ثقتان وعما يطرع عنه من تعهدات فإذا تقرر تكوين الجمعية فليس لهم أى حق في الرجوع على المكتتبين بإشتركاك أو أسهم .

أما اذا تألفت الجمعية فلتها ترد اليهم ما أقتنوه من مصاريف لتأسيسها وتحدد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٨ — للؤسسون مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتابات الواردة في عقد التأسيس الابتدائي وعن الانصبة السليبة وعن الهبات للوضحة بذلك المقدم وعن القيمة التي قد مروها للانصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٩ — كل جمعية أنشأتها فرما تعلن عنه قسم التعاون لتسجيله .

مادة ٢٠ — كل تعديل في نظام الجمعية يكون بقرار من الجمعية العمومية طبقا للإجراءات المبينة في المادة ٧٥

أما اذا كان التعديل خاصا بزيادة درجة مسئولية الأعضاء عما هو مقرر في نظام الجمعية أو بحمل هذه المسئولية غير محدودة وجب أن يكون بموافقة جميع الأعضاء .

مادة ٢١ — كل تعديل في نظام الجمعية يجب تسجيله ونفريه ولا يمكن التمسك به قبل النير الا من تاريخ هذا النشر .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٦٣

الباب الثالث

المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية

مادة ٢٢ — ينشأ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة لحركة التعاونية ونقص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو التبر من الاطانات المالية أو غيرها .
ويكون تشكيل المجلس كما يأتي :

عدد الاعضاء

رئيسا مبتون بمرسوم ملكي	{	١	وزير الزراعة
		١	وكيل وزارة المالية
		٢	عضوان من مجلس الشيوخ
		٣	أعضاء من مجلس النواب
		٢	من مديري المصارف المصرية
		٥	من الاختصاصيين بوسائل الاقتصادية على أن يكون منهم أثنان من أعضاء الهيئات الزراعية الكبرى
		٨	أعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية من بين أعضائها وبين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزاري ويختار وزير الزراعة هؤلاء الاعضاء الثمانية من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن رئيسا يصدر هذا القرار
		١	المستشار للملكى لوزارة الزراعة
		١	مدير قسم التعاون
		١	مراقب مصلحة التجارة والصناعة

مدة العضوية في هذا المجلس للاعضاء المعينين أو للتعيين ثلاث سنوات ويجوز اعادة انتخاب السنو أو تعيينه .

يستبدل الاعضاء للصينون بمرسوم ملكي قبل انتهاء مدة عضويتهم اذا قدوا الصفة التي عينوا بسببها الا أنهم يستمررون في عملهم الى أن يتم تعيين من يحل محلهم .
يتنخب المجلس وكيله من بين أعضائه يقوم مقام الرئيس في غيابه .

مادة ٢٣ — يتنقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويجب على الرئيس أن يدعو المجلس للافتقاد اذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء .
وتكون الدعوة في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الطلب .

مادة ٢٤ — لا يقرر وزير الزراعة أسراً من الأمور المبنية في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ الا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

الباب الرابع

في الأسهم والى المال الاحتياطى

مادة ٢٥ — اصدار الأسهم غير محدود بمدد فى الجمعيات ذات الأسهم ولا يجوز للجمعية أن تصدر أسهما بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عنها .

مادة ٢٦ — تعين قيمة الاسهم فى نظام الجمعية على ألا تقل عن نصف جنيه ولا تزيد عن جنيين . فاذا تحددت قيمة السهم بنصف جنيه تدفع بأكملها وقت الاكتتاب واذا زادت عن ذلك يدفع على الأقل نصف جنيه عند الاكتتاب على أن يسدد الباقي فيها بمدد دفعة واحدة أو على أقساط .

مادة ٢٧ — لا توزع أرباح على العضو الا بعد تمام تسديده لقيمة أسهمه والى أن يتم هذا التسديد يطرح ما يخصه من الأرباح من حساب الباقي من عن هذه الاسهم .

مادة ٢٨ — اذا سببت خسائر الجمعية فى سنة ما عجزا من رأس المال المسهم للدفع فلا يجوز توزيع أرباح فى السنوات التالية الا بعد سد ذلك العجز .

مادة ٢٩ — يحكون المال الاحتياطى للجمعية عدا للمبالغ للأخذة له طبقاً لاحكام المادة ٧٧ من الموارد الآتية :

١ — ما قد يقرض من رسوم الدخول .

مشروع القانون الخاص بالمجمعات التعاونية المصرية ٢٦٥

- ٢ — الهبات والوصايا والأوقاف التي لم تخصص لفرض معين .
٣ — الفوائد والأرباح ومبالغ العائد التي لم تطلب خلال الخمس السنوات التالية لاعتمادها من الجمعية العمومية .

مادة ٣٠ — إلى أن يبلغ المال الاحتياطي ربع رأس المال للمساهم المدفوع يجب سد العجز الذي قد يحصل فيه من أرباح السنوات التالية قبل دفع أية فائدة أو مائد . فإذا بلغ الاحتياطي الربع المشار إليه أو زاد عنه ثم هس بعد ذلك فيسد العجز بالطريقة فيها ولكن بقدر ما يئده إلى الربع فقط .

مادة ٣١ — متى بلغ المال الاحتياطي ضعف رأس المال للمساهم المدفوع جاز للجمعية أن تكون مالا احتياطيا غير مادي تنصرف فيه طبقا لقرارات جمعيتها العمومية .

الباب الخامس

قواعد الاقتراض والاقتراض والودائع

مادة ٣٢ — على الجمعيات التعاونية التي يكون غرضها أو من أغراضها الاقتراض والاقتراض وقبول الودائع مراعاة القواعد المبينة في المواد الآتية :

مادة ٣٣ — لا تعطى القروض والاعتبارات إلا للأعضاء وذلك بمقتضى عقود يبين فيها القرض من القروض ومديتها . ويشترط فيها أن تكون مخصصة بأكملها لأعمال متبعة داخلة ضمن الأعمال التي تزاوها الجمعية وتراعى في إعطائها حاجة القرض إليها ومقدرته على تسديدها .

مادة ٣٤ — القروض التي تقدمها الجمعية لأعضائها تكون أما لأجل قصير أو لأجل متوسط .

مادة ٣٥ — القروض القصيرة الأجل تعطى لأمد لا تزيد عن المدة التي تستغرقها الأعمال التي استوجبتها تلك القروض على أن لا تزيد مدة القرض عن اثني عشر شهرا .

لا يجوز مد أجل هذه القروض إلا إذا دفع القرض نصف دينه على الأقل كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة .

٢٦٦ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٣٦ — تعطى القروض للتوسعة الأجل لمدة تتناسب مع الأعمال التي أعطيت القروض من أجلها على ألا تزيد عن خمس سنوات، وتسدّد هذه القروض أقساطاً سنوية .

لا يجوز أن تزيد القروض للتوسعة الأجل عن عشر المبالغ التي تخصصها الجمعية للاقراض ، وتستثنى من ذلك الجمعيات التي تتطلب طبيعة أعمالها الاقراض لأجل متوسطة .

مادة ٣٧ — يشترط في إعطاء القروض القصيرة الأجل تقديم إحدى الضمانات الثلاث الآتية :

١ — كفالة شخصية من ضامن أو أكثر من ذوى اليسار سواء من الأعضاء أم من غيرهم .

٢ — ايداع أوراق تجارية أو قراطيس مالية من التي تهبها الحكومة أو أشياء أخرى ذات قيمة أو منقولات .

٣ — رهن عقارى أو حيازى .

وفي الحالتين الأخيرتين لا يجوز أن يزيد مقدار القرض عن ٦٠ ٪ من قيمة الوديعة أو الرهن .

مادة ٣٨ — يشترط في القروض للتوسعة الأجل تقديم رهن عقارى من الدرجة الأولى أو رهن حيازى على أعيان خالية من كل حق عيني أو تقديم قراطيس مالية من الدرجة الأولى .

مادة ٣٩ — يصبح القرض مستحق الدفع فوراً وبدون انذار اذا ثبت لمجلس الإدارة عدم استعمال القرض في الأوجه التي أعطى من أجلها .

مادة ٤٠ — للجمعيات أن تهب ودائع سواء من الأعضاء أو من غيرهم لأجل مسمى أو تحت الطلب على أن تكون الودائع التي تحت الطلب بدون فائدة . أما الودائع التي لأجل مسمى فيجوز أن تكون بفائدة أو بدون فائدة .

لا يجوز التصرف في المبالغ المودعة تحت الطلب . أما الودائع التي لأجل مسمى فلا تصرف فيها الجمعية إلا بمقدار ٧٠ ٪ من مجموع قيمتها ولا تستعمل لأجل يتجاوز ميطاد استحقاقها .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٦٧

مادة ٤١ — للجمعيات أن تتولى تسديد مستحقات على الأعضاء من مالهم أو تحصيل مطلوبات لهم نظير صمولة معينة .

مادة ٤٢ — على الجمعية العمومية أن تقرر في كل سنة :

١ — الحد الأقصى لمجموع المبالغ التي تقرر من الجمعية ومجموع المبالغ التي تنفقها بصلة ودائع .

٢ — أقصى مبلغ ينصص لمجموع القروض والاعتمادات التي تعطى للأعضاء أثناء السنة .

٣ — أقصى مبلغ تعرضه الجمعية للعضو الواحد دفعة واحدة أو على دفعات متعددة .

مادة ٤٣ — لا يجوز أن يزيد الفرق بين قائمة الاقتراض ومتوسط قائمة الاقتراض عن ٣ في المائة في حالة القروض للمتوسطة الأجل .

الباب السادس

حقوق وواجبات الجمعيات وأعضائها

مادة ٤٤ — الجمعيات التعاونية المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المدنية ويمرر لها قبول الهبات والوصايا والانتفاع بالأوقاف المحبوسة عليها وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٤٥ — الجمعيات التعاونية المولدة طبقاً لأحكام هذا القانون تتمتع بالزاي الآتية :

(أ) — تمتع من الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصدق على الامضاءات والنصر الخاصين بالعقود المذكورة يكونان بلا مقابل ،

(ب) — تمتع من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها المدنية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات ،

(ج) تس من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدما للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى دائرة أعمالها ،

(د) تحفى من الرسوم الجمركية التى تستحق على المدد والآلات التى تستورد لها لتأسيسها فى بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد فى خلال السنتين الأوليين لتأسيسها ،

(هـ) تمنح تقييلا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل المدد والآلات المذكورة آغا على السكك الحديدية التابعة للحكومة ،

(و) يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحليل فى المعامل الكيميائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزارى يصدره الوزير المختص ،

(ز) تمنح تخفيضا قدره ٠.٥ ٪ على الأقل من أعنان البذور والاسمدة التى تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية .

مادة ٤٦ — يجب أن تتوافر فى المصروفات الآتية :

١ — أن يكون مصرى الجنس

٢ — أن يكون مقبلا فى الجهة التى تزاوول الجمعية فيها عملها أو تكون مصالحه أو أشغالها فيها . ولم يكن محكوما عليه بالافلاس بالتدليس ولا فى جنابة أو جنحة مخلة بالأمانة أو بالعرف

٣ — أن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية وقام بالتعهدات الخاصة بالاشتراك ورسوم الدخول أو الاكتتاب فى الاسم ودفع قيمتها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق الدخول فى الجمعية على الا* كتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٤٧ — اذا تمت الجمعية للتعاونية بجمعية تعاونية زراعية وجب أن يكون أعضاؤها ممن يستغلون أرضا زراعية كلاك أو مستأجرين أو ممن يزاوولون أى عمل مرتبط بالزراعة ، هذا فضلا عن توافر المصروفات للهيئة فى السادة السابقة

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٢٩

مادة ٤٨ — تحقد صفة العضوية باستقالة العضو أو بوفاته أو بفصله .

مادة ٤٩ — يفصل العضو من الجمعية في الاحوال الآتية :

١ — اذا فقد شرطاً من الشروط المنصوص عليها في اللادتين ٤٦ و ٤٧

٢ — اذا لم يسدد ما عليه من ديون للجمعية .

٣ — اذا أتى عملاً من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً

٤ — اذا التحق بجمعية تعاونية في نفس الناحية تفتقل بالعمل الذي تستغل به جيبته أو التحق بجمعية أقرض تعاونية وهو عضو في مثلها ولو كانت في ناحية أخرى ويكون الفصل بقرار تصدره الجمعية العمومية طبقاً للشروط المقررة في المادة ٧٥

مادة ٥٠ — ليس للعضو الذي فصل من عداد الأعضاء ولا لورثة العضو التوفى من حق الا في أن يستردوا قيمة ما للعضو من أسهم بنسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً لحساب الختامى المصدق عليه من الجمعية العمومية . وبعد استئزال كل ما عليه من دين للجمعية . ولا يجوز بأى حل من الاحوال أن يزيد المبلغ الذى يدفع من المبلغ الذى دفعه العضو للجمعية .

ولا يدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطى ولا الديون غير للضمونة ولا التى حل أجلها ولم تدفع ولا بمتلكات الجمعية .

والجمعية ستة اشهر من يصد عمل الحساب الختامى السنوى لتفخ هذه المبالغ ، وعلى كل حل لها الحق في أن لا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من عشر رأس المال المدفوع .

ويستط الحق في المطالبة بعد مضي خمس سنوات من وفاة العضو أو فصله .

مادة ٥١ — ليس للعضو المستحيل أن يطالب بقيمة اسمه وانما يجوز له أن يتنازل عن هذه الأسهم للغير بالشروط المبينة بالمادة ٤٤ أما ورثة العضو للمستحيل فيعاملون بأحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ — يبقى العضو للمستحيل أو المفصول وكذلك ورثة العضو التوفى محشولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الجمعية أو الوفاة في كل ما يخلق بها أبرمت الجمعية من أعمال الى ذلك التاريخ وفي حدود المسئولية المقررة في نظام الجمعية .

٢٧٠ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٥٣ — تكون الأسهم دائما اسية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا بسبب ديون للجمعية .

مادة ٥٤ — يجوز للعضو أن يتنازل عن أسهمه لشخص آخر بمقتضى عقد عرقي بشرط أن يوافق مجلس الادارة على هذا التنازل فاذا انحلت الجمعية في خلال ستة أشهر من تاريخ التنازل وحصلت تمهيتها فيستمر العضو المتنازل صانعا للتنازل اليه قبل الجمعية عن الالتزامات الناتجة من هذه التصفية .

مادة ٥٥ — لا يجوز للعضو أن يملك أكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية .

مادة ٥٦ — الأعضاء الذين يوفون دائي الجمعية حقوقهم تشغل اليهم حقوق هؤلاء الدائنين في التأمينات والضمانات التي لهم قبل الجمعية وذلك حتما وبقوة القانون .

مادة ٥٧ — لا تسرى أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يخص بمعاملاتها مع أعضائها .

الباب السابع

ادارة الجمعيات

مادة ٥٨ — يكون لكل جمعية تعاونية مجلس ادارة يدير شئونها ولجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام ويتألف كل من مجلس الادارة ولجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء طبقا لاحكام نظام الجمعية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاء هاتين الهيئتين أجرا على عملهم .

مادة ٥٩ — يجب تبليغ قسم التعاون أسماء أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة وصناعاتهم وكل تغيير يحدث في تشكيل هاتين الهيئتين .

مادة ٦٠ — مجلس الادارة يمثل الجمعية أمام القضاء فيما لها من الحقوق وما عليها من الواجبات .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية . ٢٧١

مادة ٦١ — فيما عدا الأعمال التي ليس نظام الجمعية على أن ليس لمجلس الإدارة مزاوتها الا بعد موافقة الجمعية العمومية فان جميع معاملات مجلس الإدارة تترك الجمعية قبل الغير طالما أن هذه المعاملات تدخل ضمن الأعمال للتصوير عليها في نظام الجمعية .

يجب على أعضاء مجلس الإدارة القيام بتنفيذ جميع التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الجمعية ولكنهم ليسوا مسئولين شخصيا عن أعمال الجمعية التي يجرؤونها في حدود توكيلهم .

إذا قام أعضاء مجلس الإدارة بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الجمعية بأنها من متناول عمل الجمعية قبلهم شخصا مسئوليتها سواء قبل الجمعية أم قبل الغير .

مادة ٦٢ — يجب على كل جمعية تعاونية أن يكون لديها غير الفاتر التجارية للشار إليها في المادة الحادية عشرة والواد التي تليها من قانون التجارة الأهلى الفاتر المينة بعد وهي :

١ — دفتر الأعضاء ، وتبين فيه أسماؤهم وصناعاتهم ومحال اقامتهم وتاريخ قبولهم أو استضافتهم أو وفاتهم أو فصلهم وكذلك حساب للمبالغ التي دفعوها أو سحبوها .

٢ — دفتر الاسهم ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الاعضاء وكل ما طرأ عليها من النماء أو القل .

٣ — دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٦٣ — قبل بدء العمل في دفتر الجمعية يجب أن ترقم الفاتر وأن تسلم كل صفحة منها بواسطة قسم التعاون أو موظف من موظفي الحكومة المقيمين في الجهة يشد به القسم المذكور خصيصا لهذا العمل .

وفي نهاية كل سنة مالية للجمعية يجب أن يؤشر على الفاتر والسجلات المذكورة من إحدى الهيئات الآتية الذكر في نهاية آخر صفحة مكتوبة .

ولا يتقاضى أى رسم على هذه الاجراءات .

٢٧٢ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٦٤ — على مجلس الإدارة أن يرسل الى قسم التعاون في مدة الثلاثة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية :

١ — كشفا بحركة الاعضاء أثناء السنة مينا به من انضم الى الجمعية ومن خرج منها عن طريق الاستقالة أو الفصل أو الوفاة .

٢ — صورة من الحساب الختامي السنوى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعة بقرارات أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة ومراجعي الحسابات ومحضر الجمعية العمومية التي اعتمدت الحسابات المذكورة .

وإذا عقدت الجمعية العمومية جلسات أخرى فعلى مجلس الإدارة أن يرسل الى قسم التعاون صورة من محضر كل جلسة في خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ انعقادها .

مادة ٦٥ — في حالة غياب أحد أعضاء مجلس الإدارة فلجنة المراقبة ان تتدب أحد الأعضاء ليقوم مقامه أثناء غيابه .

مادة ٦٦ — للجنة المراقبة أن تطلب من مجلس الإدارة جميع البيانات الخاصة بإدارة أعمال الجمعية وأن تطلع نفسها أو بواسطة من تتدبه على دفاتر الجمعية ومراسلاتها وأن تجرد خزائنها ومخازنها .

ولها أن تطلب عقد الجمعية العمومية اذا اقتضت مصلحة الجمعية ذلك .
وعليها فحص التقرير السنوى والحساب الختامي والقيام بجميع الاعمال التي يفرضها عليها نظام الجمعية .

مادة ٦٧ — موافقة لجنة المراقبة شرط لازم لصحة كل معاملة تتم بين الجمعية وعضو مجلس الإدارة سواء كان متعاملا لحسابه الخاص أم بصفة ضامن .

مادة ٦٨ — التناوى التي يبراد رقبها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائه يبنى أن تهررها الجمعية العمومية وأنت تباشرها لجنة المراقبة باسم الجمعية .

مادة ٦٩ — للجنة المراقبة الحق في إيقاف تنفيذ أى قرار يتخذ مجلس الإدارة تراه مهددا للجمعية في كيانها أو في مصالحها وعليها في هذه الحالة أن

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٧٣

تدعو الجمعية العمومية بصفة مستحقة للانتقاد في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام للمداولة فيها يتخذ من الاجراءات ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره نصف الأعضاء فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية الى اجتماع ثالث في مدة ثلاثة أيام أخرى على الأكثر . فلذا لم يكامل السدد القانوني في الاجتماع الثاني يعطل أمر الايقاف حتما وينفذ قرار مجلس الادارة .

مادة ٧٠ — يجب أن تعد الجمعية العمومية العادية بدعوة من مجلس الادارة مرة على الأقل في كل سنة خلال الشهرين التاليين لحتام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمفتشين ومراجعي الحسابات وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة أو استبدالهم بتفريم طبقا لاحكام نظام الجمعية ولتخص غير ذلك من السائل الواردة بمجدول الاعمال .

مادة ٧١ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٠ تكون الجمعية العمومية مكونة تكوينا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الأعضاء .
فلذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الاولى تكون الجمعية العمومية التي تتعد بدعوة ثانية في خلال الجلسة عشر يوما التالية مكونة تكوينا صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين الا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٦٩ و ٧٥ .

تصدر القرارات بأغلبية الأصوات المطلقة واذا تساوت الأصوات يرجح الزاى الذى ينضم اليه من يرأس الجمعية .

مادة ٧٢ — لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الاسهم التى يملكها .
مادة ٧٣ — يجب على الأعضاء أن يحضروا الجمعيات العمومية بأنفسهم ولقائسنا أن يبين عنهن أعضاء آخرين .

وينوب عن النضر والمحجور عليهم أو صياؤم والقلمة عليهم .
وعلى كل حال لا يجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد .

مادة ٧٤ — لا يجوز للعضو أن يصوت في أمر يتعلق بمصلحه الشخصية ويستثنى من ذلك التصويت في الانتخابات .

٢٧٤ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية.

مادة ٧٥ — لأجل إصدار قرار في أمر من الأمور المبينة بعد يجب أن يحضر الجمعية العمومية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ويجب الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو للمثلين .

١ — تعديل نظام الجمعية الداخلي ،

٢ — فصل أحد الأعضاء ،

٣ — انضمام الجمعية الى جمعية أخرى ،

٤ — حل الجمعية قبل الأجل المحدد لها في النظام الداخلي أو إطالة الأجل المذكور .

وإذا لم يحضر العدد القانوني تدمى الجمعية للاجتماع مرة ثانية وتعتبر القرارات صحيحة إذا حضر الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل بأنفسهم أو ممثلين وحازت ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو للمثلين ،

وإذا رفض الاقتراح المروض أو لم يجمع العدد القانوني في الاجتماع الثاني فلا يجوز إعادة عرضه على الجمعية العمومية قبل مضي ستة أشهر .

مادة ٧٦ — يجب على مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الجمعية ويختصها بمبحث تشمل :

١ — الحساب الختامي للسنة المنتهية .

٢ — حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يمرض الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالسجلات الثبوتية لها على لجنة للرقابة ومراجع الحسابات لحصنها قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر ومقارير مجلس الإدارة ولجنة الرقابة والمراجعين وللفقشين في مركز الجمعية مدة الثانية الايام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

مادة ٧٧ — اذا تبقى شيء بعد سداد كل التفتقات وبعد وفاة جميع الالتزامات كان هذا الباقي ربحا صافيا للجمعية يوزع على الوجه الآتي :

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٧٥

يؤخذ أولاً مبلغ للاحتياطي لا يقل عن ٢٥٪ من صافي الأرباح ويجوز تخفيض المبلغ متى يؤخذ لهذا الغرض إلى $\frac{1}{4}$ ١٢٪ من الأرباح متى بلغ الاحتياطي نصف رأس مال الجمعية للدفع .

أما إذا كانت الجمعية من الجمعيات التي لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥٪ من صافي الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ السكافي لأن يدفع للأعضاء الذين يملكون أسهما الفائدة التي قررها نظام الجمعية الداخلي على ألا تزيد هذه الفائدة عن ٦٪ .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للأهمهم بعد استئصال المبالغ التي لم تدفع من ثمن الأسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الأرباح ينس عليه في نظام الجمعية الداخلي لأجل ترقية شئون البلد القائمة فيه الجمعية من الوجهتين المادية والأدبية والباقي يوزع على الأعضاء بنسبة المعاملات التي أبرمها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه اسم "الفائدة" .

مادة ٧٨ — فيأعدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ تمقعد الجمعية العمومية بناء على دعوة مجلس الإدارة ويجب على المجلس دعوتها إلى الانعقاد إذا طلبت منه ذلك لجنة المراقبة أو عدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ويجب أن يبين في طلب الدعوة للغرض من الاجتماع .

مادة ٧٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ يجب أن يصدر إعلان الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية قبل الانعقاد بمدة خمسة عشر يوماً على الأقل ولا تجوز المناقشة أو التصويت إلا في المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

الباب الثامن

التفتيش ومراجعة الحسابات

مادة ٨٠ — الجمعيات التعاونية خاضعة للتفتيش وهو عبارة عن فحص أعمال مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والجمعية العمومية والتحقق من مطابقتها للقانون ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية وكذا التحقق من أن الملاحظات التي أبديت والتعليقات التي أعطيت لها في التفتيش السابق قد عمل بها . - - -

٢٧٦ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

يقوم قسم التعاون بوزارة الزراعة بهذا التفتيش وذلك الى أن توجد اتحادات تعاونية تتولى بنفسها هذه المهمة بإرشادات قسم التعاون .

مادة ٨١ — يجب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية مرة في السنة على الأقل بواسطة مراجعي الحسابات . ولهؤلاء الحق في فحص دفاتر الجمعية وأوراق حساباتها وأن يجردوا خزائنها ومحازنها .

ويجب أن يقوموا بهذه الأعمال بحضور لجنة المراقبة .
ويكون المراجعون من موظفي قسم التعاون الى أن توجد الاتحادات التعاونية التي يكون من واجبها حيثئذ تعيين المراجعين .

مادة ٨٢ — على المفتشين ومراجعي الحسابات أن يرسلوا نسخة من تقاريرهم الى مجلس ادارة الجمعية لمرضاها على الجمعية العمومية وأخرى الى الاتحاد وثالثة الى قسم التعاون .

مادة ٨٣ — يكون التفتيش ومراجعة الحسابات بمقر الجمعية .

الباب التاسع

حل الجمعيات وتمييزها

مادة ٨٤ — تتحل الجمعية في الاحوال الآتية :

١ — اذا انتهت المدة المحددة لها ولم يعد أجلها .

٢ — اذا تمت الاعمال التي أنشئت الجمعية من أجلها أو طرأت عليها عقبات حالت دون اتمامها .

٣ — اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الجمعية بحيث يصبح الاستمرار في العمل مستحيلا أو داعيا الى التسلية الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة تكفل الاستمرار في العمل .

٤ — اذا قس عدد الأعضاء عن عشرة .

٥ — اذا اندمجت الجمعية في جمعية تعاونية أخرى .

٦ — لكل سبب آخر تراه الجمعية العمومية .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٧٧

والجمعية العمومية هي التي تصدر قرار الحل في هذه الاحوال .

مادة ٨٥ — يمكن حل الجمعية بحكم من المحاكم في الاحوال الآتية :

أولاً — اذا اشتغلت بالوسائل السياسية أو الدينية أو قدمت المساعدة أو المونة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية .

ثانياً — اذا ثبت أنه من المتصور أن تأثير الجمعية على عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أو لتكرار اختلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أم لخروجها عن القواعد التي قررها القانون أو نظام الجمعية أو لحدوث منازعات بين الأعضاء أم لأى سبب خطير آخر .

ثالثاً — اذا ثبت أنها في حالة انحسار بسبب تكرار اختلالها بصحتها .

مادة ٨٦ — في حالة ما اذا طلبت لجنة المراقبة أو جماعة من الأعضاء تمثيل عشر مجموع أعضاء الجمعية من مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية لقرار حل الجمعية لسبب من الأسباب المذكورة في المادة ٨٤ ورفض المجلس هذا الطلب فتقبضت المراقبة وكذلك لجماعة الأعضاء المصعدة المذكورة في أن يرفضوا الامرالل المحكمة للحكم بحل الجمعية .

مادة ٨٧ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الجمعية منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال ويأمر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التعاون .

وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة للتصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٨٥ وعلىك دائتو الجمعية في الحالة للتصوص عليها في الفترة الثالثة من المادة ٨٥

مادة ٨٨ — التنازاي الخاصة بحل الجمعية تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية الا اذا كان مجموع مال الجمعية المراد تصفيتا وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتها ففي هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مقر الجمعية في دائرتها .

مادة ٨٩ — في حالة حل الجمعية حلاً اختيارياً تبين الجمعية العمومية مصفياً أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرم عند الانقضاء . ويجب أن يصدر قرار

٢٧٨ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

الحل على الوجه المبين في المادة ٧٥ وأن يبلغ الى قسم التعاون قرار الحل واسماء المصنفين لنشرها .

مادة ٩٥ — على المصنفين أن يصرعوا بلاإبطاء في تصفية الجمعية وما عليها ومتى نهر تمين للمصنفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يماونوا في التصفية اذا طلب منهم ذلك .

ويجب أن يصر للمصنفون علمهم على انتهاء أعمال الجمعية التي بدئ بها من قبل وأن يحتسبوا من المصروف في أعمال جديدة . وكذلك يجب عليهم أن يدونوا بانتظام في دفاتر الجمعية حسابات التصفية .

مادة ٩٦ — متى انتهت التصفية يضع المصنفون حسابها الختامي ويقدمونه للمراجعي الحسابات للتصديق عليه ويجب تبليغ هذا الحساب ملحقا به تقرير مراجعي الحسابات الى قسم التعاون لنشرها .

مادة ٩٧ — يجوز للاعضاء في خلال الثلاثين يوما التالية لنهر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة وتقدم جميع الطعون مما يصدر فيها حكم واحد يصرى على جميع الاعضاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصنفين البلاغ في قسم التعاون لنهر ملخصه في نفرة القسم .

مادة ٩٨ — اذا لم تقدم طعون في التصفية أو متى صدر حكم نهائي في الطعون للمقدمة فعلى المصنفين أن يصرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الاعضاء أكثر من القيمة التي دفعت فعلا لاسهمهم . وأما الباقي فيودع في للصرف التي تتعامل معه الجمعية على ذمة انشاء جمعية تعاونية جديدة في نفس البلد أو أى عمل ذى منفعة عامة فيها ينس عليه في نظام الجمعية الداخلي ومتى تم التوزيع يمت المصنفون حساب التوزيع ودفاتر الجمعية الى قسم التعاون لحفظها .

مادة ٩٩ — يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الجمعية ولجنة مراقبتها بسبب أعمالهم باعضاء ثلاث سنوات من تاريخ النهر عن الحسابات النهائية لتصفية . ويسقط الحق في كل قضية ضد المصنفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الاعضاء باعضاء ثلاث سنوات من تاريخ نهر حسابات التصفية أو من نهر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات .

مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ٢٧٩

مادة ٩٥ — في أحوال التصفية الاجبارية عين المحكمة المصنفين وتحدد سلطتهم ولها أن تزلهم ويكون المصنفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضي الذي تتدبه .

الباب العاشر

الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية

مادة ٩٦ — للجمعيات التعاونية أن تشارك فيها بينها لتأسيس جمعيات تعاونية مركزية الغرض منها القيام بإجراء عمليات بالجلية تتطلبها الجمعيات المنتسبة إليها لحسابها ، أو تعمد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات ، أو تقديم المواد التي تستهلكها هذه الجمعيات لها .

مادة ٩٧ — تتكون الجمعيات المركزية من جمعيات تعاونية لا يقل عددها عن عشرة ويجوز لها بعد ذلك قبول الافراد كأعضاء متى توفرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٤٦

مادة ٩٨ — تطبق أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية المركزية هذا فيما عدا الاستثناءات الآتي يانها :

أولا — يجوز أن تزيد قيمة الاسهم فيها عن جنيين ويجب على كل حال أن تدفع قيمة الاسهم بأكملها عند الاكتاب .

ثانيا — يجوز أن ينس في نظام هذه الجمعيات على أن يكون للجمعيات التعاونية المنتسبة إليها الحق في أكثر من صوت واحد في جمعياتها العمومية .

ثالثا — تتخبط هذه الجمعيات أعضاء مجلس الادارة ولجنة الرقابة من بين أعضاء جمعياتها العمومية ، على أن لها بطريق الاستثناء أن تنتخب بعض أعضاء هاتين الهيأتين من بقى أعضاء الجمعيات التعاونية المنتسبة إليها .

مادة ٩٩ — للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المركزية أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بمسئوليات الختيش على أعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص عنها في المادتين ٨٠ و ٨١ والتيين يقوم بهما قسم التعاون بوزارة الزراعة ريثما توجد هذه الاتحادات .

٢٨٠ مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية

ومحوز أن يكون ضمن أقرض هذه الاتحادات ارشاد الجمعيات المنتسبة إليها و إدارة أعمالها وكذا مساعدة الأهلى على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتهم وبث الروح التعاونية فيهم .

مادة ١٠٠ — تتكون الاتحادات التعاونية من عشر جمعيات تعاونية على الأقل ومحوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٤٦

مادة ١٠١ — يدير هذه الاتحادات مجلس مكوّن من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم جمعية صومية مكوّنة من أعضاء الاتحاد .

مادة ١٠٢ — على مؤسسى اتحاد جمعيات تعاونية أن يلتزموا قسم التعاون بإنشائه وشروط تأسيسه فنشر عنها في نفرة النظم الرسمية .
ويبلغ قسم التعاون أيضا أسماء أعضاء مجلس الإدارة وكذا كل تغيير يحدث فيه بدون إهمال .

مادة ١٠٣ — الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون .

مادة ١٠٤ — يصدر مرسوم يبين قواعد العمل في هذه الاتحادات بناء على طلب وزير الزراعة .

الباب الحادى عشر

أحكام خاصة بالغرباء

مادة ١٠٥ — يحاقب برامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بالمجلس لمدة لا تتجاوز ستة شهور بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يحضى بذلك قانون الغرباء

١ — المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون والمفتشون وسراجمو الحسابات والمشفون الذين تصدوا في أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم للبلغة سواء الى قسم التعاون أو الى الجمعيات الصومية أو الى المحكمة إيراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الجمعية أو تصدوا إختفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة .

مشروع القانون الخاص بالجُمُيعات التعاونية المصرية ٢٨١

٢ — أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين تصدوا توزيع قوائد أو عوائد على الاعضاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للجُمُيعية عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريقة التدليس .

٣ — أعضاء مجلس الإدارة الذين أصدروا اسهما بقيمة ثل من قيمتها الأصلية أو تزيد عليها .

٤ — أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرين الذين أقرضوا أو قدموا مالا أو أجروا عمليات ائتمان هود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين فى اللواد من ٣٢ الى ٤٣ من هذا القانون .

٥ — للمصفون الذين وزعوا على الاعضاء موجودات الجُمُيعية على خلاف ما يقضى به حكم المادة ٩٣

مادة ١٠٦ — فى حالة تصفية الجُمُيعية تصفية اجبارية بسبب الاعصار يجازى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الامور المنصوص عليها فى اللادعين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا امرا من الامور المنصوص عليها فى المادة ٢٨٧ (الفترتين ٣ و ٢) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤) وفى المادة ٢٩٠

مادة ١٠٧ — يعاقب برامة لاتريد على مخين جنبها مصرى أعضاء مجلس الإدارة والمديرون لائى جُمُيعية تعاونية مصرية لم تنشأ طبقا لائحكم هذا القانون .

ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل شخص أطلق على غير حق فى مكتباته التجارية أو فى لوحات عماله أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور على الأعمال التى يديرها أو المشروعات التى يستغلها تسمية تشتمل الجمهور بأن هذا العمل أو المشروع تعاونى أو استعمل فى تسمية عمله أو مشروعه أى تسمية أخرى يلهم منها أن ذلك العمل أو المشروع هو جُمُيعية تعاونية مصرية .

الباب الثاني عشر

احكام ختامية ومؤقتة

مادة ١٠٨ — يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ١٠٩ — كل شركة من شركات التعاون الزراعية أنشئت طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة الآن يجب عليها لكي تستعج بجزايا القانون الحالي أن تخضع لأحكامه وتتبع نظامها بالتطبيق له وأن تقوم بإجراءات التسجيل التي نص عليها فيه وأن تخطر قسم التعاون بذلك في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون

مادة ١١٠ — على وزراء حكومتنا كل منهم فيما يخصه بتنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نفيه في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص إصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
وتنفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

المراجع

الكتب الافرنجية :

1. — Holyoake, George : The History of Rochdale Pioneers, 1844-1892.
2. — Holyoake, George : The Cooperative Movement today.
3. — Holyoake, George : The Jubilee History of the Leeds Industries Coop. Soc. from 1874-1897.
4. — Fay, C. R. : Cooperation at Home and Abroad.
5. — Smith, Gordon : Cooperation in Ireland.
6. — " " Cooperation in many Lands.
7. — " " " for Farmers.
8. — " " Organised produced Markets.
9. — " " Cooperation in Denmark.
10. — Sonnecksen, Albert : Consumer Cooperation. New York, 1920.
11. — Stickland, C. F. : Studies in European Cooperation. Lahore, 1922.
12. — Warbasse, James Peter : Cooperative Democracy. New York, 1923.
13. — Warman : Agricultural Cooperation in England and Wales. London, 1922.
14. — Webb, Calberne : Industrial Cooperation. Manchester, 1921.
15. — Webb, Lindeg : The Consumer Cooperative Movement. London, 1921.

16. — Wilson, R. I. : The Cooperative Managers' Text-book. Manchester, 1920.
17. — Wolf, Henry : Cooperative Credit Bank.
18. — „ „ Cooperation in India.
19. — „ „ Cooperation in Agriculture. London.
20. — Wolf, Leonard : Cooperation and the Future of Industry. London.
21. — Wolf, Leonard : Socialism and Cooperation.
22. — Powell, G. Harold : Cooperation in Agriculture. New York, 1919.
23. — Price : Cooperation & Copartnership, London.
24. — Radford, George : Agricultural Cooperation and Organisation, London.
25. — Reports : General Cooperative Survey. Manchester.
26. — Bonbroff, V. : The Cooperative Movement in Russia, 1917.
27. — Chondrika, Para-Pandit : Manual of Agricultural Cooperation in Denmark and Hints for its Adaptation in India. 1917.
28. — Hangan, James : Wholesale Cooperation in Scotland. Glasgow, 1920.
29. — Gebhard, James : Cooperation in Finland. London, 1916.
30. — Gide, Charles : La Coopération; Conférences de Propagande. Paris, 1910.
31. — Gide, Charles : Les Sociétés Coopératives de Consommation. Paris, 1910.

32. — Hall, Fred : The History of the Cooperative Printing Society, 1869-1912. Manchester, 1920.

33. — Harries, Emersons : Cooperation the Hope of the Consumer. New York, 1920.

34. — Have, Frederick : Denmark Cooperative Commonwealth. New York, 1921.

35. — Hughes Thomas : Studies in the Ethics and Economics of Cooperative Movements. Manchester, 1919.

36. — Ingalls, R. Herrick : Rural Credit Bank Cooperative. London, 1919.

37. — Mukherji, Panchanaros : The Cooperative Movement in India. Calcutta, 1923.

38. — Agata, Kiyoski : The Cooperative Movement in Japan. London, 1923.

39. — Potter, Beatrice : The Cooperative Movement in Great Britain. London, 1920.

40. — Bellet, P. : L'Evolution de l'Industrie. Paris, 1920.

41. — Blanchard, George : Cours d'Economie Politique, Paris, 1923.

42. — Blanqui, M. Cane : Histoire de l'Economie Politique en Europe depuis les Anciens jusqu'à nos jours. T. 1, 2, Paris.

43. — Boret, Victor : La Bataille Economique de Demain. Paris, 1915.

44. — Bouglé, C. : Syndicalisme et Démocratie. Paris, 1908.

45. — Bourgain, Maurice : Les Systèmes Socialistes et l'Evolution Economique. Paris, 1907.

46. — Say, Léon : Nouveau Dictionnaire d'Economie Politique. Paris.

47. — Chamberlain, H. S. : La Genèse du XIV^e Siècle. Paris.

48. — Coquelin & Guillaumin : Dictionnaire de l'Economie Politique, 2 vol., Paris.

49. — Daire : Economistes Financiers du XVIII^e Siècle. Paris.

50. — Eucken, Rudolf : Socialism. London, 1928.

51. — Fodère, F. E. : Essai Historique et Moral sur la Pauvreté des Nations. Paris, 1825.

52. — Fouillée, Alfred : La Science Sociale Contemporaine. Paris, 1888.

53. — Gide, Charles : Economies Sociales. Paris, 1907.

54. — Gide, Charles : Cours d'Economie Politique Paris, 1910.

55. — Gide, Charles & Rist : Histoire des Doctrines Economiques depuis les Physiocrates jusqu'à nos jours. Paris, 1909.

56. — Guérin, F. : La Faillite du Socialisme. Paris, 1902.

57. — Guyot, Yves : La Science Economique, ses Loix Inductives. Paris, 1907.

58. — Hanotaux, Gabriel : La Démocratie et le Travail. Paris, 1920.

59. — Leroy, Beaulieu : Traité Théorique et Pratique d'Economie Politique. T. 1, 4. Paris, 1910.

60. — Leroy, Beaulieu : Le Collectivisme. Paris, 1885.

61. — Marx, Karl : Le Procès de Circulation du Capital. 2 vol. Paris, 1902.

62. — Taylor, Henry : *Agricultural Economics*. New York, 1922.

63. — *Encyclopedia Britannica*, 11^e édition.

64. — M. Aulard : *Histoire Politique de la Révolution Française*. Paris.

65. — Alph. de Faville : *France Economique Statistique et Raisonnée*.

66. — Henri Sié : *La Classe Rurale au Moyen Age*. Paris.

67. — Lavisse et Rambaud : *Histoire Générale*.

68. — Renard et Dulac : *L'Evolution Industrielle et Agricole*. Paris.

69. — Le Cte Rocquigny : *Les Syndicats Agricoles et leurs Oeuvres*. Paris.

70. — Pick : *Traité de Législation Industrielle*. Paris.

71. — Arminjon, Pierre : *La Situation Economique et Financière de l'Egypte*. Paris, 1912.

72. — Baghos Nubar : *Note sur les Sociétés Coopératives et Syndicats Agricoles*. Le Caire, 1909.

73. — Gabra, Sami : *Esquisse de l'Histoire Economique et Politique de la Propriété Foncière en Egypte*. Bordeaux, 1917.

74. — Misail Marigny : *Histoire de l'Economie Politique des Anciens Peuples de l'Inde, de l'Egypte et la Judée*. Paris, 1878.

75. — Mauillard, L. O. : *L'Egypte Agricole et la Dette Publique*. Le Caire, 1879.

76. — Omar Loutfy : *Les Coopérations de Crédit et les Syndicats Agricoles en Italie*. Alexandrie, 1910.

77. — Polier, Léon : *La Richesse Agricole et Minérale de l'Egypte actuelle*. Paris, 1912.

الكتب العربية

- (١) كتاب التعاون الزراعى تأليف الدكتور ابراهيم رشاد ،
طبع سنة ١٩٢٥
- (٢) مذكرة عن الأحوال الراهنة لجمعية التعاون فى مصر
للدكتور ابراهيم رشاد ، طبع سنة ١٩٢٢
- (٣) جماعات الابلان التعاونية للدكتور ابراهيم رشاد ، طبع
سنة ١٩٢٤
- (٤) كتاب قهات التعاون الزراعية للأستاذ عبد الرحمن
الرافعى بك المحامى ، طبع سنة ١٩١٤
- (٥) نشرات قسم التعاون نشرة رقم ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦
و ٧ و ٨ و ٩ وزارة الزراعة ، طبع سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦
- (٦) كتاب التعاون فى الزراعة لصاديق باشا حنين ، طبع سنة ١٩١٧
- (٧) كتاب روح التعاون ترميم الدكتور حسين على الرافعى ،
طبع سنة ١٩٢٢
- (٨) كتاب الجمهور فى التعاون تأليف الأستاذ ابراهيم رمزى ،
طبع سنة ١٩٢٤
- (٩) صحيفة الاقتصاد والتجارة صحيفة نادى التجارة العليا
أربعة أجزاء سنة ١٩٢٥ - سنة ١٩٢٦
- (١٠) تقارير بنك مصر سنة ١٩٢٣ لغاية الآن .

- (١١) الوجز في علم الاقتصاد تأليف لروا بوليه وتريب
حافظ بك ابراهيم و خليل بك مطران .
- (١٢) كتاب مركز مصر الاقتصادي تأليف الأستاذ مليكة
عريان ، طبع سنة ١٩٢٣
- (١٣) تقارير اللورد كرومر وغورست وكنتشر عن حالة مصر
من سنة ١٩٠٠ الى ١٩١١
- (١٤) علم الأخلاق لارسطو وتريب الأستاذ أحمد بك لطفى السيد
- (١٥) كتاب الأخلاق للأستاذ الشيخ أحمد أمين ، طبع
سنة ١٩٢٥
- (١٦) احياء علوم الدين للغزالي أربعة أجزاء .
- (١٧) الأخلاق لسمول سميتر ، ترريب الصباغ حسين بك
- (١٨) العهد القديم والعهد الجديد (التوراة والانجيل) .
- (١٩) المرأة في التاريخ والشرائع تأليف محمد جميل فوهم ، طبع
سنة ١٩٢١
- (٢٠) المرأة الجديدة تأليف قاسم أمين طبع سنة ١٩١١
- (٢١) المرأة تأليف محمد رضا طبع سنة ١٩١٦
- (٢٢) المرأة في الاسلام تأليف الأستاذ محمد فريد وجدى بك .

أسماء أعضاء لجنة التعاون الاستشارية العليا

للوجودين في الصورة المرفقة

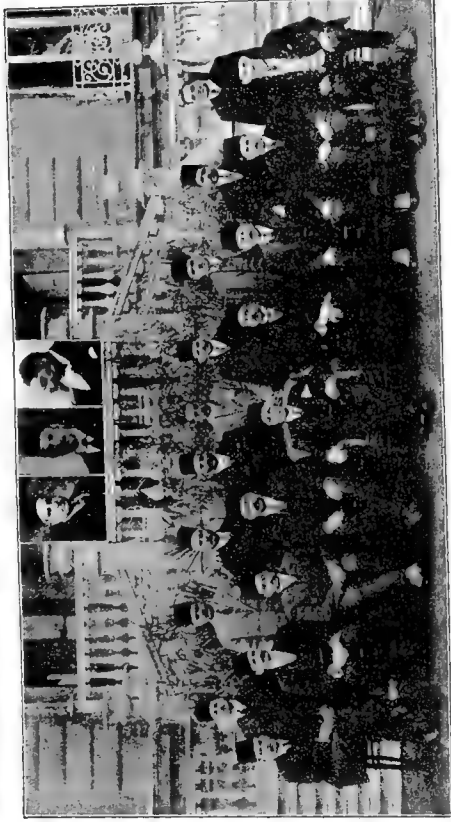
الجالسون من اليمين إلى اليسار

الدكتور إبراهيم رشاد	فؤاد بك أباطه	حدي بك سيف النصر
مدير قسم التعاون	مدير الجمعية الزراعية	عضو مجلس النواب
حسن باشا سعيد	محمد فتح الله باشا بركات	رشوان باشا محفوظ
عضو مجلس الإدارة المنتدب	وزير الزراعة	وكيل وزارة الزراعة
للبنك المصري الآفاني		
الدكتور فؤاد بك سلطان	المرحوم بدرخان بك علي	عزيز بك خانكي
مدير بنك مصر	عضو مجلس النواب	الحامى

الواقفون من اليمين إلى اليسار

الاستاذ عبد الله حسين	الدكتور توفيق احمد	الاستاذ حسن نافع
الحامى	مفتش بقسم التعاون	عضو مجلس النواب
الدكتور يحيى البردبرى	الدكتور ا . لى	جلال بك فهم
سكرتير عام جمعية الصناعات المصرية	سكرتير عام وزارة الزراعة	
نجيب بك شاهين	الاستاذ فتح الله خاتة	الدكتور محمد ابو طاية
مفتش بالمزارع	مفتش بقسم التعاون	محرر بجريدة البلاغ
الدكتور يوسف بك نحاس	الاستاذ حلم بك دوس	محمد بك طلعت حرب
سكرتير عام نقابة الزراعة	المستشار القضاى للمالى	مدير بنك مصر
	لوزارة الزراعة	

لجنة التعاون الاستشارية العليا (الواضحة لمشروع قانون التعاون الجديد سنة ١٩٢٧)



۳۰۰۰/۲۷/۲۶۶۰-۲۰۰۰

